بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية: دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية للفترة(1985-1995).

إعداد
محمد فايز أحمد بني أحمد
بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك (1997).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك ـــ قسم الاقتصاد.

2000 م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية: دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية للفترة(1985-1995).

إعداد
محمد فايز أحمد بني أحمد
بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك (1997).

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد - جامعة اليرموك 2000م

لجنة المناقشة

1. الدكتور سعيد الحلاق ---------- مشرفاً و رئيساً
2. أ. الدكتور عبد الرزاق بني هاني ---------- عضواً
3. الدكتور وليد حميدات ---------- عضواً

2000 م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابه في يومه إلا قال في غده:

لو غيّر هذا لكان احسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قـــدم هذا لكان افضل، ولو ترك هذا لكان اجمل، وهذا من اعظم العبر وهـــو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

العماد الأصفهاني

معجم الأدباء - ياقوت الحموي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إهداء

إلى والدي..... ووالدتي الكريمين

نبع العطاء والتضحية..... والحنان والأمل

أدامهما الله بالصحة والعافية

إلى روح جدي..... رحمه الله

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق و المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن فصول هذه الدراسة مدينة بالفضل بعد الله جل وتعالى لأستاذي الدكتور سعيد الحلاق الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة، والذي لم يبخل عليّ بعلمه الواسع وتوجيهاته العظيمة، وكان لثقته بي حافزاً لأن أكون على قدر هذه الثقة، وأن أبذل قصارى جهدي حتى يكون العمل بالمستوى المطلوب.

وأتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي الدكتور عبد الرزاق بني هاني والدكتور وليد حميدات لقبولهما مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما قدماه من نصح وإرشادات قيمة حتى خرج هذا العمل في مستواه المقبول.

أما أساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد، فلهم مني كل الشكر والتقدير لما قدموا لي من حب ورعاية طوال فترة دراستي.

ولا يفوتني أن أسجل شكري للأستاذ نصري "أبو البراء" على ما بذله من جهد في مراجعة هذه الرسالة لغوياً وتفضله مشكوراً بتصويب الأخطاء اللغوية والنحوية الواردة فيها.

وأخيراً وليس آخراً، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أسرتي على مساندتهم لي وتشجيعهم، وعلى الحنان الذي أحاطوني به دائماً، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة ولم يقبل بأن أذكر اسمه هنا، أو ساهم في إخراجها بهذه الصورة.

فهذا عملي بين أيديكم، فإن كنت وفقت في تحقيق الغاية، فذلك الفضل من الله الذي تتم به الأعمال الصالحات، وإن حاد بي الطريق عن إصابة المنشود فذلك هو الإنسان، بقصوره وضعف حيلته، يعش آملاً في سعيه، أصاب أو لم يصب، وفي كلٍّ بمشيئة الله الأجر والثواب منه تبارك وتعالى.

الباحث

محمد فايز بني أحمد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الغلاف	أ
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ط
الفصل الأول	
المقدمة	
1-1 تمهيد	1
1-2 أهمية الدراسة	2
1-3 الدراسات السابقة	2
1-4 أهداف الدراسة	6
1-5 فرضيات الدراسة	7
1-6 منهجية الدراسة وتسلسلها	7
1-7 حدود الدراسة	8
1-8 مصادر الدراسة	9
1-9 هوامش الفصل الأول	10
الفصل الثاني	
التجارة الخارجية	
تعريفها، أهميتها، السياسة التجارية، علاقتها بالتنمية الاقتصادية	11
2-1 مقدمة:	11
2-2 الباب الأول: التجارة الخارجية، تعريفها، أهميتها، وأساس قيام التبادل الدولي	12
2-2-1 تعريف التجارة الخارجية	12
2-2-2 أهمية التجارة الخارجية	14
2-2-3 أساس قيام التبادل الدولي	16
2-2-3-1 التخصص الدولي	17
2-3 الباب الثاني: السياسة التجارية	22
2-3-1 لمحة تاريخية	22
2-3-2 السياسة التجارية وأهدافها	23
2-3-3أدوات السياسة التجارية	26
2-3-4الوسائل الفنية المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية	27

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-4-3-1 أولاً: الوسائل السعرية 28
2-4-3-2 ثانياً: الوسائل الكمية 30
2-4-3-3 ثالثا: الوسائل التنظيمية 32
2-4 الباب الثالث: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية 34
2-4-1 مقدمة: 34
2-4-2 علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية 34
2-4-3 الدور التنموي للتجارة الخارجية 36
2-4-4 نمط التجارة بين الدول النامية والمتقدمة 38
2-4-5مشاكل التجارة الخارجية للدول النامية 40
2-5 هوامش الفصل الثاني 43

الفصل الثالث
تجارة الأردن الخارجية

3-1 مقدمة: 46
3-2 تقييم نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني 46
3-2-1 المعيار الأول: نسبة حجم التجارة الخارجية إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي 47
3-2-2المعيار الثاني: متوسط حصة الفرد من التجارة الخارجية 50
3-2-3 المعيار الثالث: تطور إيرادات التجارة الخارجية 53
3-3 تطور التجارة الخارجية: 54
3-3-1 تطور الصادرات: 55
3-3-2تطور المستوردات 59
3-3-3 تطور الميزان التجاري 62
3-4 التركيب السلعي للتجارة الخارجية 63
3-4-1 التركيب السلعي للصادرات 63
3-4-2 التركيب السلعي للمستوردات 66
3-5 التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية 69
3-5-1 التوزيع الجغرافي للصادرات 70
3-5-2 التوزيع الجغرافي للمستوردات 73
3-6 ملامح ومشكلات تجارة الأردن الخارجية 76
3-7 انضمام الأردن إلى منضمة التجارة العالمية 79
3-8 هوامش الفصل الثالث 82

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع
التحليل القياسي

4-1 مقدمة: 84

4-1-1 تسمية النموذج 85

4-1-2 الإطار النظري للنموذج 86

4-1-3 متغيرات النموذج 88

4-2 بناء النموذج القياسي 91

4-2-1 معادلة الجاذبية للصادرات الأردنية 92

4-2-2 معادلة الجاذبية للمستوردات الأردنية 95

4-2-3 تقدير معادلة الجاذبية للصادرات الأردنية 95

4-2-4 تقدير معادلة الجاذبية للمستوردات الأردنية 99

4-3 هوامش الفصل الرابع 102

الفصل الخامس
النتائج و التوصيات

5-1 النتائج 104

5-2 التوصيات 110

المراجع 112

الملاحق 118

الملخص باللغة الإنكليزية 129

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	حجم التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية	39
(1-3)	الصادرات والمستوردات والتجارة الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-1998)	48
(2-3)	نسبة الصادرات إلى الواردات ونصيب الفرد من التجارة الخارجية خلال الفترة (1980-1998)	51
(3-3)	الصادرات والمستوردات والعجز في الميزان التجاري	56
(4-3)	التركيب السلعي للصادرات الأردنية بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980-1998)	64
(5-3)	التركيب السلعي للمستوردات الأردنية بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980-1998)	67
(6-3)	التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية خلال الفترة (1980-1998)	71
(7-3)	التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية خلال الفترة (1980-1998)	74
(1-4)	نتائج تقدير معادلة الجاذبية للصادرات الأردنية خلال الفترة (1985-1995)	96
(2-4)	نتائج تقدير معادلة الجاذبية للمستوردات الأردنية خلال الفترة (1985-1995)	100

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص باللّغة العربية

العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية

دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية للفترة (1985–1995)

كان الهدف من وراء هذه الدراسة قياس أهم العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية من خلال استخدام نموذج الجاذبية باستخدام بيانات عن (40) دولة لها علاقات تجارية مع الأردن، وقد تم استخدام هذا النموذج للفترة (85 – 1995) لدراسة أهم العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية للأردن بشقيها الصادرات والمستوردات ،وقد تم اختيار آخر خمس سنوات لفترة الثمانينات وأول خمس سنوات لفترة التسعينات كمؤشر عن محددات التجارة الخارجية في فترة الثمانينات والتسعينات بشكل عام.

وبتحليل هيكل وتطور التجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة (80–1998) وجدت الدراسة أن التجارة الخارجية تشكل ما نسبته (73.3%) من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، وهذا دليل على أهمية هذا القطاع بالنسبة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومدى اعتمادها على التجارة سواء في الحصول على السلع المختلفة لإمداد مشاريعها الاقتصادية، أو لإشباع رغبات الأفراد عن طريق الاستيراد، أو لتسويق الفائض للخارج عن طريق التصدير، وتشكل المواد الخام النسبة العظمى من تجارة الأردن الخارجية حيث شكلت ما نسبته (58.7%) من إجمالي الصادرات الأردنية و(45.1%) من إجمالي المستوردات، كما أن معظم صادرات الأردن تتركز في أسواق ثلاث مجموعات رئيسية هي الدول العربية (48.2%) والهند (12.4%) والدول الأوروبية (11.4%)، أما مستوردات الأردن فهي تتركز في ثلاثة مجموعات رئيسية هي الدول الأوروبية (41%) والدول العربية (22.8%) وأمريكا (11.4%).

ومن خلال التقدير القياسي لمعادلات الجاذبية للتجارة الخارجية الأردنية، وجدت الدراسة أن العلاقة بين صادرات الأردن وحجم الناتج المحلي للدول التي يصدر لها علاقة سلبية،أي أنه بزيادة الدخل في تلك الدول فستكون الصادرات الأردنية غير قادرة على تلبية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذه الاحتياجات بسبب ضيق القاعدة التصديرية في الأردن وصغر حجمها بالنسبة لدول العالم.كما لم تجد الدراسة أي أثر لسعر الصرف على الصادرات و المستوردات وذلك لأن السلطات النقدية في الأردن تتبع سعر صرف ثابت للدينار الأردني ،ووجدت الدراسة كذلك أن العلاقة بين صادرات الأردن وكون الدولة التي يصدر إليها دولة عربية كانت علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية،بينما لم تكن هنالك علاقة بالنسبة للمستوردات.وأخيراً قامت الدراسة بتقديم بعض التوصيات حول تجارة الأردن الخارجية منها: الاستمرار في تشجيع الصادرات عن طريق الدخول في اتفاقيات التبادل التجاري وخاصة مع الدول العربية، وضرورة العمل على تنويع الصادرات الوطنية وزيادة الاهتمام بتصنيع المواد الخام وتوسيع أسواق التصدير،كما وجدت الدراسة أن ما تقوم به السلطات النقدية من اتباع سعر صرف ثابت للدينار الأردني سيزيد من درجة ثقة المستثمرين الراغبين بالاستثمار في الأردن مما سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

المقدمة

1-1 تمـــهيد:

تحتل التجارة الخارجية في الوقت الحاضر دوراً بارزاً في اقتصـــــادات الـــــدول، بـــل تشكل جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، فهي مرآة عاكسة لأوضاع اقتصاد أي بلـد وهياكله الإنتاجية، فبواسطة التجارة الخارجية تستطيع الدول الحصول على ما تحتاج إليـــه مـــن الغير مقابل تصدير فائض إنتاجها والاستفادة من مزايا التخصص الدولي الذي تقوم أصلاً عليه.

ويعتبر كثير من الاقتصاديين أن التجارة الخارجيـــــة لـــها آثـــار إيجابيـــة علـــى النمـــو الاقتصادي[1]، حيث إن وجودها يؤدي إلى نمو الهيكل الإنتاجي في البلاد. بالإضافة إلـــى ذلـــك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قـــدرة الدولـــة الإنتاجيـــة والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحـــة، وقـــدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كلـــه على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما له من آثار كبيرة على الميزان التجاري.

وقد دفعت ندرة الموارد الاقتصادية في الأردن نحو الاعتماد بشكل متزايد علـــى التجـــارة الخارجية، حتى أصبحت تلعب دوراً حيوياً في كافة المناحي الاقتصادية، وتميزت تجـــارة الأردن الخارجية على مدى العقود السابقة بعجز في الميزان التجاري السلعي، ورافقـــه فـــائض (لكـــن بحجم أقل منه) في الميزان التجاري الخدمي[2].

هذا ويلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً حيوياً في الاقتصاد الوطني ، سواء مـــن حيـــث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو تلبيته لحاجات الاقتصاد الأساسية من ســـلع اســـتهلاكية ورأسمالية، ومواد خام، بالإضافة إلى دوره الرئيسي في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصاديـــة الأخرى المعتمدة عليه بشكل مباشر أو غير مباشر. ومما يؤكد أهمية التجارة الخارجيـــة، عـــدم استطاعة أي بلد تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى المكاســـب، والمزايـــا الكبيرة التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-1 أهمية الدراسة:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم مكونات الاقتصاد الأردني، وتلعب التجارة الخارجية في معظم دول العالم دوراً هاماً في الإنتاج، والدخل القومي، والاستهلاك، والتكوين الرأسمالي، ونمو الاستثمارات وغيرها. ونظراً لما يواجه قطاع التجارة الخارجية في الأردن من صعوبات وتحديات عديدة في ظل الانفتاح الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وما يعانيه الميزان التجاري من عجز مزمن، فقد كان مدار بحث للعديد من الدارسين.

وتنبع أهمية هذه الدراسة كونها الدراسة العربية الأولى التي تعرض نموذج الجاذبية، في محاولة جديدة للبحث في محددات التجارة الخارجية الأردنية مع الدول المستوردة من الأردن والمصدرة إلى الأردن، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية (Gravity Type Model)، باستخدام بيانات مقطعية ، في حين أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التجارة الخارجية في الأردن، حسب اطلاع الباحث، كانت جميعها تأخذ السلاسل الزمنية (Time Series) في التحليل ،مما يجعل هذه الدراسة من الدراسات السباقة في عرض وتحليل العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية بهذا الشكل.

3-1 الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية في الأردن، سواء تلك التي عنيت منها بالصادرات أو بالمستوردات أو بكليهما معا، لكن جميع الدراسات السابقة لم تكن تتخصص بدراسة محددات التجارة الخارجية، وخصوصاً استخدام نموذج الجاذبية في تحديد أهم العوامل المؤثرة في تجارة الأردن الخارجية، ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة حسين طلافحه[3] : حيث بينت الدراسة أن الصادرات الأردنية خلال الفترة (67-1985) منخفضة المرونة بالنسبة لسعر الصرف،وتعتمد على المستوردات بشكل كبير ،في حين أن المستوردات الإجمالية تعتمد بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي ،ولا تتأثر بسعر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصرف ،إلا أن المستوردات من المواد الخام والسلع الاستهلاكية تتأثر عكسيا بسعر الصرف ولكن بشكل ضعيف ،بالإضافة إلى انخفاض مرونتها بالنسبة للأسعار العالمية .

وفي دراسة علاء الدين تلا ليغو و الوقفي[4] : قام الباحثان بدراسة محددات الطلب على المستوردات في الأردن خلال الفترة (1968-1986) ،وقد أظهرت نتائج التقدير أن مستوردات الأردن تتميز بمرونة عالية بالنسبة للدخل (1.54%) ، ومرونة منخفضة بالنسبة للأسعار (-0.21) ، مما يؤدي إلى آثار عكسية بالنسبة للعجز في الميزان التجاري ،بينما كانت مرونة الطلب على المستوردات بالنسبة لسعر الصرف إمكانية الحد من المستوردات باتباع سياسة تخفيض العملة .

أما دراسة محمود الشعلان[5]: فقد توصلت من خلال التوافق بين صادرات ومستوردات الأردن مع مستوردات وصادرات الدول العربية المجاورة (العراق، السعودية، مصر وسوريا) إلى إمكانية زيادة حجم التبادل التجاري معها ، لكن هذا سيُحدث عجز كبير في الميزان التجاري الأردني مع كل دولة إذا لم تكن هذه العملية مخططة. كما وقامت الدراسة بتحليل تجارة الأردن مع البلدان العربية المجاورة فتبيّن أن صادرات الأردن مع هذه الدول تتأثر إيجابياً مع حجم الناتج القومي الإجمالي لها وعكسياً مع الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات نسبة للسعر العالمي، أما مستوردات الأردن من السلع الرأسمالية فقد كانت إيجابية لكنها ذات معنوية منخفضة.

- أما فيما يتعلق بمستوردات الأردن من هذه الدول فقد كانت ذات علاقة طردية مع كل من الناتج القومي الإجمالي وعكسياً مع سعر الصرف النسبي الحقيقي بين الأردن والبلدان العربية المجاورة وسعر وحدة المستوردات نسبة للسعر المحلي، وعدد السكان في الأردن ،و الاختلاف في مستوى التنمية بين الأردن والبلدان العربية المجاورة.

باستعراض هذه الدراسة نجد أنها قامت بتحليل تجارة الأردن الخارجية مع أربع دول فقط، وهذه الدول لا تشكل إلا جزء قليل من تجارة الأردن الخارجية، لكننا في دراستنا هذه سنحاول البحث في العوامل التي تؤثر على تجارتنا مع أربعين دولة[6] وهي تشكّل النسبة العظمى لتجارتنا مع الخارج.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما دراسة أسامة قلعاوي[7]: فقد تعرضت لبيان تأثير الصدمات التجارية ذات المنشأ الخارجي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني ، وذلك من خلال تحليل أثر صدمة مفترضة في اقتصادات كل من السعودية والعراق والهند على حجم صادراتنا إلى تلك الدول بمقدار (10%) خلال الفترة (85ـ1996).

أوضحت الدراسة أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لا يؤدي إلى زيادة المستوردات من هذه الدول ،بينما زيادة الدخل العالمي تؤثر إيجابا على صادرات الأردن ،وهذه العلاقة تبرز أحد صور الصدمات الخارجية ،حيث أن انخفاض الدخل العالمي سيؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وبالتالي إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي الأردني .كما أن للصدمات الخارجية التي تنتقل عبر التجارة الخارجية أثرا واضحا على الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الرئيسية ،بالإضافة إلى أثره على مستويات الطلب على النقود ومستويات الأسعار .ووجدت الدراسة أيضا أن أثر الصدمة يزداد بزيادة الارتباط بين الدول ذات العلاقات التجارية.

أما نموذج الجاذبية فقد ظهر في العديد من الدراسات في حقل التجارة الدولية ، حيث استخدم هذا النموذج لتفسير اتجاهات التجارة الثنائية بين الدول ، وبالتالي تحديد أهم العوامل التي تؤثر على حجم التجارة الخارجية للدول ، وقد استخدمت هذه الدراسات طرق مختلفة من أجل إيجاد إطار نظري لهذا النموذج و لاشتقاق هذا النموذج رياضياً، والبعض الآخر من هذه الدراسات جاء لتطوير هذا النموذج ليصبح أكثر شمولية وبالتالي عند تطبيقه نحصل على نتائج أكثر واقعية حول العوامل المؤثرة على التجارة، ومن هذه الدراسات :

دراسةجيراسي(Geraci) وبرو(Prewo)[8] : هدفت الدراسة إلى فحص اتجاه ومستوى تدفق التجارة البينية بين الدول .وقد قام الباحثان باستخدام نموذج الجاذبية في تقدير تدفق التجارة لـ(18) دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 1970 .

وقد تبين من الدراسة أن حجم الصادرات بين هذه الدول يتأثر إيجابيا بكل من حجم الناتج المحلي لكل دولة ، وإذا كانت الدولتان أعضاء في إحدى المنظمات مثل المجموعة الاقتصادية

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الأوروبية (EEC)، أو منظمة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، أو كان لـهما نفـس اللغـة أو جارتين ،وسلبيا مع معدل التعرفة الجمركية للدولة المستوردة ،ومعدل تكلفة النقل الذي هو دالـة في المسافة ومعدل قيمة وحدة الصادرات، وكانت جميع النتائج ذات دلالة إحصائية جيدة .

دراسة جيفري بيرجستاند(Jeffery Bergstand)1985 [9]: وفي هذه الدراسـة قـام البـاحث باستخدام هذا النموذج(نموذج الجاذبية) على (15) دولة من دول منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنمية (OECD) للأعوام (1965–1966،1975–1976) وأدخل في البدايـة المتغـيرات التاليـة : الدخل في كلا الدولتين المشتركتين في التجارة والمسافة بينهما ، ومتغير وهمـي يمثـل إذا مـا كانت هذه الدول جارتين ، ومتغير وهمي آخر يمثل الدول الأعضاء في (EEC) أو (EFTA) ، وكانت جميع معاملاتها كالمتوقع لها ، ثم أعاد التقدير وأضاف إليه متغيرات جديدة مثل سـعر الصرف ،ومؤشر قيمة وحدة الصادرات ،ومخفض الناتج المحلي لكـلا الدولتيـن المصـدرة أو المستوردة ،فكانت معلمات كل من : الدخـل ، المسـافة ، والمتغـيرات الوهميـة ذات دلالـة إحصائية. أما بالنسبة لسعر الصرف فقد كان من غير دلالة إحصائية في عام 1965 و 1966 وذلك بسبب ثبات سعر الصرف لعملاتها،لكنه في عام 1975 أصبح ذا دلالة إحصائية عندمـا أصبـح سعر الصرف متغيرا ، أما باقي المتغيرات فقد كانت من غير دلالة إحصائية مما يدل علـى أن الأسعار يجب استبعادها من النموذج .

دراسة ربيكا سمري(Rebecca Summary)1989 [10]:هدفت هذه الدراسة إلى التعرف وحساب العوامل التي تؤثر في تدفقات التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة مع الدول الأخـرى ، وذلـك بتطوير نموذج الجاذبية ، حيث تم تقدير النموذج لعامي 1978 و1982 مع (66) دولة لها علاقـات تجارية معها .

تبين من الدراسة أن صادرات ومستوردات أمريكا تتأثر إيجابيا مع كل من دخـل الـدول التي لها علاقة اقتصادية معها ، وتحويلات حلف الناتو من الأسلحة إلى تلـك الـدول ، وعـدد المدنيين الأمريكيين العاملين في تلك الدول ، وعدد العمال الأجانب المسـجلين فـي أمريكـا ،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكانت جميع النتائج ذات دلالة إحصائية ما عدا عدد المدنيين الأمريكيين العاملين في الدول الأخرى حيث كانت ذات دلالة إحصائية للصادرات فقط .

كذلك تبين من الدراسة أن صادرات ومستوردات أمريكا ذات علاقة سلبية مع كل من المسافة بين المراكز التجارية في أمريكا وتلك الدول ، وكانت ذات دلالة إحصائية، وعدد السكان في تلك الدول بحيث كانت ذات دلالة إحصائية فقط في عام 1978 وللصادرات فقط، ودرجة الاستقلالية السياسية لتلك الدول لكنها لم تتمتع بأي دلالة إحصائية في التقدير .

دراسة آرنون (Arnon) ، سبيفاك (Spivak) ،وينبلات (Weinblatt)1996 [11]:حيث قام الباحثون بدراسة إمكانية التبادل بين الأردن وفلسطين وإسرائيل ، من خلال استخدام معدلات التوافق ومعادلات الجاذبية التجارية . وتوصلت الدراسة إلى أن التبادل التجاري سيكون بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني ، بينما عند إزالة القيود والحواجز مع الدول الأخرى سيتوسع التبادل السلعي ليكون بين إسرائيل والأردن .

ثم قاموا بتقدير معدلات الجاذبية على صادرات ومستوردات (16) دولة من بينها الأردن، وهذه الدول تتشابه اقتصاديا مع إسرائيل من جهة ،والأردن وفلسطين من جهة أخرى ، وقد توصلت الدراسة إلى أن التجارة بين هذه الدول تتأثر إيجابيا بحجم الناتج المحلي لكل دولة، وإذا كانت لهما نفس اللغة ، وإذا كانت بين هذه الدول أي اتفاقيات تجارية، وعكسيا مع المسافة بينهما وإذا كان هنالك تفاوت في المستوى الاقتصادي بين تلك الدول .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء وبشكل تفصيلي إلى مفهوم التجارة الخارجية، وأسباب قيام التجارة بين الدول،وبيان أدوات السياسة التجارية، والوسائل الفنية المستخدمة لتحقيقها، مع استعراض سريع لدور ومشكلات التجارة الخارجية في الدول النامية. كما وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل هيكل التجارة الخارجية في الأردن وتطورها ، والتطور القطاعي السلعي للتجارة الخارجية ، وبيان اتجاهات التجارة الخارجية الأردنية مع دول العالم

والمجموعات الدولية. وستقوم هذه الدراسة باستعراض نموذج الجاذبية (Gravity Type Model)، وهو أحد النماذج المستخدمة في التجارة الدولية؛ لتفسير اتجاهات التجارة الثنائية بين الدول[12]، كما وتسعى هذه الدراسة لتحديد أهم العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية من خلال استخدام هذا النموذج، وقياس درجة واتجاه تأثير تلك العوامل على التجارة الخارجية الأردنية خلال فترة الدراسة.

1-5 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

تؤثر العوامل التالية تأثيراً إيجابياً على تجارة الأردن الخارجية :

أ- حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المشتركة معه في التجارة.

ب- كون الدولة المشتركة في التجارة دولة عربية.

الفرضية الثانية:

تؤثر العوامل التالية تأثيراً سلبياً على تجارة الأردن الخارجية :

أ-عدد السكان في الدولة التي يصدر أو يستورد منها الأردن.

ب-المسافة بين الأردن وتلك الدولة.

جـ- تفاوت المستوى الاقتصادي بين الأردن والدول المشتركة معه في التجارة .

د- معدل سعر صرف الدينار .

1-6 منهجية الدراسة وتسلسلها:

من اجل اختبار الفرضيات آنفة الذكر ،قام الباحث باستخدام أسلوبي التحليل ،الوصفي والقياسي الكمي .

وتأتي هذه الدراسة في خمسة فصول، خصص **الفصل الأول** لإعطاء فكرة عامة عن أهمية الدراسة والأهداف المتوخاة منها ،كما ويتضمن فرضيات الدراسة والدراسات السابقة ،ومنهجية الدراسة وتسلسلها،وحدود الدراسة والمصادر التي اعتمدت عليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتناول **الفصل الثاني** منها تعريفاً بالتجارة الخارجية وأهميتـــها،وأســـباب قيـــام التبـــادل الدولي، ودور التجارة في اقتصاديات الدول النامية والمشكلات التي تواجهها، وعلاقـــة التجـــارة بالتنمية الاقتصادية، وأدوات السياسة التجارية، والوسائل الفنية المستخدمة في تحقيقها.

ويتناول **الفصل الثالث** التطورات في التجارة الخارجية من حيث أهمية التجارة الخارجيـــة بالنسبة للاقتصاد الأردني،و تطور الإيرادات العامة للتجارة، والمـــيزان التجـــاري، ،و التطـــور القطاعي السلعي للتجارة الخارجية، وتجارة الأردن الخارجية حسب المجموعات الدوليـــة وأهـــم الدول.

أما **الفصل الرابع** فيقدم عرضاً لنموذج الجاذبية، وهو أحد النماذج الاقتصادية المســـتخدمة في تفسير اتجاهات التجارة الثنائية بين الدول في التجارة الدولية، ومن ثم عرض نتائج التقديـــر القياسي للنموذج.

ويأتي **الفصل الأخير** ليعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبالتـــالي يمكننـــا علـــى إثرها تقديم التوصيات المقترحة على ضوء هذه النتائج.

1-7 حدود الدراســـة:

سوف تقتصر الدراسة على الفترة ما بين (1985ـــ1995) لدراسة أهم العوامـــل المؤثـــرة على التجارة الخارجية للأردن بشقيها: الصادرات والمستوردات، وقد تم اختيـــار آخـــر خمـــس سنوات لفترة الثمانينات وأول خمس سنوات لفترة التسعينات كمؤشر عن محددات تجـــارة الأردن الخارجية لعقدي الثمانينات والتسعينات بشكل عام وذلك باستخدام بيانات مقطعية عن (40) دولـــة توجد بينها وبين الأردن علاقات تجارية، بحيث توزعت هذه الدول على قارات العالم الخمـــس. وبسبب توفر البيانات للفترة السابقة ولجميع الدول المستخدمة في الدراسة ، تم اعتمادهـــا لبيـــان أهم العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية الأردنية مع باقي دول العالم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

8-1 مصادر الدراســـة:

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر العربية، والأجنبية المتمثلة بالكتب، والأبحـــاث، والدراسات المنشورة في الدوريات العربية والأجنبية ، وكذلك على المنشورات المختلفـــة التـــي يصدرها البنك المركزي الأردني، وصندوق النقد العربي ،وصنـــدوق النقـــد الدولـــي (IMF) ، ودائرة الإحصاءات العامة وغيرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1-9 هوامش الفصـــل الأول

---

[1] راجع الصفحات (36-38) من هذه الدراسة .

[2] طالب عوض ، **التجارة الدولية ، نظريات وسياسات** ، المكتبة الوطنية، عمان، 1995، ص425.

[3] حسين طلافحة، **الميزان التجاري الأردني** ،أبحاث اليرموك،ع2،م5،،1989ص ص 5ـ47.

(4) Wagfi & Alaeddin Talalygio: "**Structure and Determination of Imports Demand in Small Open less Development Countries: The Case of Jordan**, Dirasat, vol. 21, No.5, 1994.

[5] محمود الشعلان ، **دراسة التوافق في الصادرات والمستوردات بين الأردن والبلدان العربية المجاورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت ، 1999.

[6] هذه الدول تشمل : **العراق ،سوريا ،اليمن ، ليبيا،مصر ،لبنان ، البحرين ،الكويت ،عمان ،قطر ،السعودية، المغرب ،السودان، تونس الإمارات ،المملكة المتحدة ،اليونان ،إيطاليا ،بلجيكيا ،فرنسا ،ألمانيا ،هولندا ،السويد ،النمسا ،سويسرا ،رومانيا ،كندا ،أمريكا ،أستراليا ،نيوزلندا ،إسبانيا ،كوريا.ج ،اليابـــان ،الصيـــن الشـعبية ،سنغافورة ،إندونيسيا ،الباكستان ،الهند ،تركيا ،قبرص.**

[7] أسامة القلعاوي ، **تأثير الصدمات الاقتصادية والتجارية على الاقتصاد الأردني في ظـــل العولمـــة** ،رســـالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك ،1999.

(8) Vincent J. Geraci & Wilfried Prewo: "**Bilateral Trade Flows And Transport Costs**". Review of Economics And Statistics, 59 (Feb.1977),pp.67-74.

(9) Jeffry H. Bergstand: "**The Gravity Equation in International Trade: some Microeconomic Foundation And Empirical Evidence**". Review of Economics & Statistics, vol. 67 (Aug. 1985) pp. 474-481.

(10) Rebecca Summary: "**Apolitical – Economic Model of U.S Bilateral Trade**". Review of Economics and Statistics, 71.(Feb. 1989). pp. 179-182.

(11)Arie Arnon, Avia Spivak & j. Weinblatt: "**The Potential for Trade between Israel, The Palestinians and Jordan**". The World Economy, 19, (Jan. 1996). pp. 113-133.

(12)Peter. B, Kenen & Jones, Ronald W. "**Hand Book of International Economics**" North-Holland, vol1, 1994, p 503.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

التجارة الخارجية

تعريفها، أهميتها، السياسة التجارية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

2-1 مقدمة:

التجارة قديمة في ظهورها قدم البشرية والحضارات، فقد عرفت منذ حضارات وادي الرافدين والفينيقيين والفراعنة، والتجارة والتبادل من أهم الصفات المميزة للإنسان عن باقي الحيوانات الأخرى. فكما أن التبادل والتجارة بين أفراد المجتمع الواحد، وما ينتج عنه من تخصص وتقسيم للعمل، وحسن استخدام الموارد يؤدي إلى زيادة رفاهية أفراد المجتمع، فإن قيام التجارة بين الدول يعود بالنفع على كل من الدولة المصدرة والمستوردة. فهي وسيلة تمكن كل دولة من الاستفادة بمزايا الدول الأخرى لإشباع حاجات كان لا يمكن إشباعها بغير تجارة، أو إشباع حاجات على نحو أكثر فاعلية.

وتعتبر التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم، سواء البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، فهي تساهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي، وبالتالي تساهم في رفع مستوى المعيشة لهذه البلاد.

وسنعرض في هذا الفصل وتحديداً في الباب الأول منه والذي خصص لإعطاء فكرة عن التجارة الخارجية والتجارة الدولية، وبعدها سنبين أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي، والأساليب المتبعة في قياس الأهمية النسبية للتجارة، ثم سنتعرض بعدها إلى موضوع التخصص الدولي، وأسس قيام التبادل الدولي. أما الباب الثاني فقد خصص لإعطاء لمحة تاريخية عن التجارة الخارجية، وماهية السياسة التجارية، والأدوات والوسائل الفنية التي تستخدمها السياسية التجارية لتحقيق أهدافها.

ويأتي الباب الثالث من هذا الفصل ليكمل دراستنا عن التجارة الخارجية، فنعرض من خلاله علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية، ثم نتطرق للدور التنموي للتجارة، وبعدها نحلل نمط التجارة القائم بين الدول النامية والمتقدمة، ومن ثم نبين أهم المشاكل التي تتعرض لها التجارة الخارجية في الدول النامية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-2 الباب الأول:

التجارة الخارجية

تعريفها، أهميتها، وأساس قيام التبادل الدولي

2-2-1 تعريف التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية على أنها جميع الإجراءات والنشاطات المتعلقة باستيراد السلع والخدمات من الخارج، أو تصديرها من البلد المنتج لها إلى الأسواق الخارجية[1]. وبذلك فإن التجارة الخارجية تشمل على انتقال السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر، وفقاً للمبادئ المختلفة التي يتم التوصل إليها في سبيل تمتع دول معينة بالتخصص في إنتاج بعض المنتجات، وقيام الأخرى بالتخصص في المنتجات الأخرى[2] .

لكن الباحث في مجال التجارة الخارجية، يجد أن المقصود باصطلاح " التجارة الخارجية" (Foreign Trade) يخضع لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه، وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلحين في التجارة الخارجية[3]:

المصطلح الأول: " التجارة الخارجية بالمعنى الضيق"، وهذا المصطلح يغطي كلاً من الصادرات والمستوردات المنظورة (السلعية)، والصادرات والمستوردات غير المنظورة (الخدمية).

المصطلح الثاني: " التجارة الخارجية بالمعنى الواسع"، وهذا المصطلح يغطي بالإضافة إلى الصادرات والمستوردات المنظورة وغير المنظورة، كلاً من الهجرة الدولية، أي انتقال الأفراد بين دول العالم، والحركات الدولية لرؤوس الأموال (Capital Flow)، أي انتقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

وأمام هذا التباين بين المفهومين السابقين، نجد أن الغالبية العظمى من الاقتصاديين قد اتجهت إلى استخدام مصطلح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيف لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية (International Trade) للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع لها.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

في ضوء هذا التباين بين المفهومين، نجد أن أساسه في فرضيات النظريـــة الكلاســيكية في التجارة الخارجية، عندما افترضت قدرة السلع على التنقل بين دول العالم المختلفة، كقدرتـــها على التنقل بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة. لهذا نجـــد أن الاقتصـــاديين الكلاســيكيين كانوا يدافعون بشدة عن سيادة مبدأ حرية التجارة الداخلية والخارجية معاً. لكن الخطأ الذي وقعوا به هو افتراضهم أن عناصر الإنتاج قادرة على التنقل بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحـــدة ،وعدم توفر هذه القدرة على التنقل في حالة التجارة الخارجية، لوجود العديد من العوائق الماديـــة والمعنوية، كالعوائق الطبيعية والعوائق الدينية واللغوية وغيرها من العوائق، التي تشـــكل حجـــر العثرة في وجه تنقلات عناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة.

على إثر هذا الفرض الكلاسيكي، لم يعد سوى الصورة الأولى للتنقل بيـــن دول العـــالم وهي التجارة السلعية أما باقي هذه العلاقات، وهي الهجرة الدولية، والحركات الدوليـــة لـــرؤوس الأموال فليس لها مكان في النظرية الكلاسيكية المفسرة لقيام التجارة الخارجية.

غير أن التطور الذي شهدته التجارة الخارجية في أعقـــاب الثـــورة التكنولوجيـــة التـــي أعقبت الحرب العالمية الثانية،قد وضع الكثير من فروض النظريـــة الكلاســيكية، وخصوصـــاً الفرض القائل بعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بيـــن الـــدول . فانتقـــال الأفـــراد ورؤوس الأموال أصبحت حقيقة واقعة أقرتها التطورات الاقتصادية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانيـــة، فظهرت صور الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية التي تقدم من الدول الكـــبرى إلـــى الـــدول النامية، في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، والاســـتثمارات المباشـــرة والشـــركات المتعـــددة الجنسيات، تشكل ظواهر هامة وحركات دولية في سجل العلاقات الدولية، وهو ما يجعـــل مـــن الصعوبة بمكان الاستمرار في قبول المنطق الذي تقوم عليه الفرضية الكلاسيكية.

وفي الوقت الحاضر، شهدت التجارة العالمية تطورات كبرى في شقها غـــير المنظـــور "التجارة الدولية في الخدمات" بحيث سجلت هذه الأخيرة معدلات نمو كبرى تفـــوق تلـــك التـــي سجلتها معدلات النمو في التجارة السلعية، وتشمل التجارة الدولية في مجال الخدمات علـــى مـــا يلي:

أ- خدمات التأمين الدولي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- خدمات النقل الدولي (نقل بري وبحري وجوي).

ج- الخدمات المصرفية العالمية.

د- خدمات السفر.

ه- حقوق نقل الملكية الفكرية وعلى وجه الخصوص نقل التكنولوجيا.

ولذلك أصبحت التجارة الدولية في مجال الخدمات تحتل مكان الصدارة في المفاوضات التي دارت بين الدول الأعضاء في اتفاقية الجات GATT خلال جولة أورجواي خلال الفترة 1986-1990، بحيث تسعى في النهاية إلى تحقيق حرية التجارة الدولية بشقيها السلعي و الخدمي. هذه التطورات الأخيرة التي سجلها الواقع الاقتصادي الحديث كان لها أثر على الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية، حيث ظهرت العديد من النظريات والمناهج الجديدة التي حاولت تقديم تفسير مقنع للتجارة الخارجية، يأخذ في الاعتبار هذه التطورات.

2-2-2 أهمية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية، أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي، فهي تساعد على رفع مستوى الرفاه الاقتصادي لأي بلد،والبلدان بطبيعة الحال تتفاوت فيما بينها من ناحية توافر الموارد الطبيعية، والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، والتجارة بهذا الشكل أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلاد، وتلغي الفوارق الطبيعية بينها.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى، فكلما ازدادت موارد الدولة وتشعب إنتاجها كما في حالة الدول العظمى، قلت أهميتها إلى الاقتصاد القومي، وإن كانت آثارها الاقتصادية كبيرة الأثر، أما في الدول الأخرى (النامية) فتزداد أهميتها[4]، فحاجة الدول النامية إلى الإستيرادات ناجمة من الفروق الكبيرة في أسعار السلع بين الدول المختلفة، بسبب التفاوت في حجم الكميات المطلوبة والمعروضة من السلعة، حيث تعمل على توفير السلع والبضائع الضرورية، التي لا تستطيع القطاعات الاقتصادية توفيرها، أو تلك التي يتم توفيرها بشكل جزئي لا يكفي لسد الحاجة المحلية. أما بالنسبة للصادرات، فهي الوسيلة الرئيسة لتسويق منتجات هذه البلاد التي غالباً ما تكون عبارة عن سلعة واحدة، يعتمد عليها الاقتصاد الوطني،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهي تشكل مورد البلاد النامية الرئيسي من العملات الأجنبية لسداد ثمن الواردات، فضلاً عن الدور الرئيسي للتجارة الخارجية في توفير السلع نصف المصنعة والمواد الخام والسلع الرأسمالية التي تلعب الدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك وفقاً لما تضمنته النظريات الحديثة للتجارة الخارجية.

وهناك عدد من الوسائل التي يمكننا من خلالها قياس الأهمية الخاصة للتجارة الخارجية، من أهمها[5]:

أولاً: متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية:-

$$\text{متوسط نصيب الفرد} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{مجموع عدد السكان}}$$

ونحاول هنا أن نتبين متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع تجارة البلد الخارجية، حيث نجمع قيمة كل من الصادرات والواردات ونقسمها على مجموع عدد السكان.

وأهمية هذا المتوسط أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الدولية في حياة الفرد في البلد المعني. ومن خلال معرفة هذه المتوسطات للدول المختلفة يمكننا المقارنة بينها، وبالتالي معرفة مدى ارتباط هذه الدول بالتجارة الدولية.

ثانياً: متوسط الميل للاستيراد:

$$\text{متوسط الميل للاستيراد} = \frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{الدخل القومي}}$$

وهنا نحاول أن نتبين مدى اعتماد الدولة على مستورداتها ،أي أنه يحاول قياس مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي الذي يزوده بسلع إنتاجية واستهلاكية يعجز عن توفيرها، وبذلك فإن هذا المتوسط يدلنا على تلك النسبة التي تقتطع من الدخل القومي للشراء من الأسواق الخارجية، وكلما كان اعتماد البلد على الواردات كبيراً كلما كانت النسبة مرتفعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: معدل التبادل التجاري:

$$\text{معدل التبادل التجاري} = \frac{\text{مستوى أسعار الصادرات}}{\text{مستوى أسعار المستوردات}}$$

وهو المعيار الأهم من بين هذه المعايير، وهنا نحاول أن نتبين علاقة الصادرات بالواردات، وبمعنى آخر، نحاول أن نرى كيف تتحكم صادرات البلد في مستورداته، وكم وحدة من المستوردات نحصل عليها مقابل كل وحدة من السلع التي نصدرها.

وتكمن أهمية هذا المعدل في أنه يدلنا على مقدار القوة الشرائية للدولة بالنسبة للخارج، فكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح ،فمعنى ذلك أن أسعار الصادرات قد ارتفعت بالنسبة لأسعار الواردات، ويتحسن الموقف الاقتصادي الخارجي للبلد، أي أن هذه الدولة تستطيع الحصول الآن على كمية أكبر من الواردات بنفس كمية الصادرات التي كانت تصدرها من قبل، ومن ثم يرتفع الدخل القومي الحقيقي، وتزيد درجة الرفاهية الاقتصادية[6].

لكن معدل التبادل التجاري هذا لا يفسر تحركات أسعار الصادرات وأسعار الواردات، كما لا يفسر ما يطرأ على ميزان المدفوعات، ونلاحظ أن كل ما يوضحه لنا المعدل هو اتجاه عام لحركة الصادرات والواردات من خلال العلاقات السعرية.

2-2-3 أساس قيام التبادل الدولي:

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترات طويلة من الزمن، لذلك يقتضي الأمر أن تتخصص الدولة في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها ،أو تستطيع إنتاجها ولكن بكلفة مرتفعة، يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً. ومن هنا تبدو ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقاً بظاهرة التجارة الدولية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

1-3-2-2 التخصص الدولي:

إن وجود ميزات نسبية لدى بعض الدول مثل وفرة رأس المال، أو الثروات الطبيعية أو توافر الأيدي العاملة المدربة وغيرها، من شأنه أن يزيد من كفاءة الإنتاج في تلك الدول، ويؤدي إلى تقليل كلفتها إذا ما دخلت هذه العناصر بكثافة في الإنتاج، وبالتالي يصبح من المفيد للتجارة الدولية أن تتخصص الدول في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاجها وأن يتم التبادل التجاري بين الدول لإشباع حاجاتها من السلع التي تنتجها الأخرى. ففكرة التبادل التجاري تقوم إذن على مبدأ التخصص في إنتاج بعض السلع والخدمات بتكلفة أقل مما ينتجها بها الآخرين، فيتيح هذا التخصص فرصة تجويد وزيادة الإنتاج وتحقيق الفوائض التي يتم مبادلتها.

فوفقاً لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث، أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه، فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته، ومن ثم يصل إلى مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية[7]. فالتخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإنتاجها بكميات أكبر من حاجاتها الاستهلاكية، كما تترك الدولة إنتاج السلع التي ليس لها ميزة في إنتاجها، ويتم التبادل بين هذه الدول على أساس تخصص كل منها بإنتاج السلع التي لها ميزة في إنتاجها.

وبذلك يمكن القول بأن التخصص بين الدول هو الأساس لقيام التبادل الدولي، والتخصص يعتمد على عدة عوامل، منها عوامل طبيعية كالطقس والتربة، وعوامل مكتسبة مثل توفر أدوات الإنتاج والخبرة الفنية، وقد أدى التفاوت في هذه العوامل بين الدول إلى تفاوت في تكاليف الإنتاج، مما أدى إلى تعميق ظاهرة التخصص الدولي. ويمكن حصر أهم عوامل وأسس قيام التخصص الدولي فيما يلي[8]:

أولاً:- عوامل طبيعية:

وهي تمثل العوامل الطبيعية التي لا دخل للدولة فيها، مثل المناخ وتوفر المواد الأولية، وهذه قد تؤدي إلى أن تتخصص الدول في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية أو المواد الأولية الخام أو بعض النشاط الصناعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فبالنسبة للمناخ وما يشمله من درجات للحرارة وكميات الأمطار والرطوبة وغيرها، فلـه تأثير بصفة خاصة على الإنتاج الزراعي، فهو يؤدي إلى أن تتخصص بعض الدول فـي إنتـاج بعض أنواع المحاصيل، أو المزروعات، وعلى الرغم من أهمية المناخ كعامل أساسي في قيـام التخصص الدولي، إلا أنه بدأ يضعف تدريجياً بسبب التقدم الفني والتكنولوجي، فأصبح بالإمكـان إحداث تغيير في الظروف المناخية لتتلائم والظروف الإنتاجية المطلوبة، فضـلاً عـن إمكانيـة إنتاجها بوسائل صناعية بديلة.

كذلك تختلف دول العالم فيما بينها بالثروات الطبيعية، كالأراضي الزراعيـة، والمعـادن والبترول...، ولذلك فإن الدول تتخصص في إنتاج السلع التي لديها وفرة فـي المـواد الأوليـة الداخلة في إنتاجها، وبذلك يختلف التخصص من دولة إلـى أخـرى حسـب تفـاوت المـوارد الطبيعية، ويتم التبادل الدولي بتأثير هذا التخصص.

ثانياً: تفاوت عرض العمل ورأس المال:

تعاني بعض دول العالم وخاصة الدول النامية منها، من ارتفاع فـي معـدلات الزيـادة الطبيعية للسكان، وقد تؤدي إلى زيادة عرض العمال، ومن ثم انخفاض الأجور، ويؤدي ذلك إلـى تفوق تلك الدول في إنتاج بعض السلع ذات الكثافة العمالية (**Labor intensive**) التي لا تتطلـب مهارات فنية ورؤوس أموال كبيرة، بينما تتخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع ذات الكثافـة الرأسمالية.

أما رؤوس الأموال فهي من العوامل المكتسبة، التي تؤدي إلـى تفـاوت الإنتـاج بيـن الدول، فامتلاك بعض الدول لرصيد ضخم من رؤوس الأموال التي تمكنها من اسـتخدامها فـي تطوير القطاع الصناعي، وإنتاج السلع الإنتاجية، وبالتالي تزيد من عملية التنميـة الاقتصاديـة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول التي لديها وفرة في رأس المال تستطيع تصديـر هـذه الأمـوال للخارج عن طريق الاستثمار في مشروعات متعددة في دول أخرى، أو علـى شـكل قـروض للدولة التي هي بحاجة لرأس المال، وغالباً ما يلازم انتقال رؤوس الأموال من الدول الغنية إلـى الدول الفقيرة شروط اقتصادية وسياسية تمس سيادة هذه الدول واستقلاليتها، علماً بـأن المسـألة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

في الدولة النامية ليست هي مسألة نقص في رؤوس الأموال فحسب، بل سوء استخدام المـــوارد المتاحة وتوجيهها الوجهة الصحيحة.

ثالثاً:- تكاليف النقل:

لتكاليف النقل الدور الأكبر في التجارة الدولية، فهي أحد العوامل المهمة التي تؤثر فـــي عملية التوطن الصناعي[9]، فالتوطن الصناعي يتم إما بالقرب من المادة الخـــام، فـــي حـــال أن المواد الأولية تشكل نسبة كبيرة من قيمة الناتج النهائي، فلذلك يتم التوطن في الدول التـــي بـــها المادة الأولية، وإما أن يتم التوطن بالقرب من مصادر القوى المحركة، إذا كانت تعتمـــد بنســـبة كبيرة على هذه القوى المحركة (مثل صناعات الحديد تتوطن بالقرب من مناجم الفحم)، وإمـــا أن يتم التوطن بالقرب من الأسواق في حالة أن تكلفة نقل المادة النهائية أكبر بكثير من تكلفـــة نقـــل المواد الأولية، وهكذا تتخصص كل دولة فيما تمتاز فيه من إنتاج، وإنتاجه بكميات وفـــيرة إنمـــا يعتمد أساساً على أنه سيتسنى لها نقل ما يفيض عن حاجاتها إلى الدول الأخرى، وقد ساعد النقـــل على قيام التخصص الدولي بتوسيعه لدائرة السوق أمام منتجات الدول المختلفـــة، ولـــهذا تؤثـــر نفقات النقل في التخصص، فبعض الدول يمكنها أن تتخصص في إنتاج سلع معينة، ولكن ارتفـــاع تكلفة النقل من الممكن أن يفقدها ميزة التخصص هذه.

رابعاً :- توافر التكنولوجيا:

في الماضي كانت الميزة التنافسية، دالة لثروات الموارد الطبيعية وليس عوامل الإنتـــاج (نسب رأس المال للعمل)، فكل صناعة كانت لها موقعها الطبيعي على هذا الأساس.

لكن انتشار الاختراعات والمستحدثات التكنولوجية والفنية الجديدة لا يتم فـــي آن واحـــد في البلدان المختلفة، وبذلك تختلف مستويات المعرفة التكنولوجية بينها، مما يسمح لتلـــك الـــدول التي سبقت غيرها في الحصول على هذه المعرفة في إنتاج سلع ومعدات إنتاجية على قدر كبـــير من التعقيد الإنتاجي، وهذه السلع لا تكون موجودة في الدول الأخرى، على الأقـــل فـــي فـــترة ظهورها، وبفضل امتلاك هذه التكنولوجيا من قبل الدول العظمى، أصبحت هذه الدول من الـــدول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصناعية الكبرى في العالم، وعليه فامتلاك الدولة لتكنولوجيا معينة تجعلها تنفرد في إنتاج هـذه السلعة، وبكميات كبيرة ومن ثم تصديرها لباقي دول العالم.

وإذا نظرنا إلى الصناعات الرئيسية للحقبة القادمة، مثل صناعة الإلكترونيات الدقيقة، الاتصالات، والحاسبات وغيرها، هذه كلها صناعات المقدرة العقلية، وأي منها يمكن توطينه في أي مكان على وجه الأرض، والموقع الذي ستقام عليه يتوقف على من يستطيع تنظيم المقدرة العقلية من أجل السيطرة عليها، وبذلك ستكون الميزة التنافسية في الأعوام القادمة من صنع الإنسان.

خامساً: عوامل ثانوية أخرى:

هناك بعض العوامل التي تؤثر على قيام وتشكيل هيكل التخصص الدولي، من هذه العوامل اختلاف الأذواق، واختلاف الأذواق ينشأ بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات، واختلاف التقاليد والأديان والعقائد، واختلاف البيئة الاجتماعية والاتجاهات الثقافية، فبعض العادات والتقاليد تفرض نوعاً محدداً من اللباس على أفراد المجتمع، وكذلك بعض العادات الاجتماعية ترتبط أحياناً بأطعمة خاصة، قد لا يستطيب أبناء الشعوب الأخرى مذاقها على الإطلاق. كما أن عدم قدرة الدولة على تبديل أوجه النشاط الاقتصادي والإضرابات العمالية والحروب قد يكون لها دور في التأثير على هيكل التخصص الدولي القائم[10].

فهذه العوامل التي ذكرناها سابقاً، أدت إلى اختلاف الأسعار بين الدول، فلذلك يمكن القول بأن اختلاف الأسعار هو العامل الأساسي لقيام التبادل الدولي، وقد اختلف الاقتصاديون في تفسير قيام التجارة الدولية[11]، فوضعوا العديد من النظريات في هذا المجال، فالنظرية الكلاسيكية القديمة مثلاً أعطت التكاليف النسبية للإنتاج أهمية كبرى في قيام التجارة الدولية، أما بالنسبة للنظريات الحديثة، فأساسها أن قيام التجارة الدولية مرتبط باختلاف أسعار السلع، نتيجة اختلاف تكاليف الإنتاج بالنسبة لعوامل الإنتاج الرئيسية وهي الأرض ورأس المال والعمل. فاختلاف عوامل الإنتاج والطلب عليها بين الدول يعتبر أهم عامل من عوامل نشاط التجارة الدولية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومن الجدير ذكره هنا، أنه إذا كانت التجارة الدولية تقوم على أساس التخصص الدولي والعوامل المؤثرة في تشكيله، فليس معنى ذلك أن التخصص قد فرض على دول العالم، بحيث لا تستطيع الخلاص منه، فالتخصص في مكان وزمان ما لا يعتمد فقط على البيئة الطبيعية، بل يعتمد على مراحل النمو الاقتصادية التي تجتازها الدولة أيضاً. فتخصص دولة في إنتاج سلعة معينة لا يعني التصاق هذه الصفة بها إلى الأبد ، وبذلك فهو لا يعتمد فقط على ظروف الطبيعة فحسب، بل هنالك عوامل أخرى هامة، فالدول النامية وإن تخصص كانت تتخصص في الزراعة نتيجة توفر العوامل الطبيعية من تربة ومناخ، فهذا لا يعني أن تظل مصدرة للمنتجات الزراعية، فلا يستصعب على التخطيط المحكم والتنظيم الشامل، أن يحول هذه الدولة أو تلك من طابع الزراعة إلى طابع الصناعة، أو من مرحلة الصناعة الخفيفة إلى مرحلة الصناعات الثقيلة إذا توفرت السياسة الاقتصادية الرشيدة، والنية والعزم والتصميم على التغيير، والتخطيط المنظم والخبرة اللازمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-3الباب الثاني:

السياسة التجارية

تلعب السياسة التجارية دوراً مهماً في تخفيض العبء على الميزان التجاري، وذلك بترشيد الاستيراد السلعي من ناحية، وتشجيع كل من الإنتاج المحلي والصادرات السلعية من ناحية أخرى. وتتوجه هذه السياسة ضمن هذا المفهوم إلى توثيق الترابط التجاري مع الدول الشقيقة والصديقة، والعمل على زيادة الصادرات الوطنية، كما تعمد إلى تطوير وحماية الإنتاج المحلي وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني وزيادة كفاءته بغية الحد من الاستيراد. وفي هذا الباب سنقوم بإعطاء لمحة تاريخية عن سياسة التجارة الخارجية، وماهيتها وأهدافها، والوسائل الفنية التي تستخدمها السياسة التجارية لتحقيق أهدافها.

2-3-1 لمحة تاريخية:

منذ قيام الحضارات القديمة وحتى القرن السادس عشر، لم تكن الدولة تتدخل في التجارة الدولية أو تفرض قيوداً عليها، وكانت التعرفة الجمركية تتميز بطابعها المالي، ولم يكن هناك اهتمام يذكر بآثارها الحمائية. ولكن في القرن السادس عشر، وبعد الاكتشافات الجغرافية، وتطور الفنون الملاحية البحرية، توسعت التجارة الخارجية، ونمت التجارة بين الدول ومستعمراتها. ومنذ ذلك التاريخ وحتى منتصف القرن الثامن عشر، ساد فكر التجاريين، حيث كان من أهم أهداف السياسة التجارية في ظل هذا المذهب، هو الحصول على المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، باعتبارها أفضل الثروات التي يمتلكها البلد، وتحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات، ولهذا نجد تواصلاً قوياً بين تحقيق هذين الهدفين، فتحقيق الحصول على المعادن الثمينة يتم من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري، وتحقيق الفائض كان في خدمة وجود المعادن الثمينة الذي يمكن البلد من توسيع قدرته الإنتاجية وبالتالي زيادة إمكانياته التصديرية. والهدف الآخر هو رعاية المصلحة العامة، فترك السياسة التجارية بيد الأفراد يؤدي إلى تناقض بين مصالح الأفراد والمصلحة العامة، وهذا يعني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن السياسة التجارية تستلزم تدخل الدول لمحاربة الواردات أو تقييدها من جهة، والعمل على إنعاش تجارة الصادرات وتحقيق أكبر مكسب منها من جهة أخرى[12].

وبعد منتصف القرن الثامن عشر وحتى بدايات الحرب العالمية الأولى، ساد الفكر الكلاسيكي الذي نادى بترك النشاط الاقتصادي بعيداً عن الدولة، وتحديد دور الدولة في المحافظة على الأمن الداخلي، والقيام بالدفاع الخارجي، والقيام بالأعمال التي يعجز الفرد عن القيام بها، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الدولة الحارسة، وكانت أهم أهداف السياسة التجارية في ظل حرية التجارة عندهم، تحقيق التخصص الدولي، وتقسيم العمل بين الدول، كذلك فإن ترك التجارة حرة سيؤدي إلى اتجاه كل دولة إلى التخصص في فرع الإنتاج التي تتميز فيها بتفوق مطلق أو نسبي، وكذلك تحقيق التنافس الدولي، حيث أن حرية التجارة تعمل على تنافس البلدان في إنتاج السلع التي بدورها تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية السلع[13].

وخلال فترة الحربين العالميتين، شهد العالم تهديدات في مستوى العمالة والإنتاج، وتصريف الإنتاج....، ولذلك عرفت التجارة الخارجية موجه عامة ومشددة من الحماية والتقييد وبلغت سياسة الحماية أوجها خلال الثلاثينات، وتعددت أساليبها، فلجأت إنجلترا إلى الحماية، بينما اتبعت فرنسا سياسة الحصص واتجهت ألمانيا نحو الاستقلال الذاتي، واتخذت أمريكا الإجراءات الجمركية، وبذلك عرفت التجارة الخارجية والمدفوعات الدولية العديد من القيود.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأ الأخذ بسياسة تحرير التبادل الدولي، سواء تحت إشراف المنظمات الدولية (مثل الجات وصندوق النقد الدولي)، أو على المستوى الإقليمي كإنشاء اتحادات إقليمية، ولكن سرعان ما عادت سياسة الحماية، بعد الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة منذ بدايات السبعينات، اعتقاداً بأنها تخفض من حدة الأزمة، رغم الجهود المستعصية في سبيل تحرير التبادل الدولي، وبذلك تعود الحماية مرة أخرى وبأشكال متجددة[14].

2-3-2 السياسة التجارية وأهدافها:

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال التجاري لتحقيق أهداف معينة[15]. والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية، مثل الاكتفاء الذاتي، توازن ميزان المدفوعات، وتحقيق التوظيف الكامل وما إلى ذلك. وفي الواقع أن السياسة التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالسياسة المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق مثل هذه الأهداف ،إلا أنه يجب أن يراعى هنا اتخاذ الوسيلة المناسبة التي تكفل تحقيق الهدف بشكل صحيح دون التأثير على القطاعات الأخرى. وتنقسم أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي: اقتصادية، اجتماعية، وإستراتيجية.

أولاً:- الأهداف الاقتصادية:

تسعى الأهداف الاقتصادية إلى رفع المستوى الاقتصادي للبلد، ومن هذه الأهداف تحقيق موارد لخزينة الدولة لتمويل الإنفاق العام عندما يكون هنالك عجز في الموازنة، وعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة عند مرور السلع عبر الحدود، لكن يجب التحرز عند تحديد طرق تحديد هذا الهدف، ففرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، قد يؤدي إلى التأثير على العدالة الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية أو كليهما معاً، فيجب تحديد النوع المناسب من السلع والخدمات بشكل دقيق، بحيث تكون المرونة السعرية لطلب وعرض هذا النوع من السلع منخفضة.

ومن الأهداف الاقتصادية كذلك، تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، وقد يكون اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة كوسيلة لاستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، لكنه يقف أمام استخدام هذه الوسيلة عدة أمور، فهناك مسألة ضعف المرونات للصادرات والواردات. وكذلك مسألة تدهور معدل التبادل الدولي نتيجة تخفيض قيمة العملة، وهنالك كذلك قضية زيادة عبء الديون الخارجية، خصوصاً إذا كانت هذه الديون بالعملة الأجنبية، لذلك يجب الانتباه إلى هذه الوسيلة عند استخدامها لتحقيق هذا الهدف، ولا بد أن يتم اختيار الإجراءات التي تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى في الاقتصاد القومي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد يكون هدف السياسة التجارية حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية، ويكون هذا الهدف في حال أن تكاليف الإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، عندها تجد الدولة لأسباب مختلفة أن الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر ضروري، وغالباً ما يتضمن حماية الإنتاج المحلي هدفاً آخر، فقد يكون المقصود من حماية الإنتاج المحلي توزيع الدخل القومي في اتجاه معين، أو ضمان تشغيل بعض القوى العاملة في بعض فروع الإنتاج.

ومن الأهداف الاقتصادية للسياسة التجارية حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق، فبعض الدول تلجأ إلى بيع السلع بسعر أقل من تكلفة إنتاجه في الأسواق الخارجية، حتى تخرج المنتجين المحليين من السوق، وبعد نجاحها في إخراج منافسيها من السوق، فإنها تلجأ إلى رفع أسعارها إلى مستويات احتكارية عالية[16].

وأخيراً، فإن حماية الصناعات الوليدة، تعتبر من أقوى حجج الدولة لتتدخل في حرية التجارة، فيجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها وإلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه منافسة الصناعات الأجنبية البالغة التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة و التنظيم، والأيدي العاملة المدربة، والظروف الملائمة، ويجب أن لا تفرض الحماية إلا بالنسبة للصناعات المهيأة بطبيعة الظروف الاقتصادية في البلد للتقدم وللبقاء والمقدرة على منافسة الصناعات الخارجية مستقبلاً، ويجب كذلك أن تكون الحماية مؤقتة وأن تغطي فقط الفترة اللازمة لنمو الصناعة الناشئة، وأن تلغى بمجرد وصول هذه الصناعة لمرحلة اكتمالها[17].

ثانياً:- الأهداف الاجتماعية:

قد يكون المقصود من وراء السياسة التجارية حماية مصالح فئات اجتماعية معينة، كحماية مصالح بعض المزارعين أو العمال المشتغلين في صناعة معينة، أو المنتجين في قطاع ما، تتوزع هذه طبقاً لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوة السياسة في المجتمع. تتضمن كذلك أهداف أخلاقية واجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد المخدرة أو وضع القيود على استيراد المشروبات الكحولية لأسباب دينية، ومن الأهداف الاجتماعية كذلك إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات أو طبقات المجتمع المختلفة، ولذلك تلجأ

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الدولة إلى أدوات السياسية التجارية لتحقيق هذا الهدف، ونادراً ما يعلن إعـــادة توزيـــع الدخـــل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية، ولكن هذه السياسة بالتظافر مع غيرها من السياسـات الاقتصادية وبالذات السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً:- الأهداف الاستراتيجية:

المقصود بالأهداف الاستراتيجية تحقيق كل الأمور التي تتعلق بأمان المجتمع، ومن ذلـك توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته المحلية مرتفعة، وكذلـك من الأهداف الإستراتيجية توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي كي تكفل درجة من الأمن للمجتمـع والتي تمكن بها المجتمع من العيش بأمان واطمئنان. وقد تقتضـــي الاعتبـارات الاســتراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقدار كاف من مصادر الطاقة كالبترول مثلاً، لذلـــك يجـب على السياسة إتباع بعض الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

2-3-3 أدوات السياسة التجارية:

هناك عدد من الأدوات التي تستطيع السياسة التجارية بواسطتها التأثير علـــى التجـارة الخارجية للبلد، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وتقسم أدوات السياسة التجارية إلى أربـــع أدوات هي[18]:

1- الرسوم الجمركية:

الرسوم الجمركية هي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورهـــا الحـدود الدولية للدولة (ما عدا تجارة الترانزيت)، دخولاً في حالـــة الـواردات، وخروجـاً فـي حالـة الصادرات، ففرض الرسوم الجمركية على الصادرات يكون الغرض منه إما توفير السلعة فـــي الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي، وإما في الحصول على مورد مالي، وعلى الغـــالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات، بقصد حماية الصناعات المحليـــة وموازنـــة المـيزان التجاري وما إلى ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- الحظر:

المقصود بالحظر أو المنع، أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، وقد يكون هذا بالنسبة للصادرات أو الواردات، أو كليهما معاً، وهذا ما يسمى بالحظر الكلي أي أن تحاول الدولة الوصول إلى سياسة الاكتفاء الذاتي، وقد يكون جزئياً على بعض السلع أو بعض البلاد، وعادة ما يكون الحضر الجزئي في أوقات الحروب، فتعمد الدولة إلى منع التعامل مع رعايا الدول المعادية، كما تحظر تصدير سلع معينة تعتبرها سلعاً أساسية لاقتصاد الحرب، وقد يكون الحظر الجزئي لأسباب صحية عند انتشار الأوبئة في بلد معين.

3- نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص ذلك النظام الذي تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلعة معينة خلال فترة من الزمن. وقد ظهر نظام الحصص أول مرة في الحرب العالمية الأولى، ويمتاز هذا النظام بأنه يسمح بدخول السلع الأجنبية من دون أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها، ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها، وكذلك فهو وسيلة أكثر فاعلية في تخفيض حجم الواردات من الرسوم الجمركية التي تترك مجالاً لاختيار الأفراد.

4 - نظام تشجيع الصادرات:

لم يقف تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية عند حد تنظيم الواردات فحسب، بل تعداه إلى الصادرات أيضاً. فلذلك قد تخضع الصادرات لنظام الحصص، وقد تضيف إليه نظام التراخيص، غير أنها تتخذ الإجراءات ليس لمجرد تنظيم الصادرات بل لتشجيعها كذلك عن طريق الإعانات والمنح، وهي تتمثل بتقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة.

2-3-4 الوسائل الفنية المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية:

هنالك عدد من الوسائل والأساليب التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية للبلد، وهذه الوسائل والأساليب تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى لها السياسة التجارية، ويمكن بصفة عامة تقسيم الأساليب التي تتخذها الدول المختلفة لتنظيم تجارتها الخارجية إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: وسائل سعرية، وسائل كمية، ووسائل تنظيمية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

2-3-4-1 أولاً: الوسائل السعرية:

وهي الوسائل التي تؤثر في عمليات التبادل التجاري عن طريق التأثير على أسعار كل من الصادرات والواردات، وتشمل هذه الوسائل على الرسوم الجمركية، وتغيير سعر الصرف، والإعلانات والإغراق.

أ- الرسوم الجمركية:

عرفنا أن الرسوم الجمركية هي عبارة عن ضريبة تفرض على الصادرات والمستوردات، وهي غالباً ما تفرض على الواردات كوسيلة تقليدية للحماية ، إلا أنها قد تفرض كذلك على الصادرات، وخاصة من قبل الدول النامية من أجل توفير السلع الغذائية في الداخل، ومنع تسربها للخارج، أو لحماية الصناعات الوطنية وضمان إستمراريتها، كما إنها قد تستخدم للحصول على الضرائب لتمويل الخزينة. وفي الواقع أن فرض الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات يتحملها البائع أو المشتري في الداخل أو الخارج، وهذا يعتمد على مرونة الطلب ومرونة العرض أساساً، وعليه كلما كان منحنى الطلب أكثر مرونة بالنسبة لمنحنى العرض وقع عبء الرسم الجمركي على المصدّر (سواء كان وطنياً كما في حالة فرض الرسم على الصادرات، أو أجنبياً كما في حالة فرض الرسم على المستوردات)، وكلما كان منحنى العرض أكثر مرونة بالنسبة لمنحنى الطلب وقع عبء الرسم الجمركي على المستورد (سواء كان وطني كما في حالة فرض الرسم على المستوردات، أو أجنبياً كما في حالة فرض الرسم على الصادرات) [19].

وينتج عن فرض الرسوم الجمركية آثار بالنسبة لبعض الظواهر الاقتصادية، فهي تؤثر على مستوى الدخل القومي، وعلى ميزان المدفوعات وتؤثر كذلك على معدل التبادل التجاري وشروط التجارة بين الدول، كما وتحمي الصناعات المحلية، وتخفض الاستهلاك من السلع، وتعمل على إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين والمنتجين وتوفير إيرادات لخزينة الدولة.

ب- الإعانات:

غالباً ما تدفع الإعانات للمصدرين بقصد إعطاؤهم دفعة للصادرات وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق الخارجية، ولتحقيق النجاح في صادراتهم كيفا ونوعاً، مما يساعدهم

© Arabic Digital Library Yarmouk University

على المنافسة والبيع بأسعار أقل، لكن من الممكن أن تدفع كذلك للمستوردين لكي يتمكنوا من البيع في الداخل بأسعار أقل من أسعار الشراء. والإعانات إما أن تكون مباشرة على شكل مبلغ من النقود تدفعه الدولة لتشجيع أو دعم نشاط تصديري معين، أو إعانات غير مباشرة على صورة امتيازات تمنحها الدولة للمشروع التصديري لتدعم مركزه المالي، مثل الإعفاء أو التخفيض الضريبي والتسهيلات الائتمانية، أو إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.

إلا أنه يلاحظ أن دعم الدولة لصادراتها عن طريق الإعلانات، غالباً ما يقابله موقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة ،التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولي، فضلاً على ما قد تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية على دخول السلع المعانة لأراضيها.

ج- الإغراق:

هنالك عدة أنواع من الإغراق، منها الإغراق الاستثنائي حيث يتم عرض سلعة معينة في موسم معين بأسعار مخفضة بغية التخلص منها، ومنه الإغراق بغرض معين بقصد غزو أسواق جديدة، أو الرغبة في درء منافسة أجنبية مؤقتة تتركز في الأسعار أو لمنعها من إقامة مشاريع جديدة.

وهنالك آثار تتركها سياسة الإغراق على الدولة المصدرة أو المستوردة، فبالنسبة للدولة المصدرة يتحقق نتيجة استخدامها سياسة الإغراق زيادة حجم الصادرات، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الدخل بفضل زيادة الإنتاج، والتوسع كذلك في استغلال الطاقات، والموارد المعطلة، كما أن الإغراق يؤثر على مستوى الأسعار فيها بحيث أنه إذا كانت التكلفة الحدية تزداد بزيادة الإنتاج والتصدير، يترتب عليه ارتفاع في الأسعار، بينما إذا كانت متناقصة فإن الإغراق سيؤدي إلى خفض السعر نتيجة التوسع في حجم الإنتاج، والحالة الأخيرة أنه في حال عدم تغير التكلفة الحدية فإن سياسة الإغراق لا تعكس تغيراً على مستوى الأسعار. بينما من وجهة نظر الدولة المستوردة فهذا يعتمد على شكل الإغراق، فإذا كان الإغراق دائماً، فإنه يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلكين بسبب حصولهم على السلعة بثمن منخفض، لكن إذا كان الإغراق عارضاً فإنه يصيب الصناعات الوطنية ذات الإنتاج المماثل، مما يدعو إلى مكافحته والتقليل من تأثيره[20].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د- تخفيض سعر الصرف:

قد تجد الدولة أن تخفيض سعر الصرف لعملتها من الوسائل المناسبة للتأثير على أسعار صادراتها من أجل تشجيعها والتقليل كذلك من المستوردات. ولتخفيض سعر الصرف أسباب عديدة، فقد يكون تخفيض سعر الصرف لمعالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات، أو بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها وذلك بتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كذلك بالإضافة لحماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي، حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية. أما بالنسبة للآثار الاقتصادية الناجمة عن تخفيض سعر الصرف فهي تتجلى في انخفاض ثمن الصادرات المحلية وبالمقابل ارتفاع قيمة الواردات الأجنبية، وإن كان هذا الأمر يتوقف على درجة مرونة الطلب لتغييرات الأثمان الناشئة عن هذا التخفيض، وعادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبء المديونية الدولية، لأن الالتزامات والديون المستحقة على الدولة تكون عادة بالعملة الأجنبية، كما أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى رفع مستوى الدخل في الاقتصاد القومي.

ويشكل تخفيض سعر الصرف خطراً على قيمة العملة الوطنية في الخارج، إذا ما تكرر استخدام الدولة لها من أجل تحقيق التوازن الخارجي، ولذلك فإن تخفيض العملة ليس بالوسيلة الجيدة لتحسين ميزان المدفوعات، بل إن الآثار النهائية له يتوقف على عوامل عديدة متداخلة، فالتخفيض وإن كان هدفه تحسين ميزان المدفوعات، إلا أن الأثر النهائي يتوقف على السياسة الاقتصادية التي تتخذها الدولة بعد هذا التخفيض[21].

2-3-4-2 ثانياً: الوسائل الكمية:

وهي الوسائل التي يتم من خلالها التأثير على كمية السلع المستوردة التي تعرض في السوق المحلية، فهي لا تكتفي بإعطاء الأفضلية الثمينة للسلع المنتجة محلياً، بل تجبر المستهلك على طلبها وذلك بالتأثير في الكمية المستوردة، وهي تتضمن أساليب لتنظيم التجارة الدولية كالمنع أو حظر دخول أو خروج سلعة معينة لأسباب خاصة، ونظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

1- نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض قيد كمي على الصادرات أو الواردات من سلعة معينة، حيث تحدد الدولة حصة معينة من السلع يسمح باستيرادها أو تصديرها خلال فترة زمنية محددة، ويحظر تجاوز تلك الحصة. فقد تفرض على الصادرات بقصد تقليل الطلب على الصادرات فيكون القصد منه المحافظة على توفير السلعة التي يفرض عليها في داخل البلد وبأسعار مناسبة للمستهلكين، إلا أن نظام الحصص هذا يواجه عدة مشاكل أهمها، كيفية توزيع الحصص بين الدول وكيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، وقد يساعد نظام الحصص هذا على انتشار الفساد والرشوة في محاولة للحصول على حصة أكبر، وكذلك فإنه يكرس الاحتكار ويعزل السوق المحلية عن السوق الخارجية، مما يغري المصدرين لسلعة ما على رفع سعر التصدير في محاولة لاقتسام أرباح الاحتكار مع مستورد السلعة، فضلاً على أنه يحد من فرص الاختيار أمام المستهلكين. أما بالنسبة للآثار الاقتصادية لنظام الحصص في ظل توافر المنافسة التامة فهي إلى حد كبير نفس الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية، إلا أن نظام الحصص لا يحقق إيراداً لخزينة الدولة[22].

2- تراخيص الاستيراد:

المقصود بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد أو الهيئات تمكيناً لهم من استيراد سلعة معينة من الخارج، وعادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مكملاً لنظام تراخيص الاستيراد، حيث يستخدم الأخير لتنظيم توزيع الحصص المصرح بها على التجار. والمشكلة المتعلقة بتراخيص الاستيراد تتجلى في كيفية توزيعها على المستوردين، بالإضافة للمساوئ التي يواجهها نظام التراخيص، ومن أهمها إتاحة الفرصة للاتجار بتراخيص الاستيراد نفسها بدلاً من الاشتغال بالاستيراد الفعلي للسلع، وهو ما يؤدي بالنهاية إلى رفع ثمن السلع المستوردة، ويتحمل المستهلك هذه الزيادة في الأسعار، وهو يفتح كذلك المجال للرشوة والفساد أيضا، ولذلك يجب تجنب تطبيق نظام تراخيص الاستيراد على السلع الضرورية للاستهلاك والاستثمار معاً، لكي لا تؤثر على تكاليف المعيشة من ناحية، وعلى تكاليف التنمية من ناحية أخرى.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

2-3-4-3 ثالثاً: الوسائل التنظيمية:

وهي وسائل ترتبط بتنظيم الهيكل الذي تتحقق من داخلـــه المبـــادلات الدوليـــة، وهـــذه الوسائل تقوم على الأسلوب الإتفاقي بين الدولة وبين غيرها من الدول، أو على التزامات تتعـــهد بها الدولة مقابل حقوق تتطلبها،ومن هذه الأساليب:

أ. المعاهدات والاتفاقات التجارية:

المعاهدات التجارية هي عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع الدول الأخرى بـــهدف تنظيـم العلاقات التجارية بينها تنظيماً عاماً، بينما الاتفاق التجاري يختلف عن المعاهدة التجارية فـــي أن أجله يكون أقصر (عادة لعام واحد)، وأنه يتناول الأمور التجارية بشكل مفصـــل، وعـادة مـــا تتضمن أحكام المعاهدات التجارية عدداً من المبادئ مثل مبدأ المســاواة فـــي المعاملـــة، ومبـــدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية بحيث تمنح كل دولة منها الأخرى المزايـــا التـــي تمنحها لأي دولة أخرى.

ب. اتفاقات الدفع:

اتفاق الدفع هو اتفاق بين دولتين من أجل توضيح أساليب تسوية المدفوعـــات التجاريـــة بينها. ويتضمن هذا الاتفاق تحديد العملة وسعر الصرف التي يتم على أساسها العمليات التجاريـــة بين البلدين، ويشتمل كذلك على فتح حساب في البنك المركزي تقيد فيه المبالغ المســـتحقة لكـــل منها على أن يسوي الفرق بين الجانبين الدائن والمدين في فترات دورية أو فـــي نهايـــة تـــاريخ الاتفاق. ويقتصر مجال هذا الاتفاق فقط على الدول التي تعمل بنظام الرقابـــة علـــى الصـــرف، بينما الدول التي تتبع نظام حرية التحويلات النقدية، فإن تصفية الديون ما بينها يتم على أســـاس الأعمال المصرفية العادية دون الحاجة إلى اتفاقات الدفع. ومن الآثار غـــير المباشـــرة للعمـــل باتفاقات الدفع الثنائية ما قد يحدث من انكماش أو توسع نقدي في الداخل، ففي حالة تحقق عجـــز باستمرار مع دول الاتفاقيات لدولة ما، فإنه ستتراكم أرصدة كبيرة بالعملة المحلية في حســـابات المقاصة لدى البنك المركزي، وبالتالي تخفض كمية النقد المتداول، وهذا الوضع في حـــد ذاتـــه يكون انكماشيا، وعلى عكس هذا الوضع يمكن كذلك أن يكون هنالك توسعاً نقديـــاً، لذلـــك مـــن الضروري أن تراعي السلطات النقدية هذا الأثر النقدي غير المباشر، وأن تعمـــل علـــى إلغائـــه بالطرق المناسبة[23].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. التكتلات الاقتصادية والتنظيمات الإقليمية:

أدى وجود القيود والحواجز في العلاقات الدولية إلى ظهور التكتلات الاقتصادية التي تسعى قدر المستطاع لتحرير التجارة بين عدد محدد من الدول. وهذه التكتلات تتخذ عدة أشكال قد تختلف بين بعضها البعض من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية. ومن هذه الأشكال منطقة التجارة الحرة ومثالها منطقة التجارة الحرة الأوروبية، والاتحادات الجمركية كاتحاد البنيلوكس بين كل من بلجيكا وهولندا و لوكسنبورج، والإتحادات الاقتصادية والإندماجات الاقتصادية الكبرى والمثال عليها السوق الأوروبية المشتركة، وتسعى من خلال هذه التكتلات إلى إلغاء الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج، وتنسيق السياسات الضريبية والمالية، وتنسيق السياسات النقدية ،وتنسيق السياسات الإنتاجية فيما بينها[24].

د. الحماية الإدارية:

رغم الوسائل والإجراءات التي تقوم بها الدولة إسناداً إلى المعاهدات الدولية، والتي من خلالها تعمل على تحرير أو تقييد المبادلات التجارية، إلا أنه يوجد هناك وسيلة أخرى قد تكون أشد وطأة على المبادلات الخارجية، وهذه الوسيلة هي الحماية الإدارية، حيث تتضمن هذه الوسيلة انتهاج السلطات الإدارية موقفاً معيناً يعمل على عرقلة النشاط التجاري وحماية السوق بطرق مختلفة أهمها فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، والتشديد في تطبيق اللوائح الصحية، وفرض رسوم على عملية التفتيش، والمغالات في تقدير قيمة الواردات وغيرها[25].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

4-2 الباب الثالث

التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

1-4-2 مقدمة:-

إن أهم ما يميز نظريات التنمية الاقتصادية، بأنها ذات صبغة ديناميكية أو متحركة، أي أن الزمن يدخل فيها بشكل أساسي، فهي تهتم بما يحدث خلال الزمن في العملية الإنتاجية، وبصفة خاصة ما يحدث لزيادة الطاقة الإنتاجية، وبذلك ينصرف الاهتمام إلى كيفية زيادة حجم الموارد المعطاة لا إلى توزيعها. أما بالنسبة لنظريات التجارة الدولية، فإن أغلبها يقتصر على التحليل الإستاتيكي أو الساكن، وفي أحسن الأحوال ما يعرف باسم الاستاتيكية المقارنة[26].فنظريات التجارة تهتم بكيفية توزيع الموارد المتاحة للدول على الاستخدامات المختلفة للوصول إلى أكبر قدر من الإشباع.

2-4-2 علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية:

هنالك علاقة قوية ومتينة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وتعود جذور هذه العلاقة للدور الهام الذي تضطلع به التجارة الخارجية في تكوين رأس المال الذي يكون مصدره من الإدخارات المحلية، بالإضافة إلى حصيلة نشاط التجارة الخارجية، فعن طريق الاستثمار في إنتاج السلع الإنتاجية، أو عن طريق الاستيراد تأتي الزيادة في السلع الرأسمالية، ونظراً لتخلف الدول النامية فهي لا تستطيع سد حاجة الأسواق من السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية، والتي تتوقف بدورها على حصيلة صادرات البلد المحلية.

وتؤثر التجارة الخارجية كذلك على الجانب المادي لعملية تراكم المال والاستثمار، وذلك باستيراد السلع الرأسمالية، فلا يمكن لأي بلد أن يبدأ عملية النمو الاقتصادي دون الحصول على مثل هذه السلع. وتبرز حاجة الدول إلى استيراد كميات كبيرة من الآلات والمعدات لخلق صناعة أساسية خاصة بها، عندما يكون مستقبل تجارة هذه الدول في غير صالحها، أما إذا كانت صادرات هذه الدول التقليدية لا تتمتع بطلب خارجي مرن، فإن الحافز لها لإنتاج بدائل محلية للاستيراد تكون ضعيفة، على الرغم من وجود صعوبات كذلك في تمويل استيراد السلع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرأسمالية. ولذلك فإن الكثير من مشاكل القطاعات الأخرى في البلد، قد تجد الحلول لها في قطاع التجارة الخارجية، حيث أن ضعف قطاع التجارة الخارجية يزيد من الصعوبات التي تعترض عملية التنمية، مما يؤكد حقيقة بالغة الأهمية، وهي أن للتجارة دور رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، لأن التنمية تعتمد على زيادة في الدخل الإجمالي، وذلك لإحداث الفائض الاقتصادي، وهذا الفائض ضروري في عملية التنمية الاقتصادية[27].

وتلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، وذلك باستخدامها للطاقة المعطلة ورأس المال البشري والمادي المعطل، كما وتعمل على توفير راس المال عن طريق الصادرات، وتكمن أهمية الصادرات كونها مصدراً من مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما وتقوم الصادرات على توسيع القاعدة الاقتصادية للبلد، وذلك بتوسيع نطاق السوق الحالية، وفتح الأسواق في الخارج، وما لذلك من أثر على زيادة الدخل القومي وزيادة فرص العمل ... وغيرها، وتعمل تنمية الصادرات على التخفيف من حدة أثر التقلبات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد والقومي، إذا ما عمدت الدولة على تنويع صادراتها من السلع المختلفة وقللت من الاعتماد على المحاصيل الزراعية والخامات كسلع تصديرية رئيسية. كما أن تنمية الصادرات يعمل على دعم مركز العملة المحلية بين العملات الأجنبية، فيزداد الطلب عليها، فترتفع قيمتها التبادلية، وذلك أن سعر العملة في الخارج يقوم على مدى التوازن بين عرضها والطلب عليها.

وتتوقف مدى استفادة الدول النامية من التجارة لتحقيق التنمية على العديد من الظروف، ومن هذه الظروف قدرة هذه الدول على استخلاص تجارة متميزة مع الدول المتقدمة، وذلك من خلال إزالة العوائق أمام الصادرات الصناعية كثيفة العمل لصادراتها، وأن تكون صادرات الدول النامية تستغل عنصر رأس المال النادر أحسن استغلال. وأن تكثف من استخدامها للعنصر الوفير (العمل)، كما وتعتمد كذلك على الكيفية التي تستطيع من خلالها السدول النامية التأثير والسيطرة على أنشطة المشاريع الخاصة الأجنبية (الشركات متعددة الجنسيات) التي تقام على أراضيها، وأن تعمل على الاستفادة من أرباح هذه المشاريع[28].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فالتجارة الدولية تعمل على توسيع نطاق السوق وزيادة التخصص في العمل، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الدخل القومي، وارتفاع معدلات الاستثمار والادخار، وهذه تؤدي إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادية، وما يرافق هذه الزيادة من تحولات هيكلية وتطورات في المؤشرات الاقتصادية الأخرى في القطاعات المختلفة، كالمستوى العام للأسعار، وتوظيف الموارد المعطلة، وتحقيق التوازن على المستويين الداخلي والخارجي[29].

2-4-3 الدور التنموي للتجارة الخارجية:

خلال القرنين السادس والسابع عشر، ومعظم القرن الثامن عشر سادت آراء التجاريين التي سيطرت على السياسات الاقتصادية والتجارية في ذلك الوقت، فقد كانوا أول من وضع سياسة تجارية تتسم بشيء من الوضوح الفكري حول التجارة الخارجية، وطرق تنميتها وتشجيعها، وقد أدى اهتمامهم بالتجارة الخارجية أن ازدهرت تجارة المستعمرات في تلك الآونة، مما أتاح الفرصة للدول الاستعمارية تحقيق النمو الاقتصادي في صورة تراكم رأسمالي، واتساع الأسواق التي تصدر إليها منتجاتهم، مقابل استيراد المواد الأولية التي تحتاجها، وقد ساعدها على ذلك ما تولد لديها من أرباح كبيرة، سواء عن طريق التجارة أو عن طريق نشاط النقل البحري[30]. كما كانت آراؤهم في توازن التجارة الخارجية تنص على أن الدولة تحقق كسباً عن طريق التجارة الخارجية إذا هي حصلت على ميزان تجاري لصالحها بحيث تزيد قيمة صادراتها ممثلة بالذهب والفضة، مما يحقق للدولة رفاهية اقتصادية وتنمية اقتصادية[31].

وبين الاقتصاديون التقليديون الجدد (**Neoclassical Economists**)، أن التنمية هي عملية تراكمية متناسقة، وأن خلق وإيجاد قطاع حديث للتصدير في البلدان النامية يعد من الوسائل المهمة في إنشاء عملية النمو التراكمي وتعزيزه. إن قوة النمو الدافعة المشتقة من هذا القطاع يمكن أن ينتشر تأثيرها إلى باقي أجزاء الاقتصاد القومي، وتبدأ عملية التحديث في تلك الأجزاء وصولاً إلى تنمية أكثر تسارعاً في تلك القطاعات[32].

وقد كان الاقتصادي المشهور الفرد مارشال يعتقد أن التجارة هي السبب الرئيسي وراء تطور الأمم، وهذا الرأي بقي سائداً خلال القرن التاسع عشر وجزء كبير من القرن العشرين،

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وهذا الاعتقاد يأتي منسجماً مع ما جاءت به نظرية هكشر أوهلين (Hecksher – ohlin) للنفقات النسبية. فالدول ذات الدخول المخفضة سوف تجني الفوائد من التجارة الدولية، حيث أن زيادة الطلب على منتجاتها الزراعية والتعدينية (المنتجات الأولية) سوف يشجع على الاستثمار والإنتاج، وبالتالي توسيع الأسواق وزيادة الدخول، كما وتفترض النظرية أن معظم الدول النامية ستتخصص في تصدير المنتجات الأولية نظراً لندرة رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج السلع الرأسمالية ،مع وفرة العمالة والأرض نسبياً، ولهذا فالمنطق يفرض على الدول النامية أن تتجنب الدخول في الصناعة على الأقل في الوقت الحالي، وأن تتخصص في إنتاج المواد الأولية فقط. وفيما بعد قد تتغير الميزة النسبية لهذه المنتجات الأولية، حيث يمكن استخدام الأرباح في تمويل الاستثمارات الرأسمالية والصناعية، كما تؤدي زيادة الدخول إلى توسيع الأسواق، وتتزايد أهمية الصناعات الكبيرة الحجم التي تنتج من أجل تلك الأسواق وتصبح فيما بعد هي الهدف المقصود، كما يمكن أن يكون راس المال المستورد و المساعدات الفنية والتكنولوجية من العوامل المساعدة في هذه العملية، وبالتالي تتحقق التنمية وتستمر وتصبح التجارة هي آلة النمو[33].

لكن هذه الآراء تواجه العديد من الاعتراضات، ويعتبر آندري فرانك(Andre Frank) على رأس من قاموا بتفسير فكرة أن التجارة لم تكن ولن تكون آلة للنمو، بل يعتقد كذلك أن التجارة هي التي قيدت الدول النامية بنظام تجارة تكون فيه خاضعة كالعبيد للدول المتقدمة[34].

إن الحجج التي تساق ضد التجارة الدولية، ورفض اعتبارها آلة للنمو الاقتصادي عديدة، ويمكن أن تقسم إلى مجموعتين رئيسيتين: الأولى: تندرج تحت " حجة التبادل الدولي"، وترى أن إمكانيات الدول النامية في التصدير ضعيفة، كما أن التوقعات حول أسعار السلع التصديرية للدول النامية لا تبعث على التفاؤل، هذا في الوقت الذي تكون فيه التجارة الدولية غير قادة على امتصاص الزيادة في صادرات الدول النامية. وهذه الفكرة تقوم على أنه في الأجل الطويل هنالك اتجاه عالمي لأن تتحول معدلات التبادل التجاري في غير صالح المنتجات الأولية التي تمثل الصادرات الرئيسية لمعظم الدول النامية. الثانية: " تندرج تحت حجة القطاعات المنعزلة"، وترى أن التجارة بطبيعتها عاجزة عن تشجيع النمو خارج عدد ضئيل من الأفراد الذين يتعاملون فيها مباشرة. وتتعلق هذه بالعلاقة القائمة بين النشاط التصديري وبقية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد، فقطاع التصدير الناجح يجب أن يعمل على تنمية باقي القطاعات الاقتصادية، وإلا فإنه لا يحقق الهدف التنموي المنشود، أو حتى أنه يؤثر سلبياً على الاقتصاد[35].

والتجارة الدولية باعتبارها أحد متطلبات التنمية الاقتصادية، غير كافية وحدها لتحقيق هذه التنمية، وذلك لأن تأثيرها ربما لا ينتشر إلى أبعد من قطاع التصدير نفسه، أي ربما لا ينتشر إلى بقية القطاعات الاقتصادية في البلد. إن الشرط أو الحالة الضرورية للتنمية الاقتصادية هي قابليته الاقتصادية على الاستجابة لذلك الحافز القادم من التجارة الدولية، وتلك القابلية تعتمد على وجود الوضع السياسي والثقافي والاجتماعي الذي يميل إلى تحقيق النمو الاقتصادي[36].

وهذا ما يوضحه فينر **(J.Viner)** [37]، من أن معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن أن تبلغه الدول النامية، إنما يتوقف إلى حد كبير على ما يستطيع أن يحققه ذلك البلد في مضمار تجارته الخارجية، وما يمكن اغتنامه من فرص متاحة في هذا الميدان.

أما الاقتصادي مير فيؤكد على أن ما قامت به التجارة الخارجية في تجارب الماضي من نقل النمو، يمكن أن تحققه في الوقت الحاضر للدول النامية، إذا ما توفرت القوى المحلية اللازمة لدفع النمو، إذ تقوم التجارة في هذا المجال بتسهيل عملية التنمية ومساندة جهودها من خلال ما تحققه من مكاسب[38].

2-4-4 نمط التجارة بين الدول النامية والمتقدمة:

تعتمد معظم اقتصادات الدول النامية على التخصص في إنتاج المواد الأولية بهدف التصدير، وغالباً ما تحتل سلعة واحدة أو سلعتين من تلك المواد أهمية نسبية كبيرة في الحجم الكلي لصادراتها. وتؤدي التجارة الخارجية دور مميزاً في نقل المنجزات العلمية والتطور الاقتصادي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وعلى الرغم من القيود الجمركية التي تفرض على التجارة الخارجية، فإن معظم الدول النامية كانت دائماً تتبادل مع الدول المتقدمة، ومازالت كذلك حتى الآن، فتخصصت الدول النامية في إنتاج السلع الأولية وتصديرها، بينما قامت الدول المتقدمة في إنتاج السلع الصناعية المتطورة. وعند تقسيم دول العالم إلى دول نامية ودول متقدمة. نلاحظ أن التدفق الغالب للتجارة يتم فيما بين الدول المتقدمة، بينما يحدث بمعدل أقل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منه بين الدول النامية، وهذا يعكس تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، في الوقت الذي يزداد فيه ارتباط صادرات الدول النامية بمجموعة الدول المتقدمة.

والجدول رقم (2-1) يبين حجم التجارة بين الأقطار المتقدمة والنامية من جهة، وحجم التجارة للدول المتقدمة فيما بينها، و كذلك حجم التجارة للدول النامية فيما بينها من جهة أخرى . نلاحظ أن حجم التجارة بين الدول المتقدمة بلغ (2045) مليار دولار و (2458) مليار دولار و (2661) مليار دولار للأعوام 1994 و 1996 و 1998 على التوالي، بينما بلغ حجم التجارة بين الدول النامية (566) مليار دولار و (770) مليار دولار و (745) مليار دولار للأعوام 1994 و1996 و1998 على التوالي. وبذلك تكون حجم التجارة بين الدول النامية مع بعضها البعض محدودة في الحجم ولا تزيد عن ربع تجارة الدول المتقدمة، حتى أن حجم التجارة بين الدول النامية والمتقدمة أكبر من حجم التجارة بين الدول النامية مع بعضها البعض، فنجد مثلاً أن حجم التجارة بين الدول النامية والمتقدمة عام 1998 بلغ (1001) مليار دولار،بينما بلغ حجم التجارة بين الدول النامية لنفس العام (745) مليار دولار فقط. ولما كانت صادرات الدول النامية بصفة عامة تتجه إلى أسواق الدول المتقدمة فإن هذا يكشف لنا في واقع الأمر عن صور التبعية الاقتصادية التي تتمثل في التبعية التجارية، بمعنى أن الدول النامية تعتمد على الأسواق الأجنبية بصورة كبيرة.

جدول (2-1)

حجم التبادل التجاري بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية.

(مليار دولار)

المستوردة	الدول المتقدمة			الدول النامية		
السنة	1994	1996	1998	1994	1996	1998
المصدرة						
الدول المتقدمة	2045	2458	2661	808	1019	999
الدول النامية	757	956	1001	566	770	745

المصدر :

International Monetary Fund, Direction of Trade, YearBook 1999 pp 97-103.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-4-5 مشاكل التجارة الخارجية للدول النامية:

تلعب التجارة الخارجية دوراً فعالاً في اقتصادات الدول النامية، حتى أنها تعد المحدد الرئيسي للتنمية الاقتصادية فيها، وذلك لأن مستويات الدخل القومي تتحدد بحصيلة الصادرات، وهي يعوزها الاستقرار وينقصها النمو والزيادة بحيث تصبح مستويات الاستثمار تابعة لما يحدث في سوق الصادرات.

وتتميز تجارة الدول النامية بأنها تقوم أصلاً على الصادرات من المواد الأولية، وتواجه هذه الصادرات العديد من الصعاب، من تقلبات الأسعار في المدى القصير، وتدهورها في المدى الطويل، وذلك بسبب انخفاض مرونة الطلب والعرض عليها، فتؤثر هذه التقلبات على الدخل القومي وقد تكون كبيرة وخطيرة بحيث تؤثر هذه التقلبات على مستويات الاستيراد فيها، مما يؤثر بدوره على مشروعات التنمية من ناحية، وتوفير السلع الضرورية من ناحية أخرى[39].

ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تقلب حصيلة الصادرات في الدول النامية ما يلي[40]: أولاً، اعتماد الدول النامية على تصدير المواد الأولية والمواد الخام ذات المرونة المنخفضة. ثانياً: التركيز السلعي لصادرات الدول النامية، فمعظم صادرات هذه الدول تتركز في عدد محدود من السلع، وهذه عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية، مما يؤثر سلباً على عائداتها التصديرية. ثالثاً: التركيز الجغرافي: أي أن معظم صادرات الدول النامية تتجه إلى عدد محدود من الدول، وهذا يؤثر سلباً على عائداتها التصديرية.

ويمكن حصر أهم المشاكل التي تواجه التجارة الخارجية في الدول النامية، بعدم استقرار أسعار الصادرات وانخفاض معدلات التبادل الدولي[41]، حيث تواجه صادرات المواد الأولية العديد من الصعاب خاصة تقلبات الأسعار في المدى القصير، وانخفاض أسعارها بالمدى الطويل، فتخضع أثمان المواد الأولية لتقلبات شديدة في المدى القصير مقارنة بأسعار السلع الصناعية، وذلك بسبب انخفاض مرونة الطلب والعرض بالنسبة للمنتجات الأولية، هذا بالإضافة إلى وجود عناصر احتكارية بشكل أكبر للسلع الصناعية، مما يساعد على تثبيت أسعارها، بعكس المواد الأولية حيث تسود المنافسة التامة وتختفي كل آثار السيطرة على الأسعار من ناحية المنتجين[42].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما مشاكل المدى الطويل لتجارة المواد الأولية، نجد أنها تنحصر في النقص المستمر في القيمة النسبية لهذه الصادرات، فمعدل زيادة الصادرات من المواد الأولية أقل من معدل الزيادة في حجم الصادرات للسلع المصنعة، وكذلك فإن الأسعار النسبية للمواد الأولية تتدهور مقابل أسعار السلع المصنعة. فالتقدم الفني في إنتاج المواد الأولية أقل من التقدم الفني المتحقق في إنتاج السلع الصناعية، ولذلك نجد أن إنتاج المواد الأولية في العالم قد زاد بمعدل أقل من نسبة زيادة الإنتاج الصناعي، أما من ناحية الطلب، فإن مرونة الطلب الدخلية للمواد الأولية صغيرة نسبياً مقارنة بمرونة الطلب على السلع الصناعية، فزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية بنسبة أكبر من زيادة الطلب على المواد الأولية، كما أن معظم الدول المتقدمة لا زالت تفرض قيود على استيراد بعض المواد الأولية حماية لمنتجيها المحليين، وهذه العقبة لا تواجه الصادرات من المواد الأولية فحسب، بل تواجه معظم صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة كذلك.

أما فيما يتعلق بتدهور معدلات التبادل الدولية، والتي تعرف كنسبة بين أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات، فإن اتجاه معدل التبادل الدولي يميل لغير صالح المواد الأولية، وبالتالي لغير صالح الدول النامية، كما أن شروط التبادل الدولي من المحددات الخارجية لتطور حجم وهيكل الصادرات للدول النامية، وتوضح دراسات الأمم المتحدة أن معدلات التبادل قد تدهورت بالنسبة للمواد الأولية، منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر[43].

وعند تقصي الجذور التاريخية لتدهور معدل التبادل التَجاري للدول النامية، نجد أنها بدأت مع بداية ظهور التخلف، فقبل ذلك لم يكن هناك تدهور في معدل التبادل التجاري للمواد الأولية، فتدهور معدلات التبادل التجاري الحالية ما هي إلا إحدى خصائص التخلف، بل إنها ظاهرة تزول بزوال التبعية، وما يؤكد ذلك هو محافظة أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول المتقدمة على أسعارها، وكذلك لماذا لم تحاول الدول النامية تصحيح هذا الوضع بنفسها عن طريق تقليل العرض وتحرير جزء من عوامل الإنتاج المستخدمة في قطاع الصادرات، وبذلك ترتفع أسعار صادراتها أو على القليل تحافظ على أسعارها من التدهور[44].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وحتى تتمكن الدول النامية من التخلص من التبعية والسيطرة للـــدول المتقدمـــة، يجـــب عليها أن تسعى جاهدة للسيطرة على ما يتوفر لديها من موارد متاحة، وذلك بتكويـــن اتحـــادات تضم معظم الدول النامية، مما يعطي لها قوة تسمح لها بالوصول إلى الأسواق المحلية، وبالتـــالي القدرة على السيطرة على التكنولوجيا، وإيجاد مثل هذه الاتحادات التي من شأنها التخفيـــف مـــن وطأة التبعية مرهون بخلق إرادة جماعية، وهي ضرورية لنجاح الـــدول الناميـــة لكـــي تؤهلـــها بالنهاية إلى تشكيل مراكز عالمية مسيطرة على التكنولوجيا ورأس المـــال وأدوات فعالـــة ضـــد التخلف الاقتصادي[45].

ولا بد أخيراً من تقديم بعض الحلول للمشاكل التي تواجه الدول الناميـــة، فـــي محاولـــة للتخفيف من أثر وطأة هذه العقبات على تجارتها الخارجية، ومن هـــذه الحلـــول[46]، أن تعمـــل الدول النامية على تنويع الإنتاج، وخلق مصادر جديدة للصادرات، والاهتمام كذلـــك بـــالتصنيع، لكي تقلل من اعتمادها على تصدير الخامات الأولية فقط، وبالتالي تعمل على تنويع صادراتـــها، وأن تسعى الدول النامية، إلى إيجاد نوع من التعاون والتنسيق بيـــن الـــدول المصـــدرة للســـلع المتشابهة، وأن تشجع التعاون الاقتصادي الإقليمي عن طريق خلـــق المنظمـــات الاقتصاديـــة و الإقليمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية للدول المتقدمة.

وبعد هذا المدخل النظري للتجارة الخارجية، قدمنا من خلاله تعريفاً بها، وأهميتـــها فـــي الاقتصاد، ورأينا الأساليب التي تستخدمها السياسة التجارية لتحقيق أهدافها ثم بينـــا بعدهـــا دور التجارة في التنمية الاقتصادية، وهيكل التجارة للدول النامية والمشاكل التي تواجهـــها، ســـندرس الآن حالة عملية عن التجارة الخارجية، سنحاول من خلالـــه دراســـة تطـــور هيكـــل التجـــارة الخارجية الأردنية وطبيعتها، وهو ما سيكون محور دراستنا للفصل القادم.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

2-5هوامش الفصل الثاني

---

[1] محمود عساف، وطلعت عبد الحميد، **إدارة التصدير والاستيراد**، (د،ن) ، 1983 ، ص 4.

[2] مصطفى عز العرب، **النظرية البحتة في التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القـــاهرة، 1987، ص 61.

[3] سامي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص ص 36-40.

[4] محمد عجمية، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، 1978، ص 5.

[5] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص 49.

[6] عبد الرحمن زكي إبراهيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الجامعات المصريـــة، الإســكندرية، 1981، ص108.

[7] فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 13.

[8] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص 13.

[9] زينب عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1995، ص 51.

[10] عادل أحمد حشيش، المصدر السابق، ص ص 30 - 45.

[11] للإطلاع حول الأسس النظرية لقيام التجارة الدولية راجع: فائق النقرش، " **محددات الطلب علـــى الاســتيراد وفعالية استخدام القدرة الإستيرادية في الأردن**" رسالة ماجستير غير منشـــورة، جامعـــة الـــيرموك، الأردن، 1994، ص ص 7-10.

[12] عبد المجيد التكريتي، **دراسات في سياسات التجارة الخارجية**، الجامعة المستنصرية، بـــغداد، 1982، ص ص 33- 35.

[13] نفس المصدر، ص ص 52-54.

[14] محمود الباز، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإســـكندرية، 1994، ص ص 84-88.

[15] جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص 49.

[16] James C. Ingram:-"**International Economics**", 3rd Edition , New York , 1983, p 314.

[17] زينب عوض الله، المصدر السابق، ص 196.

[18] مجدي شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 127.

[19] جودة عبد الخالق، المصدر السابق، ص 161.

[20] محمد الناشد، **التجارة الخارجية والداخلية**، منشورات جامعة حلب، 1977، ص 253.

[21] زينب عوض الله، المصدر السابق، ص ص 2.7 - 209.

[22] محمد القريشي، وفواز الدليمي، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1990 ، ص 191.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[23] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص ص 250-251.

[24] محمد عبد المنعم عفر، وأحمد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص ص 224-231.

[25] أمين كنونة، **الاقتصاد الدولي**، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980، ص 124.

[26] الإستاتيكية المقارنة هي الحالة التي يجري فيها المقارنة بين وضعين للتوازن نتيجة حدوث تغيير معين، ثم نقارن بين وضعي التوازن دون أن يكون في التحليل ما يشير إلى كيفية حصول التغيير.

[27] محمد إبراهيم حمد، **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الكويت، 70 – 1981**، شركة البيعيان للنشر والتوزيع، الكويت، 1988، ص ص 18 – 19.

[28] Michel P. Todaro: "**Economic Development**", Fifth Edition, longman, Newyork,1994, p 438.

[29] يوسف خليفة يوسف، **التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون بدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 22، العدد الثالث / الرابع، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص5 .

[30] محمد دويدار، **الاقتصاد السياسي**، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1972، ص 141.

[31] صلاح الدين نامق، **تطور التجارة الدولية منذ عهد التجاريين إلى السوق الأوروبية المشتركة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص ص 63- 64.

نقلاً عن: إبراهيم محمد البطاينة، **التجارة الخارجية ودورها في تنمية الاقتصاد الأردني للفترة 80 – 1995**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 1997، ص 16.

[32] محمد القريشي، وفواز الدليمي، المصدر السابق، ص 104.

[33] زينب عوض الله، المصدر السابق، ص ص 212 213-.

[34] جان هندرسون، ويلسون براون، **الاقتصاد الدولي الحديث**،ترجمة سمير كريم، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1984، ص 777.

[35] نفس المصدر، ص ص 778 798-.

[36] محمد القريشي وفواز الدليمي، المصدر السابق، ص 116.

[37] جيكوب فاينر، **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية**، ترجمة سني اللقائي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1952، ص 277.

نقلاً عن: تقي عبد سالم، **تخطيط التجارة الخارجية مع إشارة إلى تخطيط تجارة العراق الخارجية**، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1979، ص 44.

[38] نفس المصدر، ص 45.

[39] حازم الببلاوي، **نظرية التجارة الدولية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1968، ص 273.

[40] A.I., MacBean, (1962): "**Export Instability and Economic Development**". Harvard University press, England, P 27.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

نقلاً عن: سعيد الحلاق، **تذبذب الصادرات الأردنية، الأسباب والانعكاسات**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 10، 1997، ص 95.

[41] جون هندرسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص ص 661-667.

[42] حازم الببلاوي، المصدر السابق، ص ص 272 – 273.

[43] محمد عبد المنعم عفر، وأحمد مصطفى، المرجع السابق، ص ص 124 130-.

[44] كريم الحسناوي، **نسب التبادل التجاري ومعدلات التنمية الاقتصادية للفترة (70 – 1978)**، رسالة دكتوراه غير منشورة،الجامعة المستنصرية،العراق، 1981، ص 114. نقلاً عن: محمد إبراهيم حمد ، المصدر السابق، ص 40.

[45] باشي أحمد، **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (حالة الدول النامية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986، ص 108.

[46] فؤاد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، 1984، ص 197.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

تجارة الأردن الخارجية

3-1 مقدمة:

التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة لجميع بلدان العالم دون استثناء بغض النظر عن درجة تطور هذا البلد أو تقدمه، لأنها تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتبر التجارة الخارجية العامل الأساسي للحصول على التكنولوجيا ورأس المال والآلات والمعدات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، فالتجارة وسيلة أساسية لدعم النمو الاقتصادي، كما أنها تعتبر شرطا أساسيا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. ويحتل القطاع الخارجي أهمية كبيرة في الأنشطة الاقتصادية الأردنية المختلفة، فالأردن بلد صغير محدود الموارد، والقاعدة الإنتاجية لاقتصاده لا تنتج بتلك الحدود التي تؤهلها لتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، لذلك يتم اللجوء إلى الاستيراد على نطاق واسع لسد احتياجاته.

3-2 تقييم نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني:-

تلعب التجارة الخارجية دورا بارزاً و حيويا في الاقتصاد الأردني، فقد بلغ حجم التجارة الخارجية (3.760) مليار دينار أي ما نسبته (72.6%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 1998. وهذا دليل على أهمية هذا القطاع بالنسبة للأنشطة المختلفة في الاقتصاد الأردني، ومدى اعتماده على التجارة الخارجية، سواء في الحصول على السلع المختلفة لإمداد مشاريعه الاقتصادية أو لإشباع رغبات الأفراد عن طريق الاستيراد، أو في تسويق الفائض من منتجاته للخارج عن طريق التصدير. وحتى نعطي فكرة أكثر وضوحا عن أهمية التجارة الخارجية ومدى ارتباطها بالاقتصاد الأردني سيتم عرض ثلاثة معايير لتعبر عن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الوطني:-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-2-1 المعيار الأول: نسبة حجم التجارة الخارجية إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي:-

تعتبر نسبة حجم التجارة الخارجية إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الدالة على موقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني، فارتفاع هذه النسبة دليل على تزايد أهمية التجارة بالنسبة للاقتصاد من جهة، ودليل كذلك على انكشاف[1] الاقتصاد الأردني أمام الاقتصاديات الخارجية، مما يزيد من معدل الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي وظروف واتجاهات التجارة الخارجية، حيث يتخذ الاقتصاديون من نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي معياراً لدرجة انكشاف الاقتصاد أمام التقلبات الخارجية، فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على ضعف مقدرة الاقتصاد على مقاومة التقلبات الخارجية، والعكس صحيح .

الجدول رقم (3-1) يبين لنا نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة كل من الصادرات والمستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (80-1998) . نلاحظ أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي تراوحت ما بين (49.6%) عام 1986 في أدنى نسبة لها و (87.5%) عام 1990 في أعلى قيمة لها . فقد ارتفعت هذه النسبة من (70.7%) عام 1980 إلى (82.7%) عام 1981، ثم بدأت بالانخفاض بعد ذلك تباعا إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها (49.6%) عام 1986، والسبب في ذلك انخفاض كل من الصادرات والمستوردات في ذلك العام، ثم أخذت هذه النسبة تتزايد من (52.6%) عام 1987 حتى وصلت إلى (87.5%) عام 1990 ، ثم عادت إلى الانخفاض من جديد عام 1991 ووصلت إلى (80.8%)، وبعدها استقرت نسبة التجارة إلى الناتج على (81.4%) بين عامي 1992 و1993 ثم ما لبثت أن عادت للانخفاض في الأعوام 1994و1995 و1997 و1998 عما كانت عليه في عامي 1992و1993،كما ارتفعت نسبتها إلى (86.6%) عام 1996 بسبب الزيادة التي طرأت على المستوردات في ذلك العام .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول رقم (3-1)

الصادرات والمستوردات والتجارة الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (1980-1998) .

(مليون دينار)

السنة	الصادرات	المستوردات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي%	المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	إجمالي التجارة الخارجية	إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي %
1980	120.107	715.977	1180.3	10.1	60.6	836.084	70.7
1981	169.026	1047.504	1469.3	11.5	71.2	1216.53	82.7
1982	185.581	1142.493	1701.1	10.9	67.1	1328.074	78
1983	160.085	1103.31	1828.7	8.7	60.3	1263.395	69
1984	261.055	1071.34	1981.4	13.1	54	1332.395	67.1
1985	255.346	1074.448	2020.2	12.6	53.1	1329.794	65.7
1986	225.615	850.199	2163.6	10.4	39.2	1075.814	49.6
1987	248.773	915.545	2208.6	11.2	41.4	1164.318	52.6
1988	324.788	1022.469	2264.4	14.3	45.1	1347.257	59.4
1989	534.106	1230.101	2372.1	22.5	51.8	1764.207	74.3
1990	612.252	1725.825	2668.3	22.9	64.6	2338.077	87.5
1991	598.627	1710.463	2855.1	20.9	59.9	2309.09	80.8
1992	633.755	2214.002	3493	18.1	63.3	2847.757	81.4
1993	691.282	2453.625	3858.7	17.9	63.5	3144.907	81.4
1994	793.919	2362.583	4246.9	18.6	55.6	3156.502	74.2
1995	1004.534	2590.25	4560.8	22	56.8	3594.784	78.8
1996	1039.801	3043.556	4711	22	64.6	4083.357	86.6
1997	1067.164	2908.085	4945.8	21.5	58.8	3975.249	80.3
1998	1046.382	2714.374	5180	20.2	52.4	3760.756	72.6
متوسط الفترة		. .	.	16.3	57.01		73.3

المصدر:

- البنك المركزي الأردني النشرة الخاصة(1964-1995) أيار 1996 ص 34،35،45.
- البنك المركزي الأردني النشرة الشهرية، شباط، 2000 ص، 58-59 .
- احتسبت النسب من قبل الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويظهر الجدول (3-1) كذلك القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية الأردنية، فرغم أن نسبة التجارة إلى الدخل كانت ترتفع بعض الأحيان وتنخفض في أحيان أخرى، فإن هذا لا يعني بالطبع انخفاض قيمة التجارة الإجمالية (الصادرات والواردات)، فقيمة التجارة الخارجية الإجمالية كانت في ازدياد مستمر خلال السنوات (1980-1998) – ما عدا الأعوام 83 و85 و86 و91 و97 و1998 – فقد ارتفعت قيمة التجارة الخارجية من (836.08) مليون دينار عام 1980 إلى أن وصلت إلى (3760.756) مليون دينار عام 1998، ويشير الجدول إلى أن أعلى قيمة للتجارة الخارجية بلغت (4083.357) مليون دينار عام 1996، أي ما نسبته (86.6%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام .

أما إذا أردنا تحليل تطور كل من الاستيراد والتصدير كل على حده، يتبين لنا أن حجم الصادرات قد ارتفع من (120.107) مليون دينار أي ما يعادل (10.1%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 1980 إلى (1046.382) مليون دينار أي ما يعادل (20.2%) من قيمة الناتج المحلي في عام 1998، أي أن حجم الصادرات قد تضاعف حوالي (9) مرات ما بين عامي 1980 و 1998، وقد تراوحت نسبة الصادرات خلال تلك الفترة ما بين (8.7%) إلى (22.5%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط نسبته (16.3%) من حجم الناتج لتلك الفترة.

أما حجم المستوردات فقد ارتفع من (715.977) مليون دينار أي ما نسبته (60.6 %) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 1980 إلى (2714.374) مليون دينار أي ما يعادل (52.4%) من قيمة الناتج المحلي عام 1998، وبذلك فإن حجمْ المستوردات قد تضاعف حوالي (4) مرات ما بين عامي 1980 و 1998، وقد تراوحت نسبة المستوردات خلال تلك الفترة ما بين (39.2%) إلى (71.2%) من حجم الناتج المحلي أي بمتوسط نسبته (57%) من حجم الناتج لتلك الفترة. وبذلك تكون درجة الانكشاف للاقتصاد الأردني مرتفعة جداً، لأنه يعتبر الاقتصاد منكشفاً إذا بلغت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي (20%)[2].

وإذا ألقينا نظرة إلى نسبة تغطية الصادرات للمستوردات كما يظهر لنا من الجدول (3-1)، نجد أن نسبة تغطية الصادرات للمستوردات قليلة جدا، فهي لا تتعدى سوى (43.4%) في أحسن أحوالها عام 1989، مما يعني أن حجم المستوردات يفوق حجم الصادرات بكثير، مما

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ينجم عن ذلك عجز مزمن في الميزان التجاري لجميع سنوات الدراسة من عام 1980 إلى عام 1998 .

من التحليل السابق، نستنتج أن التجارة الخارجية تشكل نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكننا الجزم بأن الاقتصاد الأردني قد وصل مرحلة مفرطة من الانكشاف الاقتصادي، فحسب معايير قياس درجة الانكشاف الاقتصادي يعتبر الاقتصاد منكشفاً إذا بلغت نسبة التجارة (40%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي[3]، وفي الأردن بلغ متوسط هذه النسبة للأعوام (1980-1998) ما يعادل (73.3%) من حجم الناتج المحلي وهذا دليل على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الأردني، ويؤكد الدور الحساس الذي تؤديه التجارة الخارجية في مجمل النشاط الاقتصادي الأردني، كما أن ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد الأردني للخارج يحمل بطياته العديد من المحاذير والخطر، كونه يجعل الاقتصاد، بشكل عام شديد الحساسية إزاء التقلبات الاقتصادية الدولية، وسريع التأثر بالسياسات اللازمة لهذا التقلب من النواحي المختلفة، مما يجعله في حالة من الضعف لتفادي الأضرار الناجمة عن تلك التأثيرات الدولية[4].

3-2-2 المعيار الثاني :- متوسط حصة الفرد من التجارة الخارجية :-

كما قلنا سابقا (في الفصل الثاني من هذه الدراسة) فهذا المتوسط يدلنا على مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد، وبالتالي نستطيع من خلاله الحكم على مدى ارتباط الدول بالتجارة الخارجية.والجدول رقم (3-2) يبين لنا حصة الفرد من الصادرات والمستوردات والتجارة الخارجية للفترة بين (1980-1998). حيث نرى تطوراً في حصة الفرد من التجارة الخارجية خلال تلك الفترة ، فقد ارتفعت حصة الفرد حوالي الضعف من (378) دينار في عام 1980 إلى (783) دينار عام 1998، وقد وصلت أعلى قيمة لحصة الفرد من التجارة الخارجية عام 1996 حيث بلغت (919) دينار وذلك بسبب الزيادة المفاجئة في حجم المستوردات في ذلك العام .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول رقم (3-2)

نسبة الصادرات إلى المستوردات، ونصيب الفرد من التجارة الخارجية

خلال الفترة بين (1980-1998) .

السنة	(1) الصادرات إلى المستوردات %	(2) عدد السكان (مليون)	(3) نصيب الفرد من التجارة الخارجية (دينار)	(4) نصيب الفرد من الصادرات (دينار)	(5) نصيب الفرد من المستوردات (دينار)	(6) إيرادات التجارة الخارجية (مليون)
1980	16.7	2.21	378	54	324	78
1981	16.1	2.30	529	74	455	94.1
1982	16.2	2.39	555	77	478	109.7
1983	14.5	2.48	509	65	444	120.6
1984	24.3	2.58	516	101	415	118
1985	23.7	2.68	469	95	401	118
1986	26.5	2.78	387	81	306	112
1987	27.1	2.89	403	86	317	108.5
1988	31.7	3.03	449	108	441	117.4
1989	43.4	3.14	562	170	392	103.9
1990	35.4	3.47	673	176	497	116.7
1991	34.9	3.70	624	162	462	136.1
1992	28.6	3.84	741	165	576	286.4
1993	28.1	3.99	788	173	615	237.7
1994	33.6	4.14	762	192	570	222.4
1995	38.7	4.29	838	234	604	210.3
1996	34.1	4.44	919	234	685	225.9
1997	36.6	4.60	864	233	631	246
1998	38.5	4.80	783	218	565	294.3
متوسط الفترة			620	142	488	

المصدر:

- الجدول رقم (3-1).
- البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، نيسان، 1996، ص ص 4-5.
- نشرات شهرية مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الخاصة، (64-1995)، أيار، 1996، ص 22 .
- البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، شباط، 2000، ص 44 .
- احتسبت النسب من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما إذا بحثنا عن السبب الحقيقي في ارتفاع حصة الفرد من التجارة الخارجية، فالسبب واضح من خلال الجدول (3-2)، فهذا الارتفاع ناجم عن الزيادة في حصة الفرد من الواردات، فقد ارتفعت حصة الفرد من المستوردات من (324) دينار عام 1980 إلى (497) دينار عام 1990، ثم وصلت إلى (566) دينار عام 1998، مما يعني أن حصة الفرد من المستوردات هي الأخرى قد تضاعفت من عام 1980إلى عام 1998، كما هو الحال لنصيب الفرد من التجارة الخارجية.

وإذا ما قارنا ما بين حصة الفرد من المستوردات وحصة الفرد من الصادرات نجد هناك فرق كبير بينهما، ففي حين كانت حصة الفرد من الصادرات (54) دينار عام 1980، كان نصيب الفرد من المستوردات لنفس العام (324) دينار، أي حوالي (6) أضعاف نصيب الفرد من الصادرات ، أما في عام 1990 فقد ارتفعت حصة الفرد من الصادرات إلى (176) دينار مقابل (497) دينار من المستوردات. وفي عام 1998 كان نصيب الفرد من الصادرات والمستوردات(218) دينار و (566) دينار على التوالي ، أي نصيب الفرد من المستوردات قد انخفض ليشكل حوالي ضعفين ونصف من نصيب الفرد من الصادرات ، ورغم هذا الارتفاع في نصيب الفرد من الصادرات إلا أنها ما تزال منخفضة نسبيا.

من خلال تطور نصيب الفرد من التجارة الخارجية، نجد أن حصة الفرد من التجارة الخارجية مرتفعة، وقد بلغ نصيب الفرد من التجارة الخارجية للأعوام (1980-1998) حوالي(620) دينار، وهذا الارتفاع في نصيب الفرد من التجارة الخارجية ناجم عن ارتفاع نصيب الفرد من المستوردات لتلك الفترة ، فقد وصل متوسط نصيب الفرد من المستوردات حوالي (488) دينار بينما كان متوسط نصيب الفرد من الصادرات (142) دينار، لكن على الرغم من أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للفرد وما تقوم به من توفير للعديد من السلع المختلفة للأفراد ، إلا أن ذلك يشكل من الجانب الآخر مزيداً من الأعباء والصعوبات التي تعترض الاقتصاد الأردني ، وذلك من خلال وجود العجز المزمن في الميزان التجاري ، وانخفاض رصيد الدولة من العملة الصعبة، وما يتبع ذلك من خلل على أداء أنشطة الاقتصاد المختلفة .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

3-2-3 المعيار الثالث: تطور إيرادات التجارة الخارجية:-

تتكون الإيرادات المحلية للحكومة المركزية من مصدرين رئيسين[5] أولاً: الإيرادات الضريبية، وتشمل الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب على المعاملات المحلية (ضريبة المبيعات وضرائب أخرى، والضرائب على التجارة الخارجية، وضرائب إضافية. ثانياً: الإيرادات غير الضريبية، وتشمل على الرخص والرسوم والبرق والبريد والفوائد والأرباح وإيرادات مختلفة. وبذلك تكون ضرائب (إيرادات) التجارة الخارجية[6] مصدراً من مصادر الإيرادات المحلية للحكومة.

الجدول رقم (3-2) يبين لنا التطور في إيرادات التجارة الخارجية للفترة (1980-1998)، ويشير الجدول إلى أن إيرادات التجارة الخارجية ارتفعت من (78) مليون دينار عام 1980 إلى (294.3) مليون دينار عام 1998، حيث تشكل الإيرادات الضريبية من التجارة الخارجية المورد الرئيسي الثاني من الإيرادات الضريبية بعد ضريبة الدخل والأرباح.

وبتحليل إيرادات التجارة الخارجية، نجد أن هنالك ارتفاع في الإيرادات في بداية الثمانينات وذلك بسبب الزيادة التي طرأت على المستوردات والصادرات لتلك الفترة، وبعدها أخذت إيرادات التجارة الخارجية بالتقلب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، إلى أن وصلت إلى (136.1) مليون دينار عام 1991 ، وفي عام 1992 ارتفعت إيرادات التجارة إلى (286.4) مليون دينار، ويعزي هذا الارتفاع للزيادة في حصيلة جمارك سيارات العائدين والتي بلغت (60) مليون دينار في ذلك العام[7]. أما في عام 1993 فقد انخفضت إيرادات التجارة لتصل إلى (237.7) مليون دينار بسبب غياب الإيرادات غير المتكررة والمتمثلة في جمارك سيارات العائدين التي تم تحصيلها عام 1992[8]. واستمرت إيرادات التجارة في الانخفاض في عام 1994 إلى (222.4) مليون دينار ،ويعزى ذلك للتراجع في قيمة المستوردات لذلك العام[9]، أما في عام 1995 فيعزي التراجع في حصيلة إيرادات التجارة الخارجية إلى التخفيضات التي طرأت على القيود الجمركية التي تمت خلال عام 1995[10]، ثم عادت إيرادات التجارة للارتفاع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لتصل عام 1996 إلى (225.9) مليون دينار مقارنة ب (210.3) مليون دينار عام 1995 ، وذلك لأن نسبة الزيادة التي طرأت على المستوردات والتي بلغت (17.5%) أكبر من نسبة الزيادة للسنة التي قبلها، على الرغم من انخفاض نسبة الضرائب على المستوردات ومدخلات الإنتاج لزيادة فرص الاستثمار والتنافسية للسلع المحلية[11]، ووصلت إيرادات التجارة الخارجية في عام 1997 إلى (246) مليون دينار، وقد جاءت هذه الزيادة من إيرادات الضرائب الجمركية، بسبب إصدار قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى على البضائع المستوردة والمعاد تصديرها اعتباراً من شهر آذار عام 1997[12]، أما في عام 1998 فقد بلغت الإيرادات الإجمالية للتجارة الخارجية (294.4) مليون دينار مسجلة ارتفاعا عما كانت عليه في عام 1997، على الرغم من تراجع المستوردات والصادرات، ويعود السبب في ذلك إلى البدء في تنفيذ قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى على السلع المستوردة والذي صدر في عام 1997، وبموجبه تم دمج إيرادات الضريبية الإضافية وإيرادات رخص الاستيراد ورسوم الجامعات والبلديات والتي لم تكن سابقا تدرج ضمن الموازنة في بند الضرائب الجمركية[13].

3-2 تطور التجارة الخارجية:

تشكل التجارة الخارجية جزءاً مهماً من الاقتصاد الأردني، فقد ارتفع حجمها من (836) مليون دينار عام 1980 إلى (3760) مليون دينار عام 1998. أي ما نسبته (72.6%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك فإن حجم التجارة الخارجية قد تضاعف حوالي أربعة مرّات ونصف خلال الفترة (80-1998).

إن دلالة هذه الأرقام تدل على أهمية التجارة الخارجية بشقيها، الصادرات والمستوردات بالنسبة للاقتصاد الأردني، فتلعب الصادرات دوراً كبيراً في توفير العملات الصعبة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، نظراً لما يعانيه الاقتصاد الأردني من شح في موارده الاقتصادية، كما أن المبالغ التي تتحقق من عملية التصدير تعمل على التقليل من العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، فضلاً عن كونها من العوامل المشجعة على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وبخاصة من السلع القابلة للتصدير وذات النوعية التنافسية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما المستوردات فهي لا تقل أهمية عن الصادرات، وذلك لحاجة الاقتصاد الوطني لـــها، فهي تعمل على توفير العديد من السلع والمواد الضرورية التـــي تتطلبـــها خطـــط التنميـــة ولا يستطيع الاقتصاد الوطني من توفيرها، كما وتعمل على رفع مستوى المعيشة للمواطنين، وذلـــك من خلال تأمينها لجزء كبير من متطلباتهم الحياتية وخاصة من السلع الاستهلاكية[14].

3-3-1 تطور الصادرات:

تعد الصادرات أحد الروافد المهمة لتقليل حالة تخلف الدخل القومي عن الإنفاق القومـــي في إطار الحسابات القومية، كما أنها تلعب دوراً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي، ويعود ذلـــك للعلاقة المتبادلة بين معدل الصادرات ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي والـــذي يعتـــبر أحد مؤشرات النمو الاقتصادي[15].

ويبين لنا الجدول رقم (3-3) مقدار التطور في حجم الصادرات الأردنية، فقد ارتفعـــت قيمة الصادرات الأردنية من (120.1) مليون دينار عام 1980 لتصل إلى (612.2) مليون دينـــار عام 1995، ثم ارتفعت لتصل إلى (1046.3) مليون دينار عام 1998، أي أن حجم الـــصادرات قد تضاعف في هذا الفترة حوالي (9) مرات عما كان عليه في عام 1980، وبمعدل نمو ســـنوي مقداره (14.7%). وقد تم تقسيم تطور الصادرات الأردنية إلى فـــترتين، حيـــث تمثـــل الفـــترة الأولى تطور الصادرات في فترة الثمانينات، والثانية تمثل تطور الصادرات في فترة التسعينات.

كانت الصادرات الوطنية في فترة الثمانينات في أدنى مستوياتها عام 1980، حيث بلغ حجم الصادرات (120.1) مليون دينار، ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً حتى بلغت أعلى مســـتوياتها عام 1989 إذ وصلت إلى (534.1) مليون دينار. ففي بداية الثمانينات حققت الصادرات الأردنية نسب نمو مرتفعـــة بلغـــت (40.7%) و (9.7%) و (63.3%) للأعـــوام 81 و 82 و 84 علـــى التوالي، فبلغت (169) مليون دينار عام 1981، ارتفعت إلى (185.5) مليون دينار عـــام 1982، ويعود السبب في ارتفاع قيمة الصادرات في عامي 81 و 1982 إلى الازدهار الذي ظهر فـــي الاقتصاد الأردني عموما، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية الذي جعـــل مـــن الأردن منفـــذ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-3)

الصادرات والمستوردات والعجز في الميزان التجاري

للفترة (80-1998).

(مليون دينار)

السنة	الصادرات		المستوردات		عجز الميزان التجاري	نسبة العجز \ الناتج المحلي الإجمالي %
	القيمة	النمو %	القيمة	النمو %		
1980	120.107	_	715.977	_	595.8	50
1981	169.026	40.7	1047.504	46.3	878.5	59
1982	185.581	9.7	1142.493	9	956.9	56
1983	160.085	-13.7	1103.31	-3.4	943.3	51
1984	261.055	63.3	1071.34	-3	810.3	40
1985	255.346	-2.1	1074.448	0.003	819.1	40
1986	225.615	-11.6	850.199	-20.8	624.5	28
1987	248.773	10.2	915.545	7.6	666.8	30
1988	324.788	30.5	1022.469	11.6	697.7	30
1989	534.106	64.4	1230.101	20.3	695.9	29
متوسط الفترة (1989-80)		21.3		7.5	768.8	41.3
1990	612.252	14.6	1725.825	40.3	1113.6	41
1991	598.627	-2.2	1710.463	-0.009	1111.8	39
1992	633.755	5.8	2214.002	29.4	1580.3	45
1993	691.282	9	2453.625	10.8	1762.4	45
1994	793.919	14.8	2362.583	-3.7	1568.6	36
1995	1004.534	26.5	2590.25	9.6	1585.7	34
1996	1039.801	3.5	3043.556	17.5	2003.7	42
1997	1067.164	2.6	2908.085	-4.5	1840.9	37
1998	1046.382	-1.9	2714.374	-6.7	1668	32
متوسط الفترة (1998-90)		8		10.3	1581.6	39
متوسط الفترة (1998-80)		14.7		8.9	1194.7	40

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم (3-1).

*احتسبت النسب من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العراق الوحيد إلى العالم[16] . أما في عام 1984 فقد ارتفعت قيمة الصادرات لتصل إلى (261) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي بلغ (63.3%)، وهذا عائد للارتفاع الذي حصل في قيمة صادرات الفوسفات والبوتاس والأسمدة في ذلك العام، ولزيادة الصادرات للسوق العراقية بعد توقيع اتفاقية الدفع أواخر عام 1983.

أما في عام 1983، فقد انخفضت قيمة الصادرات لتصل إلى (160) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (13.7%) نتيجة انخفاض طلب الدول العربية الخليجية على صادرات الأردن بسبب انخفاض عائدات النفط، بالإضافة إلى انخفاض الطلب العالمي على الفوسفات، مما أدى إلى انخفاض أسعاره وتأثر صادرات الأردن إلى العراق بسبب استمرار الحرب العراقية الإيرانية[17].

وحدث انخفاض آخر في قيمة الصادرات في عامي 85 و 1986، بحيث بلغت قيمة الصادرات (255.3) و (225.6) مليون دينار على التوالي، نتيجة الركود الاقتصادي الذي لحق ببعض الأسواق التقليدية للأردن وما تبعه من إجراءات لحماية صناعتها المحلية[18]. وفي نهاية عقد الثمانينات حققت الصادرات معدلات نمو جيدة، فارتفعت قيمة الصادرات من (248.7) مليون دينار عام 1987 إلى (324.7) مليون دينار عام 1988 بمعدل نمو سنوي (30.5%)، ثم ارتفعت قيمة الصادرات بعد ذلك إلى (534.1) مليون دينار عام 1989، أي بمعدل نمو (64.4%) ، ويعود هذا الارتفاع الكبير في الصادرات إلى التأثير الذي أحدثه الانخفاض في قيمة الدينار الأردني في تلك الفترة.

أما في فترة التسعينات، فقد وصلت أعلى قيمة للصادرات (1067.1) مليون دينار عام 1997، بينما كانت أدنى قيمة لها عام 1991 وبلغت (548.6) مليون دينار. وحققت الصادرات في عام 1990 معدل نمو بلغ (14.6%) وقفزت قيمة الصادرات في ذلك العام إلى (612.2) مليون دينار، ويأتي ذلك للتأثير الذي أحدثه انخفاض سعر الصرف للدينار الأمر الذي أدى إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الأردنية. أما في عام 1991، فقد انخفضت قيمة الصادرات الأردنية إلى (598.6) مليون دينار، ويعود هذا الانخفاض في الصادرات إلى تأثير أزمة وحرب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخليج في ذلك العام والحصار الاقتصادي الذي فرض على ميناء العقبة وعلى الصادرات الأردنية كذلك.

وبعد ذلك سجلت الصادرات الوطنية نمواً متزايداً، بلغ (5.8%) و (9%) و (14.8%) للأعوام 92 و 93 و 1994، ويعود هذا الارتفاع في الصادرات لعدد من الأسباب منها، تحسن مناخ الاستثمار والتنوع في الصادرات، والتوسع في القاعدة الصناعية في الأردن. أما في عام 1995، فقد حققت الصادرات أعلى نسبة نمو لها في التسعينات فبلغ معدل نموها (26.5%) ووصل حجم الصادرات في ذلك العام إلى (1004.5) مليون دينار، ويرجع هذا الأداء المتميز للصادرات إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتشجيع الصادرات من خلال توفير التمويل اللازم لها ومنحها بعض الامتيازات، ولجهود القطاع الخاص لفتح أسواق جديدة، وتزايد خبراته في مجال التصدير، إضافة إلى تزايد تنافسية الصادرات في الخارج بفضل تزايد الاهتمام بتطبيق مقاييس الجودة والنوعية[19].

أما في عامي 96 و1997 فحققت الصادرات الوطنية معدلات نمو متواضعة بلغت (3.5%) و (2.6%) لتصل قيمة الصادرات إلى (1067.1) مليون دينار في عام 1997، وفي عام 1998 حققت الصادرات معدل نمو سالب بلغ (1.9%) فتراجعت قيمة الصادرات إلى (1046.3) مليون دينار، وجاء هذا التراجع الإجمالي في الصادرات بسبب تراجع الصادرات للأسواق التقليدية في الدول العربية وخاصة من الزيوت النباتية والحيوانية والحيوانات الحية.

فالصادرات الأردنية شهدت تطور ملموساً خلال الفترة (80-1998)، حيث كانت تنمو بمعدل نمو سنوي بلغ (14.7%)، وكان معدل نمو الصادرات في فترة الثمانينات أعلى منه بالنسبة لفترة التسعينات، حيث كان معدل النمو السنوي للصادرات خلال الثمانينات (21.3%)، مقابل (8%) فقط لفترة التسعينات وبذلك نجد أن الصادرات في الثمانينات تضاعفت حوالي (4.5) مرة، مقابل أنها تضاعفت فقط حوالي مرتين في فترة التسعينات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-3-2 تطور المستوردات:

يتزايد دور المستوردات في الاقتصاد الأردني لسد احتياجاته من السلع الوسيطة والمواد الخام والاستهلاكية التي يعجز الاقتصاد المحلي عن إنتاجها، بسبب محدودية موارده الاقتصادية من جهة، وعدم كفاءة القطاع الصناعي، وعدم قدرته على إنتاج أو منافسة المنتجات العالمية من السلع الوسيطة والرأسمالية من جهة أخرى، لتميز هذه المنتجات من حيث الأسعار والنوعية ومتانة الصنع. كما أن الأردن في الوقت الحاضر بحاجة لاستيراد السلع اللازمة لإنشاء واستكمال مشاريع البنية التحتية، وإقامة المشاريع الصناعية والإنتاجية التنموية ضمن خططه التنموية.

ويبين لنا الجدول رقم (3-3) تطور حجم المستوردات الأردنية، فقد ارتفعت قيمة المستوردات الأردنية من (715.9) مليون دينار عام 1980 إلى (2714.3) مليون دينار عام 1998 ،أي أن حجم المستوردات قد تضاعف في هذه الفترة حوالي أربع مرات عما كان عليه عام 1980، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (9%) وقد تم تقسيم تطور المستوردات الأردنية إلى فترتين، حيث تمثل الأولى تطور المستوردات في فترة الثمانينات، والثانية تمثل تطور المستوردات في فترة التسعينات.

لقد كانت المستوردات في فترة الثمانينات في أدنى مستوياتها عام 1980، حيث بلغ حجم المستوردات(715.9) مليون دينار، ثم بدأت قيمة المستوردات بالارتفاع حتى بلغت أعلى مستوياتها عام 1989، إذ وصلت إلى (1230) مليون دينار. وفي بداية الثمانينات حققت المستوردات معدلات نمو موجبة بلغت (46.3%) و (9%) لعامي 81 و 1982، وجاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة التوجه التنموي نحو بناء قاعدة إنتاجية أساسية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد الخام والسلع الرأسمالية، كما أنها جاءت نتيجة الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط[20].

أما ما بين عامي 83 و 1986، فقد شهدت هذه الفترة تراجع في قيم المستوردات الأردنية، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض للمستوردات إلى عدة أمور منها[21]:

© Arabic Digital Library Yarmouk University

1 . انخفاض مستوى النمو الاقتصادي في الأردن، وما نجم عنه من انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي والرأسمالي.

2 . اعتدال الأسعار العالمية في البلدان الصناعية الرئيسية ،وسياسة ترشيد الاستيراد التي اتخذتها السلطات الحكومية[22].

3 . انخفاض قيمة المستوردات من النفط الخام نتيجة انخفاض أسعاره.

أما في الحقبة الأخيرة من الثمانينات، فقد حققت المستوردات معدلات نمو موجبة بلغت على التوالي (7.6%) و (11.6%) و(20.2%) للأعوام 87 و88 و1989 ووصلت قيمة المستوردات في عام 1989 إلى (1230) مليون دينار، وجاءت هذه الزيادة في قيمة المستوردات لعام 1987 نتيجة ارتفاع أسعار وكميات المستوردات وخاصة النفط الخام، أما في عام 1988 فقد زادت قيمة المستوردات من الآلات ومعدات النقل تحسباً من اتخاذ إجراءات تشددية على صعيد استيراد السلع الكمالية، أما بالنسبة للارتفاع في قيمة المستوردات عام 1989، فكان بسبب انخفاض قيمة الدينار، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المستوردات الكلية.

وفي فترة التسعينات، فقد وصلت أعلى قيمة للمستوردات(3043.5) مليون دينار عام 1996، بينما كانت أدنى قيمة لها عام 1991، وفي عام 1990 حققت المستوردات نسبة نمو عالية بلغت (40.3%) ووصلت قيمة المستوردات لذلك العام (1725.8) مليون دينار، وترجع هذه الزيادة لعدة أسباب منها، ارتفاع قيمة المستوردات الغذائية والحيوانية، بسبب زيادة الطلب على المواد الغذائية لتلبية الاحتياجات الإضافية للعائدين والعابرين من الخليج ، وارتفاع كلفة الشحن والتأمين وبصورة ملحوظة نتيجة أزمة الخليج[23].

وفي عام 1991، بلغ حجم المستوردات الأردنية (1710.4) مليون دينار، محققة انخفاض طفيف نتيجة انخفاض كمية المستوردات بنسبة (1.2%) مع المحافظة على مستواها عام 1990. أما في عامي 92 و 1993، فقد حققت المستوردات معدلات نمو موجبة بلغت (29.4%) و(10.8%) على التوالي لتصل قيمة المستوردات عام 1993 إلى (2453.6) مليون دينار، وتأتي هذه الزيادة إثر الزيادة في عدد السكان نتيجة عودة المغتربين من دول الخليج، ونتيجة الأداء الاقتصادي المتميز الذي شهدته مختلف القطاعات الاقتصادية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وفي عام 1994 حدث الانخفاض الثاني في قيمة المستوردات في فترة التسعينات، فانخفضت قيمة المستوردات إلى (2362.5) مليون دينار، ويرجع هذا إلى الارتفاع الكبير في مستوردات الأردن من السلع الرأسمالية خلال عامي 92 و 1993، وتأجيل قرارات الاستيراد انتظاراً لتخفيض الرسوم الجمركية[24].

أما في عامي 1995و 1996 فبلغ حجم المستوردات(2590.2) و (3043.5) مليون دينار وبمعدل نمو (9.6%) و (17.5%) على التوالي، وجاءت هذه الزيادة في حجم المستوردات للعام الأول بسبب التخفيضات الجمركية، وفي ضوء تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق نسب نمو جيدة، وتزايد أعداد المشاريع الإنتاجية حديثة التأسيس، أما الزيادة في عام 1996 فجاءت لعدة أسباب منها، ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية وزيادة المستوردات لحاجة الاستثمار لخلق المشاريع التنموية في المملكة.

وعادت قيم المستوردات للانخفاض من جديد في عامي 1997 و 1998 وذلك لتراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والأساسية وخصوصاً الحبوب، إلى جانب هبوط المستوردات من الحديد والصلب التي تعتمد على حركة نشاط قطاع الإنشاءات، وواصلت المستوردات في عام 1998 انخفاضها للعام الثاني بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط.

فالمستوردات الأردنية إذاً شهدت تطور ملموساً خلال الفترة (80-1998)، حيث نمت بمعدل نمو سنوي بلغ (9%) تقريباً، وكان معدل نمو المستوردات في فترة الثمانينات حوالي (7.5%) مقابل معدل نمو (10.3%) في التسعينات، وهذا يعكس الدور الكبير الذي تلعبه المستوردات في الاقتصاد الوطني، من حيث تلبيتها لمتطلباته الاستهلاكية والتنموية على حد سواء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-3-3 تطور الميزان التجاري:

يتكون الميزان التجاري السلعي من طرفين، دائن ومدين، ويحتوي الطرف الدائن على الصادرات، بينما يحتوي الطرف المدين على المستوردات ولذلك فإن الفرق بين هذين الطرفين يكوّن لنا الميزان التجاري، فإذا كان الفرق بينهما موجباً (أي أن حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات)، فهذا يعني أن هنالك فائض في الميزان التجاري، بينما إذا كان الفرق بينهما سالباً (أي أن حجم المستوردات أكبر من الصادرات)، فهذا يعني أن هنالك عجز في الميزان التجاري.

ومن خلال الجدول رقم (3-3) الذي يبين لنا تطور الميزان التجاري الأردني، نجد أن الميزان التجاري الأردني يعاني من عجز مزمن فيه ويعتبر سمة أساسية من سمات الاقتصاد الوطني، حيث ارتفع هذا العجز من (595.8) مليون دينار عام 1980 إلى (695.9) مليون دينار عام 1989، ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى (1668) مليون دينار عام 1998، أي أن مقدار العجز قد تضاعف حوالي ثلاث مرات ما بين عامي 1980 و 1998.

ومن الملاحظ أن حجم العجز في الميزان التجاري في ازدياد، فبينما كان متوسط العجز في فترة الثمانينات حوالي (768.8) مليون دينار في السنة، ارتفع ليصل إلى (1581.6) مليون دينار في السنة في فترة التسعينات، ويعود هذا الارتفاع المتواصل في العجز نتيجة ارتفاع حجم المستوردات مقارنة مع حجم الصادرات الوطنية، وقد جاءت هذه الزيادة في حجم المستوردات الأردنية نتيجة التوسع في استيراد متطلبات التنمية من السلع الرأسمالية والأولية وكذلك السلع الاستهلاكية، على الرغم من تبني الأردن للعديد من خطط التنمية والتي تحمل في طياتها العديد من الأهداف، ومن هذه الأهداف تخفيض العجز في الميزان التجاري.

كما نلاحظ من الجدول رقم (3-3) أن نسبة العجز في الميزان التجاري إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي تشكل نسبة لا بأس فيها، فقد شكلت خلال الفترة (80-1998) حوالي (40%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد وصلت هذه النسبة أعلى مستوياتها إلى (59%) عام 1881 ، بينما كانت في أدنى مستوياتها (29%) في عام 1989. ورغم انخفاض نسبة العجز من (50%) عام 1980 إلى (32%) عام 1998 ،إلا أن مقداره قد تضاعف، وهذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من نسبة نمو العجز في الميزان التجاري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-4 التركيب السلعي للتجارة الخارجية:

إن دراسة التركيب السلعي للتجارة الخارجية لأي بلد، تعطينا فكرة عن طبيعة السلع التي تصدرها تلك الدولة، وبالتالي فهي تبين لنا مدى التطور في هيكل الاقتصاد للبلد، وطبيعة قطاعاته الإنتاجية المختلفة، أما من خلال دراسة التركيب السلعي للمستوردات، فيمكننا التعرف على مستوى مساهمة السلع المختلفة في عملية التنمية الاقتصادية.

3-4-1 التركيب السلعي للصادرات:

إن التركيب السلعي للصادرات الأردنية يقسم حسب الأغراض الاقتصادية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

أولاً: السلع الاستهلاكية.

ثانياً: السلع الرأسمالية.

ثالثاً: المواد الخام.

الجدول رقم (3-4) يبين لنا التركيب السلعي للصادرات الأردنية للفترة (80-1998)، فنلاحظ أن الصادرات من المواد الخام احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للصادرات، حيث شكلت ما نسبته (58.7%) من إجمالي الصادرات الأردنية خلال تلك الفترة، وجاءت الصادرات من السلع الاستهلاكية لتشكل ما نسبته (37.8%) من إجمالي الصادرات لتحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، بينما جاءت الصادرات من السلع الرأسمالية بالمرتبة الثالثة وبنسبة مئوية منخفضة جداً بلغت (2.6%).

يتبين لنا مما سبق، أن المواد الخام والسلع الاستهلاكية تشكلان ما نسبته (97.4%) من إجمالي الصادرات الوطنية، وبالتالي يتبين لنا مقدار الضعف في القاعدة الصناعية الأردنية، شأنها شأن بقية الدول النامية، وذلك لاعتمادها على تصدير المواد الخام والسلع الاستهلاكية بدرجة كبيرة، دون محاولة إجراء أي عملية صناعية أو تحويلية ولو بسيطة على صادراته الأولية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-4)

التركيب السلعي للصادرات الأردنية بالأسعار الجارية

خلال الفترة (80-1998)

(مليون دينار)

السنة	الصادرات	السلع الاستهلاكية		المواد الخام		السلع الرأسمالية	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1980	120.107	54.233	45.1	64.216	53.5	1.658	1.4
1981	169.026	76.717	45.4	86.719	51.3	5.508	3.3
1982	185.581	88.152	47.5	92.298	49.8	5.100	2.7
1983	160.085	94.244	58.9	62.437	39	3.404	2.1
1984	261.055	108.758	41.6	148.683	57	3.614	1.4
1985	255.346	99.012	38.8	153.260	60	3.074	1.2
1986	225.615	78.075	34.6	145.584	64.5	1.956	0.9
1987	248.773	84.102	33.9	160.817	64.6	3.854	1.5
1988	324.778	79.885	24.6	239.262	73.7	5.631	1.7
1989	534.106	132.325	24.8	388.185	72.7	13.586	2.5
متوسط الفترة (80-1989)	-	-	39.5	-	58.6	-	1.9
1990	612.252	144.677	23.6	455.679	74.5	11.870	1.9
1991	598.627	168.895	28.2	421.745	70.5	7.966	1.3
1992	633.755	214.697	33.9	397.568	62.7	21.463	3.4
1993	691.282	301.320	43.6	351.474	50.8	38.424	5.6
1994	793.919	307.788	38.8	434.587	54.7	51.544	6.5
1995	1004.534	412.095	41	550.897	54.9	41.542	4.1
1996	1039.801	407.595	39.2	608.507	58.5	23.477	2.3
1997	1067.164	507.028	47.5	529.353	49.6	30.733	2.9
1998	1046.382	457.522	43.7	558.106	53.3	30.725	3
متوسط الفترة (90-1998)		-	37.8	-	58.7	-	3.5
متوسط الفترة (80-1998)		-	38.7	-	58.7	-	2.6

المصدر:

- البنك المركزي الأردني، النشرة الخاصة (64-1995)، أيار، 1996، ص 34.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، شباط 2000، ص 60.

ا .احتسبت النسب من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صادرات المواد الخام:

حافظت الصادرات من المواد الخام على المرتبة الأولى من حيث التركيب السلعي للصادرات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية لفترة الدراسة – ما عدا عام 1993– فقد تطور حجم الصادرات من المواد الخام من (64.416) مليون دينار عام 1980 إلى (558.106) مليون دينار عام 1998، شكلت ما نسبته (58.7%) من إجمالي الصادرات الوطنية لتلك الفترة، وقد تراوحت نسبتها بين (39%) عام 1983 و (74.5%) سنة 1990، وقد كان الجزء الأكبر من حجم هذه الصادرات هو من الفوسفات.

ونلاحظ من الجدول كذلك، أن نسبة الصادرات من المواد الخام ارتفعت بشكل ملحوظ بين عامي 1988 و 1992، لتشكل أعلى نسب في هذه السنوات، ويعود ذلك لتراجع صادرات الأردن من السلع الاستهلاكية لنفس الفترة، بسبب تدهور العلاقات الأردنية الخليجية، وموقف الأردن السياسي من حرب الخليج، مما أدى إلى التأثير على حجم صادرات الأردن إلى دول الخليج والتي أغلبها تتكون من السلع الاستهلاكية.

صادرات السلع الاستهلاكية:

جاءت الصادرات من السلع الاستهلاكية بالمرتبة الثانية بعد الصادرات من المواد الخام من حيث الأهمية النسبية للصادرات الأردنية خلال الفترة (80-1998) – ماعدا عام 1983 جاءت بالمرتبة الأولى – وقد تطور حجم الصادرات من السلع الاستهلاكية من (54.233) مليون دينار عام 1980 إلى (457.522) مليون دينار عام 1998، شكلت ما نسبته (38.7%) من إجمالي الصادرات الوطنية لتلك الفترة، وقد تراوحت نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية ما بين (23.6%) عام 1990 و (58.9%) عام 1983. وقد وصلت نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية أدنى قيمة لها بين عامي 88 و 1992، ويعود ذلك لتدهور العلاقات الأردنية الخليجية من جهة، ولموقف الأردن السياسي من حرب الخليج من جهة أخرى، مما أدى إلى انخفاض حجم صادرات الأردن الزراعية لدول الخليج، مما أثر سلباً على حجم الصادرات من السلع الاستهلاكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صادرات السلع الرأسمالية:

شكلت الصادرات الرأسمالية نسبة متواضعة بلغت (2.6%) من مجمل حجم الصادرات الوطنية خلال الفترة (80-1998)، حيث بلغت الصادرات الرأسمالية (1.658) مليون دينار عام 1980، ارتفعت لتصل إلى (30.725) مليون دينار عام 1998، ونلاحظ أن نسبة الصادرات الرأسمالية من إجمالي الصادرات الأردنية لم تتجاوز (6.5%) في أحسن أحوالها التي حققتها عام 1994، وبلغ حجم الصادرات الرأسمالية حينها (51.544) مليون دينار.

فالصادرات الرأسمالية لم تشكل إلا نسبة قليلة من حجم الصادرات الوطنية، ورغم ارتفاع نسبتها من (1.9%)من إجمالي الصادرات لفترة الثمانينات إلى (3.5%) في فترة التسعينات، إلا أنها ما تزال تشكل نسبة ضئيلة جداً من حجم الصادرات الأردنية، وهذا يوضح مقدار الضعف في هيكل الاقتصاد الأردني.

3-4-2 التركيب السلعي للمستوردات:

يشمل النشاط الاستيرادي في الأردن سلعاً وخدمات عديدة، تنحى باتجاهين رئيسين هما:

1 .السلع والخدمات اللازمة لسد الطلب المحلي الاستهلاكي ذات العلاقة بنمط الاستهلاك.

2 . السلع والخدمات المطلوبة لمشاريع التنمية الاقتصادية، منها مشاريع البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية.

ويشير مؤشر التنوع أو التركز السلعي للمستوردات إلى حالة من التنوع النسبي، أي أن هنالك مجموعة واسعة من السلع والخدمات المستوردة تدخل ضمن جميع القطاعات الممثلة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ويتضح لنا من الجدول رقم (3-5) أن السلع المستوردة يسودها تنوع نسبي، فهي تشمل جانب الاستهلاك والاستثمار على حد سواء، كما يدخل ضمنها مواد أولية ووسيطة، وهذا يدل على أن أجزاء عديدة من النشاط الاقتصادي ترتبط بهذه الصورة أو تلك باستمرارية نبض شريان الاستيراد نحوها. ونلاحظ كذلك في الفترة الأخيرة ارتفاع في نسبة المواد الخام المستوردة وانخفاض نسبة السلع الاستهلاكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (3-5)

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية بالأسعار الجارية

خلال الفترة (80-1998)

(مليون دينار)

السنة	المستوردات	السلع الاستهلاكية		المواد الخام		السلع الرأسمالية		سلع أخرى	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1980	715.977	240.154	33.5	227.087	31.8	246.743	34.5	1.993	0.2
1981	1047.504	325.213	31	305.518	29.2	414.962	39.6	1.811	0.2
1982	1142.493	368.303	32.2	380.280	33.3	391.396	34.3	2.514	0.2
1983	1103.310	365.058	33.1	377.787	34.2	310.552	28.1	49.913	4.6
1984	1071.340	417.124	38.9	453.746	42.4	170.533	15.9	29.937	2.8
1985	1074.448	384.762	35.8	464.695	43.2	201.331	18.7	23.660	2.3
1986	850.199	358.230	42.1	309.541	36.4	141.483	16.6	40.945	4.9
1987	915.545	362.011	39.5	371.011	40.5	162.813	17.8	19.710	2.2
1988	1022.469	371.616	36.3	393.744	38.5	219.451	21.5	37.658	3.7
1989	1230.010	414.360	33.7	523.793	42.6	262.066	21.3	29.791	2.4
متوسط الفترة (1989-80)			35.6		37.2		24.8		2.4
1990	1725.826	433.826	25.1	992.905	57.5	259.723	15.1	39.374	2.3
1991	1710.463	471.158	27.5	973.015	56.9	251.241	14.7	15.013	0.9
1992	2214.002	553.631	25	1163.012	52.5	261.343	20.8	36.016	1.7
1993	2453.625	555.795	22.7	1297.641	52.9	562.695	22.9	37.494	1.5
1994	2362.583	551.872	23.4	1269.286	53.7	529.512	22.4	11.913	0.5
1995	2590.250	600.445	23.2	1428.484	55.1	547.456	21.1	13.856	0.6
1996	3043.556	727.136	23.9	1650.888	54.3	664.948	21.8	0.584	0.002
1997	2908.085	706.075	24.3	1552.058	53.4	649.271	22.3	0.681	0.002
1998	2714.374	762.407	28.1	1360.803	50.1	589.921	21.8	1.243	0.004
متوسط الفترة (1998-90)			24.8		54		20.4		0.8
متوسط الفترة (1998-80)			30.5		45.1		22.7		1.7

المصدر:

- البنك المركزي الأردني، النشرة الخاصة (64-1995)، أيار، 1996، ص 35.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، شباط 2000، ص 60.

احتسبت النسب من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستوردات من المواد الخام:

تشمل المستوردات من المواد الخام على النفط الخام، زيوت ومواد التشحيم، الأخشاب والفلين، ... الخ، حيث تمثل هذه المستوردات نسبة مقدارها (45.1%) من إجمالي المستوردات الأردنية خلال الفترة (80-1998)، وبذلك فهي تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للمستوردات الإجمالية.

ونلاحظ من الجدول (3-5) أن نسبة المستوردات من المواد الخام ارتفعت في فترة التسعينات لتشكل ما نسبته (54%)، في حين أنها كانت (37.2%) في فترة الثمانينات، ويعزى هذا الارتفاع في نسبة المستوردات من المواد الخام من إجمالي المستوردات في التسعينات لانخفاض نسبة المستوردات الاستهلاكية في هذه الفترة من جهة، ولتزايد الحاجة لاستيراد المواد الخام اللازمة للمشاريع الاقتصادية المختلفة، وخاصة البترول من جهة أخرى.

المستوردات من السلع الاستهلاكية:

جاءت المستوردات الاستهلاكية بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للمستوردات الإجمالية، حيث بلغت نسبة المستوردات الاستهلاكية (30.5%) من إجمالي المستوردات الوطنية خلال الفترة (80-1998) ، ورغم انخفاض نسبتها من (35.6%) في فترة الثمانينات إلى (24.8%) في فترة التسعينات، إلا أنها حافظت على مستواها بالمرتبة الثانية بعد مستوردات المواد الخام.

وقد ارتفعت قيمة المستوردات الاستهلاكية من (240.154) مليون دينار عام 1980 إلى (762.407) مليون دينار عام 1998، وتراوحت نسبتها بين (22.7%) عام 1993 و(39.5%) عام 1987، ومن الملاحظ أن قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية انخفضت منذ بداية التسعينات، ويرجع سبب انخفاض الأهمية النسبية للمستوردات من هذه السلع إلى التغير الهيكلي الذي طرأ على تركيبة الاقتصاد الأردني، والتركيز على التصنيع وإحلال المنتجات الصناعية محل المستوردات، بالإضافة إلى تشجيع الصناعات التصديرية[25].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستوردات من السلع الرأسمالية:

تأتي المستوردات من السلع الرأسمالية بالمرتبة الثالثة بعد المواد الخام والسلع الاستهلاكية، ويبين لنا الجدول (3-5) أن نسبة مساهمتها في المستوردات الإجمالية خلال الفترة (80-1998) قد بلغت (22.7%)، حيث ارتفعت قيمتها من (246.743) مليون دينار عام 1980 إلى (589.921) مليون دينار عام 1998.

ونلاحظ من الجدول رقم (3-5) كذلك أن نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية كانت مرتفعة في بداية الثمانينات وحتى عام 1982، بعدها أخذت نسبتها بالتراجع حتى وصلت أدنى مستوى لها (15.9%) عام 1984، ويعزى هذا الارتفاع في بداية الثمانينات إلى الاهتمام المتزايد بمشاريع التصنيع والتطوير الاقتصادي الذي تضمنته خطط التنمية الأردنية، الأمر الذي تطلب مزيداً من المعدات والآلات، لكن وبسبب الظروف الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني بعد ذلك، وما تبعه من هبوط في المشاريع الصناعية، فقد أدى ذلك إلى هبوط أهمية السلع الرأسمالية المستوردة نسبة إلى إجمالي المستوردات[26]. وفي فترة التسعينات واصلت قيم المستوردات من السلع الرأسمالية ارتفاعها إلى أن وصلت أعلى قيمة لسها (664.948) مليون دينار عام 1996، ورغم هذا الارتفاع في قيم المستوردات من السلع الرأسمالية، إلا أن نسبتها إلى إجمالي المستوردات لم تتغير كثيراً، بسبب ارتفاع الأهمية النسبية للمواد الخام لنفس الفترة، وقد بلغت نسبتها في فترة التسعينات (20.4%) مقابل (24.8%) في الثمانينات.

3-5 التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

إن دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، تبين لنا مدى اعتماد البلد على عدد محدود من الدول الأخرى في تعامله الخارجي، حيث أنه بقدر ما تكون درجة التركز الجغرافي للتجارة الخارجية عالية، بقدر ما تكون هذه الدولة أكثر تأثراً وضعفاً على مواجهة الآثار السلبية التي قد تنشأ عن تغير الأحوال الاقتصادية والسياسية للدول التي يستورد منها أو يصدر إليها، وبالتالي تجعل اقتصاده أكثر انكشافاً وحساسية للإجراءات غير الطبيعية من قبل تلك الدول.

فدراسة التوزيع الجغرافي للصادرات تتيح لنا فرصة لمعرفة اتجاهات الصادرات الأردنية وإلى أي الدول تذهب معظم هذه الصادرات، حيث أنه كلما كان عدد الدول التي تذهب

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إليها هذه الصادرات قليل، كلما كان تأثيرها على الاقتصاد الوطني أكبر، حيث تعتبر الصادرات مورداً هاماً من موارد الاقتصاد الأردني الرئيسية، وبالتالي فإن حدوث أي صدمة أو هزة تجارية قد تنشأ من التغيرات التجارية أو العلاقات السياسية مع هذه الدول ستؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، مما يستدعي الانتباه إلى العمل على تنويع وإكثار عدد الدول التي تذهب إليها صادرات البلد، بحيث أنه إذا ما حدث أي خلل ولأي سبب ما في علاقاتنا التجارية مع بعض هذه الدول، فإن تأثيرها سيكون أقل ولن يؤثر بالدرجة التي لو كانت درجة التركيز في الصادرات مرتفعة على النشاط الاقتصادي والتجاري الأردني.

أما دراسة التوزيع الجغرافي للمستوردات، فهي تعمل على تحديد أهم الدول والمجموعات الاقتصادية التي يستورد الأردن منها، وبالتالي تبين مدى الاعتماد على عدد من الدول في استيرادا ته، لأن التركيز في الاستيراد على عدد قليل من الدول الأجنبية له آثار جانبية، خصوصاً إذا ما تغيرت العلاقات السياسية مع هذه الدول، فإن البحث عن بديل يكلف تكلفة إضافية ووقت وجهد، ولذلك لا بد من الانتباه إلى مثل هذا الأمر، والتركيز على إيجاد أسواق أخرى بديلة.

3-5-1 التوزيع الجغرافي للصادرات:

يظهر لنا الجدول رقم (3-6) التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية خلال الفترة (80-1998)، وقد تم تقسيم التوزيع الجغرافي للصادرات إلى سبعة مجموعات رئيسية هي: الدول العربية، ودول أوروبا، وأمريكا، والصين الشعبية، والهند، واليابان، وبقية بلدان العالم الأخرى، وقسمت الفترة إلى قسمين، حيث تمثل الفترة الأولى تطور التوزيع الجغرافي للصادرات خلال فترة الثمانينات، والفترة الثانية توضح تطور التوزيع الجغرافي للصادرات خلال فترة التسعينات، وذلك لمعرفة إن كان هنالك تطوراً أو تغيير على التركيز الجغرافي للصادرات الأردنية.

نلاحظ أن الجزء الأكبر من الصادرات الأردنية تتجه إلى أسواق الدول العربية، فقد ارتفعت صادرات الأردن إلى هذه الدول من (72.913) مليون دينار عام 1980، أي ما نسبته (60.7%) من إجمالي الصادرات إلى (466.422) مليون دينار، أي ما نسبته (44.6%) من إجمالي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-6)
التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية
خلال الفترة (80-1998).

(مليون دينار)

السنة	الدول العربية		دول أوروبا		أمريكا		الصين الشعبية		الهند		اليابان		البلدان الأخرى	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1980	72.913	60.7	15.135	12.6	0.001	0	2.114	1.7	8.037	6.7	3.951	3.3	17.956	15
1981	114.473	67.7	21.325	12.6	0.044	0	0.913	0.6	10.323	6.1	3.845	2.3	18.103	10.7
1982	123.307	66.4	27.639	14.9	0.009	0	1.369	0.8	16.557	8.9	3.777	2	12.896	7
1983	87.057	54.4	27.510	17.2	0.007	0	3.247	2	13.745	8.6	3.398	2.1	25.121	15.7
1984	132.562	50.8	36.223	13.9	0.015	0	8.848	3.4	34.109	13	5.547	2.1	43.751	16.8
1985	131.526	51.5	30.974	12.1	0.087	0	2.278	0.9	45.310	17.8	5.815	2.3	39.356	15.4
1986	102.056	45.2	40.392	17.9	0.305	0.1	7.570	3.4	34.126	15.1	5.690	2.5	35.476	15.8
1987	129.838	52.2	38.522	15.5	0.937	0.4	10.044	4	22.034	8.9	7.435	3	39.963	16
1988	136.116	41.9	50.676	15.6	1.209	0.4	15.939	4.9	55.426	17	6.635	2	58.787	18.2
1989	241.253	45.2	67.800	12.7	2.816	0.5	10.972	2	94.933	17.8	18.162	3.4	98.170	18.4
متوسط الفترة (80-1989)	53.7		14.5		0.14		2.3		12			2.5		14.9
1990	258.868	42.3	46.747	7.6	3.516	0.6	18.044	2.9	129.083	21.1	12.968	2.1	143.026	23.4
1991	172.287	28.8	46.522	7.8	2.271	0.4	32.567	5.4	109.646	18.3	10.640	1.8	224.694	37.5
1992	222.416	35.1	34.939	5.5	4.176	0.7	14.005	2.2	96.372	15.2	12.050	1.9	249.797	39.4
1993	285.350	41.3	61.140	8.9	7.265	1	16.472	2.4	65.891	9.5	9.839	1.4	245.325	35.5
1994	336.975	42.4	54.370	6.9	8.920	1.1	8.210	1	88.058	11.1	12.562	1.6	284.824	35.9
1995	451.573	45	82.188	8.2	14.677	1.5	13.331	1.3	114.110	11.4	13.121	1.3	315.534	31.3
1996	485.345	46.7	104.998	10.1	13.774	1.3	9.572	0.9	81.70	7.9	12.300	1.2	332.112	31.9
1987	554.284	51.9	90.567	8.5	4.911	0.5	13.592	1.3	98.571	9.2	12.732	1.2	292.507	27.4
1998	466.422	44.6	78.720	7.5	5.598	0.5	11.551	1.1	116.982	11.2	10.063	1	357.046	34.1
متوسط الفترة (90-1998)	42		7.9		0.8		2		12.8			1.5		33
متوسط الفترة (80-1998)	48.2		11.4		0.5		2.2		12.4			2		23.3

المصدر:

- البنك المركزي الأردني، النشرة الخاصة (64-1995)، أيار، 1996، ص 38.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، شباط 2000، ص 66.
- احتسبت النسب من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصادرات لعام 1998. وتتركز معظم هذه الصادرات في السلع الزراعية، ويعود سبب توجه هذه الصادرات إلى هذه الدول لقرب المسافة من هذه الأسواق، وجودة السلع الأردنية ومقدرتها على المنافسة، فضلاً عن سهولة النقل والمواصلات والعلاقات الجيدة مع الدول العربية المجاورة[27].

ورغم انخفاض نسبة الصادرات إلى الدول العربية من (53.7%) لفترة الثمانينات إلى (42%) في فترة التسعينات، شكلت ما نسبته (48.2%) من إجمالي الصادرات الأردنية خلال الفترة (80-1998)، إلا أنها ما تزال تشكل النسبة العظمى من صادرات الأردن الإجمالية، ويعود السبب في تراجع هذه النسبة لتزايد الصادرات الأردنية إلى الدول الأخرى وخصوصاً دول شرق آسيا[28].

أما صادرات الأردن إلى الدول الأوروبية، فقد تراوحت نسبتها بين (5.5%) عام 1992 و (17.9%) عام 1986، ووصلت أعلى قيمة لصادرات الأردن إلى الدول الأوروبية في عام 1996 وبلغت (104.998) مليون دينار، ويلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الدول الأوروبية قد سجلت انخفاضاً ملموساً في فترة التسعينات عما كانت عليه في الثمانينات، رغم دخول الأردن في اتفاقيات شراكة مع الدول الأوروبية عام 1997، ولعل من أهم أسباب انخفاض حجم الصادرات الأردنية إلى هذه الدول هو العوائق الفنية المتعلقة بالمواصفات والمقاييس على السلع المصدّرة، وهي تشكل السبب الرئيسي في إخفاق الصادرات الأردنية على الوصول إلى هذه الأسواق، فانخفضت هذه النسبة من (14.5%) إلى (7.9%)، بمتوسط سنوي بلغ (11.4%) خلال الفترة (80-1998)، وهذه النسبة تعتبر نسبة ضئيلة وخصوصاً عند مقارنتها مع نسبة مستوردات الأردن من هذه الدول التي تبلغ حوالي (41%).

ولم تجد الصادرات الأردنية منفذاً مقبولاً للوصول إلى الولايات المتحدة والصين، إلا في بداية عام 1987، ووصلت نسبة صادرات الأردن إلى هاتين الدولتين (0.4%) و (4%) على التوالي، ثم بدأت صادرات الأردن تجد طريقها إلى هذه الدول تدريجياً حتى وصلت أعلى قيمة لصادرات الأردن إلى السوق الأمريكي (14.677) مليون دينار عام 1995، كما وصلت أعلى قيمة لصادرات الأردن إلى الصين عام 1991 حيث بلغت (32.567) مليون دينار، حيث يشكل الفوسفات النسبة العظمى منها. وقد شكلت نسبة صادرات الأردن إلى هاتين الدولتين خلال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفترة (80-1998) ما مجموعة (2.7%) فقط من إجمالي صادرات الأردن، وهذه النسبة كذلك نسبة متدنية مقارنة بمستوى الاستيراد منها والذي بلغ (13.2%).

وباتجاه الشرق، نجد أن صادرات الأردن إلى الهند واليابان تصل إلى ما نسبته (6.7%) و(3.3%) على التوالي من إجمالي الصادرات عام 1980، و ترتفع إلى أعلى نسبة لها (21.1%) و(3.4%) عامي 1990 و 1989 على التوالي، ثم تعاود الانخفاض إلى (11.2) و (1%) عام 1998 وبمعدل سنوي (12.4%) و(2%) للفترة (80-1998).

وأخيراً نجد أن أسواق الصادرات الأردنية قد سادها نوع من التنويع مؤخراً، حيث ارتفعت نسبة صادرات الأردن إلى بقية دول العالم من (14.9%) من إجمالي الصادرات في فترة الثمانينات إلى (34.1%) في فترة التسعينات، ولتصل قيمتها إلى (357.046) مليون دينار عام 1998، ويعود هذا التوسع في أسواق الصادرات الأردنية إلى إنشاء مؤسسة تشجيع الصادرات والمراكز التجارية عام 1992 وعملها الدؤوب على توسيع أسواق الصادرات الأردنية في الخارج، لكن وعلى الرغم من هذا نجد أن صادرات الأردن تتركز في ثلاثة أسواق رئيسية تتمثل في الدول العربية وأوروبا والهند،وتشكل أكثر من (70%) من صادرات الأردن الإجمالية.

3-5-2 التوزيع الجغرافي للمستوردات:

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الفترة (80-1998)، فقد تم تقسيمها أيضاً إلى سبعة مجموعات رئيسية هي الدول العربية، ودول أوروبا، وأمريكا، والصين الشعبية، والهند، واليابان، والبلدان الأخرى، وجرى تقسيم هذه الفترة إلى قسمين، حيث تمثل الفترة الأولى التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال فترة الثمانينات، والأخرى تمثل التوزيع الجغرافي للمستوردات في فترة التسعينات، كما في الجدول رقم (3-7).

تشير أرقام الجدول(3-7) إلى تركز المستوردات الأردنية على أسواق الدول الأوروبية، فقد بلغت مستوردات الأردن من أسواق الدول الأوروبية ما نسبته (41%) خلال الفترة (80-1998)، وارتفعت مستوردات الأردن من هذه الدول من (349.044) مليون دينار عام 1980 إلى (1082.662) مليون دينار عام 1998. ويعود سبب هذا الارتفاع في حجم المستوردات من هذه الدول، لتزايد استيراد السلع الرأسمالية منها، ولجودة هذه السلع ومنافستها للسلع الأخرى في السوق الدولية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-7)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية

خلال الفترة (80-1998).

(مليون دينار)

السنة	الدول العربية		دول أوروبا		أمريكا		الصين الشعبية		الهند		اليابان		البلدان الأخرى	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1980	149.237	20.8	349.044	84.8	61.587	8.6	10.012	1.4	1.940	0.3	51.338	7.2	92.819	12.9
1981	213.066	20.3	465.945	44.5	166.674	15.9	13.532	1.3	2.071	0.2	71.534	6.8	114.682	11
1982	269.782	23.6	478.723	41.9	144.341	12.6	14.826	1.3	2.342	0.2	87.375	7.6	145.104	12.8
1983	250.622	22.7	448.831	40.7	131.047	11.9	11.807	1.1	1.460	0.1	102.889	9.3	156.654	14.2
1984	245.696	22.9	462.078	43.1	119.263	11.1	9.872	0.9	1.250	0.1	79.064	7.4	154.117	14.5
1985	263.573	24.5	464.281	43.2	128.045	11.9	13.582	1.3	1.781	0.2	67.813	6.3	135.370	12.6
1986	172.208	20.3	379.567	44.6	75.529	8.9	11.243	1.3	4.927	0.6	66.642	7.8	140.083	16.5
1987	233.774	25.5	377.624	41.2	93.389	10.2	14.363	1.6	1.438	0.2	55.664	6	139.293	15.3
1988	261.681	25.6	411.841	40.3	128.860	12.6	17.575	1.7	2.786	0.3	54.142	5.3	145.584	14.2
1989	337.581	27.5	479.697	39	170.768	13.9	21.917	1.8	8.713	0.7	45.670	3.7	165.664	13.4
متوسط الفترة (1989-80)		23.4		42.7		11.8		1.4		0.3		6.7		13.7
1990	438.405	25.4	639.251	37	299.480	17.4	25.020	1.5	22.134	1.3	54.320	3.2	247.218	14.2
1991	338.628	19.8	657.090	38.4	178.157	10.4	29.149	1.7	53.480	3.1	61.115	3.6	392.844	23
1992	461.967	20.9	854.889	38.6	246.153	11.1	52.147	2.4	31.206	1.4	132.193	6	435.447	19.6
1993	498.825	20.3	985.204	40.2	311.492	12.7	50.585	2	43.476	1.8	123.618	5	440.425	18
1994	530.519	22.5	1000.291	42.3	232.545	9.8	62.519	2.7	38.895	1.6	93.613	4	404.201	17.1
1995	608.545	23.5	1025.806	39.6	240.512	9.3	58.986	2.3	48.760	1.9	91.441	3.5	516.200	19.9
1996	761.819	25	1146.708	37.7	294.904	9.7	63.630	2	52.653	1.8	126.924	4.2	596.918	19.6
1997	683.040	23.5	1160.111	39.9	274.980	9.5	72.329	2.5	54.296	1.9	147.673	5	515.656	17.7
1998	521.589	19.2	1082.662	39.9	258.072	9.5	71.973	2.7	48.899	1.8	158.936	5.9	572.243	21
متوسط الفترة (1998-90)		22.2		39.3		11		2.2		1.8		4.5		19
متوسط الفترة (1998-80)		22.8		41		11.4		1.8		1		5.7		16.3

المصدر:

- البنك المركزي الأردني، النشرة الخاصة (64-1995)، أيار، 1996، ص 39.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، شباط 2000، ص 68.
- احتسبت النسب من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورغم انخفاض نسبة مستوردات الأردن من هذه الـــدول مـــن (42.7%) فـــي فـــترة الثمانينات إلى (39.3%) في فترة التسعينات، إلا أن قيمة المستوردات مـــن هـــذه الـــدول قـــد تضاعفت هذا من جهة، وعند مقارنة هذه النسبة مع نسبة صادرات الأردن لهذه الدول، نجد أنـــها لا تتعدى ربع هذه النسبة، فيتبين لنا أن الميزان التجاري يميل لصالح الدول الأوروبية، ويمثـــل هذا العجز الجزء الأكبر من حجم العجز في الميزان التجاري الأردني.

وتأتي مستوردات الأردن من الدول العربية بالمرتبة الثانية بعد الدول الأوروبية، حيـــث ارتفعت قيمة المستوردات من هذه الدول مـــن (149.237) مليـــون دينـــار عـــام 1980 إلـــى (521.589) مليون دينار، عام 1998، شكلت ما نسبته (22.8%) من إجمالي الصـادرات خـلال هذه الفترة، وتراوحت نسبتها بين (19.2%) عام 1998 و (27.5%) عام 1989 ،ويشكل النفط الخام القسم الأعظم منها. وتميزت تجارة الأردن مع الدول العربية بوجود عجـــز مســـتمر فـــي الميزان التجاري الأردني خلال جميع سنوات الدراسة، إلا أن مقدار هذا العجز بـــالقيم المطلقـــة لايشكل إلا نسبة ضئيلة مقابل مقدار العجز مع الدول الأوروبية التي تشكل الجزء الأكـــبر مـــن عجز الميزان التجاري الأردني.

أما مستوردات الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية، فتأتي في المرتبة الثالثة، وبنســـبة (11.4%) من إجمالي مستوردات الأردن خلال فترة الدراسة، وقـــد تراوحـــت نســـبتها بيـــن (8.6%) عام 1980 و(17.4%) عام 1990، ووصلت أعلى قيمـــة لمســـتوردات الأردن مـــن الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1993 وبلغت (311.492) مليون دينار، كما تمتاز تجـــارة الأردن مع الولايات المتحدة بوجود عجز مستمر كذلك في الميزان التجاري الأردني لجميع فـــترة الدراسة، وفي السنوات الأخيرة أصبح مقدار العجز في الميزان التجاري مع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية يشكل الجزء الثاني من حيث القيمة في إجمالي العجز للميزان التجاري الأردني.

وارتفع حجم مستوردات الأردن من الصين والهند من (10.012) و(1.94) مليون دينار عام 1980 على التوالي إلى (71.973) و (48.899) مليون دينار عام 1998، ولم تتعد نســـبة مستوردات الأردن من الصين في أحسن أحوالها أكثر من (2.7%) من إجمالي المســـتوردات،

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما الهند فلم تتعد هذه النسبة أكثر من (1.9%)، وبلغت نسبة مستوردات الأردن من هاتين الدولتين (2.8%) من إجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة.

أما مستوردات الأردن من اليابان، فقد كانت تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، إلا أنها منذ عام 1995 أخذت بالارتفاع التدريجي لتصل أعلى قيمة لها (158.936) مليون دينار عام 1998، أي ما نسبته (5.9%) من إجمالي المستوردات الأردنية في ذلك العام. وقد شكلت السوق اليابانية ما نسبته (5.7%) من إجمالي حجم المستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة.

أما بقية الأسواق، فقد ارتفعت نسبتها من (13.7%) من إجمالي مستوردات الأردن في الثمانينات إلى (21%) من إجمالي المستوردات في التسعينات، لتشكل ما نسبته (16.3%) خلال فترة الدراسة، ويأتي هذا التنوع في الاستيراد نتيجة التوجه إلى إيجاد بدائل لمستوردات الأردن من بقية الدول الأخرى.

3-6 ملامح ومشكلات تجارة الأردن الخارجية:

لقد وافق تطور التجارة الخارجية في الأردن بروز بعض الصفات الهيكلية والتي هي بذات الوقت تعتبر اختلالات أو مشكلات اتسم بها تطور التجارة والاقتصاد الأردني معاً بالإضافة إلى وجود العديد من المشاكل والتحديات المختلفة، ويمكن تلخيص أهم هذه المشاكل بما يلي:

1. يتسم قطاع التجارة الخارجية في الأردن بأن هنالك ارتفاع كبير في حجم المستوردات بالنسبة إلى حجم الصادرات، وهذا الأمر أدى إلى وجود عجز مزمن في الميزان التجاري السلعي، ارتفع حجم هذا العجز من (595.8) مليون دينار عام 1980 إلى (1668) مليون دينار عام 1998، وقد شكل هذا العجز من حجم الناتج المحلي الإجمالي نسبة مرتفعة حيث بلغت بالمتوسط (40%) خلال فترة الدراسة، وهذا مؤشر على أن حجم الإنفاق المحلي مرتفع مقارنة بالطاقة الإنتاجية المحلية.

2. انخفاض نسبة الصادرات الوطنية إلى الناتج المحلي، حيث بلغت بالمتوسط (16.3%)، رغم تحقيق الصادرات معدل نمو بلغ نحو (14.7%) خلال الفترة (80-1998)، وبالمقابل نجد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ارتفاع نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت بالمتوسط (57%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من الدخل المحلي يذهب لشراء سلع وخدمات من الخارج يعجز الاقتصاد الوطني عن توفيرها.

3. تحتل الصادرات من المواد الخام النصيب الأكبر من حجم الصادرات الأردنية، حيث تبلغ نسبتها (58.7%) من إجمالي صادرات الأردن خلال فترة الدراسة، وهذه المواد تعاني من عدم استقرار أسعارها في السوق الدولي، مما يجعل حصيلة الأردن من العملات الصعبة عرضة للتقلبات الدولية، وبالمقابل نجد انخفاضاً في صادرات السلع الرأسمالية، والتي لا تتجاوز نسبتها في أحسن الأحوال عن (6.5%).

4. تشكل الدول العربية الأسواق الرئيسية لصادرات الأردن، حيث تستوعب أسواقها حوالي نصف الصادرات الأردنية، الأمر الذي يجعل تطورها مرهوناً بتطور العلاقات السياسية مع الدول العربية.

5. ارتفاع نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية، حيث شكلت بالمتوسط (30.5%) من إجمالي المستوردات، مقابل (22.7%) للمستوردات من السلع الرأسمالية، وهذا يعني أن معظم الاستيراد في الأردن يذهب لتلبية الحاجات الاستهلاكية، على الرغم من وضع العديد من خطط التنمية التي تهدف إلى تقليل حجم المستوردات والتوجه نحو التصنيع.

6. تتركز مستوردات الأردن على أسواق الدول الأوروبية، فقد بلغت مستوردات الأردن من الأسواق الأوروبية ما نسبته (41%) كمعدل للفترة (80-1998)، مقابل (22.8%) فقط من الدول العربية، وهذا الارتفاع في حجم المستوردات من الدول الأوروبية لا يتوافق وحجم الصادرات الأردنية إليها، مما يؤدي إلى وجود عجز في الميزان التجاري بشكل عام، والنسبة العظمى من هذا العجز تأتي من العجز في الميزان التجاري مع الدول الأوروبية.

7. عدم كفاءة الجهاز المصرفي: إن من أهم الأعمال التي يقوم بها الجهاز المصرفي تجاه قطاع التجارة الخارجية هو تقديم التمويل اللازم لها، وذلك من خلال التسهيلات الائتمانية التي يمنحها الجهاز لهذا القطاع وخصوصاً لجانب المستوردات بسبب انخفاض حجم المخاطرة فيها، ولأن حجم المستوردات يفوق بكثير حجم الصادرات[29].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لكن ورغم تطور الجهاز المصرفي الأردني، وإنشاء بنك تمويل الصادرات عام 1994، لدعم وتمويل القطاع التصديري، إلا أن أداء هذا الجهاز ما يزال دون المطلوب، فضلاً عن أن معدلات أسعار الفائدة ما تزال مرتفعة، مما يجعل تكلفة تمويل التجارة الخارجية مرتفعة بالنهاية.

8. أما في المجال الجمركي، فتعتبر الأردن من أولى الدول التي تفرض تعرفة جمركية على تجارتها حيث أكد لانت (Lant)[30] في دراسة أجراها على الدول النامية، أن الأردن من أولى الدول من حيث ارتفاع التعرفة الجمركية، وارتفاع معدل التعرفة الجمركية يحمل بطياته العديد من المحاذير، خصوصاً أن الأردن يعتمد بشكل كبير على المستوردات للحصول على السلع لإشباع حاجاته الاستهلاكية من جهة، وكذلك يعتمد على المستوردات للحصول على السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لمشاريعه الإنتاجية.

والنظام الجمركي في الأردن يعاني من بعض الثغرات منها، تعقيد نظام الإدخال المؤقت ونظام الرسوم، وكذلك فإن هنالك تفاوت في رسوم التعرفه الجمركية، بالإضافة إلى أن عملية التخمين غالباً ما تعتمد على الاجتهاد الشخصي، نتيجة عدم توفر معلومات كافية عن جميع أسعار المستوردات، كما لا توجد معايير محددة تستند إليها عمليات التعرفة الجمركية[31].

9. هنالك نقص في المعلومات عند المنتجين الأردنيين عن الأسواق في الخارج، وخصوص نظام الأفضليات الممنوحة من بعض الدول الصناعية للأردن، حيث يقتصر تسويق المنتجات وخاصة الصناعية منها على الأسواق المحلية فقط، وبعض الأسواق المجاورة للأردن، وهذا عائد لضعف القدرة التسويقية لدى السوق الأردني.

ومن أجل رفع مستوى معرفة المنتجين المحليين بالمعلومات عن الأسواق الخارجية، تم إنشاء مؤسسة تنمية الصادرات الوطنية، حيث تقوم هذه المؤسسة بدور مهم في الترويج للسلع الأردنية في الخارج، والبحث عن أسواق جديدة وذلك بإقامة معارض خارجية للمنتجات المحلية، غير أنه لا يزال نقص لدى المنتج الأردني عن الأسواق الخارجية، ويبقى هناك خلل في المجال التسويقي للسلع الأردنية.

10 . لا تزال الصناعات الأردنية تعاني من عدم تطبيق المعايير والمواصفات والمقاييس الدولية، حتى تستطيع منافسة السلع الأخرى، والدخول للأسواق الدولية، ويعتبر النظام الأردني

© Arabic Digital Library Yarmouk University

في مجال المواصفات والمقاييس غير متطور بالشكل الكافي لدخول أجـــواء المنافســة عالميــاً، خصوصاً عند الدخول في منظمة الجات (GATT)، حيث يتم التركيز وبشكل كبير على مســألة المواصفات والمقاييس، ولا يزال العديد من المشاريع الإنتاجية في الأردن غـــير قــادرة علـــى امتلاك القدرة الفنية الخاصة بمعايير الجودة، وذلك لارتفاع تكلفتها، كما لا يوجد هناك تنســـيق بين هذه المشاريع والمراكز الحكومية والخاصة المختصة للعمل سوياً على توفـــير المختـــبرات والأجهزة الفنية اللازمة للتقيد بالمواصفات والمعايير الدولية.

11. اعتماد الصناعة الأردنية شبه الكلي على مدخلات الإنتاج المستوردة، حيث تدل البيانـــات على أن الصناعة الكيميائية والدوائية وصلت مدخلاتها المســتوردة إلــى (7%) مــن إجمــالي مدخلات الإنتاج، والسلع الاستهلاكية والغذائيـــة (63%)، أمـــا الصناعـــات الهندســية فبلغـــت (67%)[32].

بعد هذا الاستعراض لتجارة الأردن الخارجية، قدمنا من خلاله تحليـــلاً لأهميـــة ودور التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني و التركيب الســلعي و الجغرافــي وأهــم المشــكلات و الخصائص التي تواجهها، سنقوم في الفصل القادم بقياس أهم العوامل التي تؤثــر علــى تجــارة الأردن الخارجية وذلك من خلال استخدام نموذج الجاذبية وهو أحد النماذج الاقتصاديـــة التـــي تفسر تدفقات التجارة بين الدول.

3-7 انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية:

تمكن الأردن وبعد جهود مضنية في نهاية عام 1999 ،من إنجـــاز كافــة اســتحقاقات ومتطلبات منظمة التجارة العالمية ،واصبح العضو رقم (136) فيها ،وبذلك يكون الأردن قد منــح رخصة دولية يســـتطيع بموجبـــها الدخـــول إلـــى عـــالم المبـــادلات التجاريـــة والرأســـمالية والخدمية،،وأصبح يواجه تحديات عديدة أهمها المنافسة ،ذلك أن انضمام الأردن للمنظمة يمثـــل بداية عهد جديد للاقتصاد الأردني ،حيث ستفتح (135) سوقا دولية أبوابـــها أمـــام الصـــادرات الأردنية ،حيث تعامل السلع الأردنية مثل السلع الأوروبية أو الأمريكية أو الآسيوية الأخرى .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وستتأثر المنتجات الأردنية بازدياد الأسعار الناجمة عن التزام المنتجات الوطنية بالمواصفات العالمية ،مما يتطلب مزيدا من الاستعداد والإنفاق الذي ستتحمله المنتجات الأردنية إلى أن يصبح بمقدورها الاستجابة لمتطلبات المستهلك و إقناعه بشرائها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الخارجي ،كما أن هنالك تخوفا من زيادة المستوردات المحلية السلعية ،نتيجة لفتح الأسواق العالمية عليها ،وانخفاض التعرفة الجمركية مما سيزيد من المنافسة أمام الصناعات المحلية والتحول إلى الاستيراد [33].

إن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية فرض تحديا كبيرا على العديد من القطاعات الاقتصادية ،ففي قطاع الزراعة ،سيؤدي انضمام الأردن إليها إلى إلغاء الدعم للصادرات الزراعية الأردنية ،مما يؤدي إلى تدهور هذا القطاع ،لذلك فإن الأمر يتطلب توجيه الجهود نحو تطوير القطاع الزراعي وبما يمكنه من تسريع عملية التنمية الاقتصادية .كما أن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية فرض تحديا كذلك على قطاع الصناعة الأردني،حيث ستدخل منتجات وخدمات إلى السوق الأردني ذات تنافسية عالية، فلذلك على الصناعة الأردنية أن تحمي نفسها وأن تعمل على تطوير نفسها وتتأقلم مع الوضع الجديد ومواكبة متطلبات الأسواق العالمية ،وتخفيض الكلفة والحصول على التكنولوجيا والأمور الإدارية وغيرها .أما قطاع الخدمات ،فإن الانفتاح على قطاعات المصارف والتمويل العالمية،سيؤدي إلى تطور القطاعات الوطنية ،هذا وقد قطع قطاع المصارف والتمويل في الأردن شوطا كبيرا في التطور ومواكبة التقدم التكنولوجي ،مما يجعله قادرا على دخول أجواء المنافسة العالمية.

ومن ناحية أخرى ،فلن يقلل عدم انضمام الأردن إلى (WTO) من المخاطر التي قد يواجهها في حال عدم انضمامه إليها[34] ،حيث سيكون للدول الأعضاء حق في ممارسة جميع أنواع الحماية التي تريدها ضد الدول غير الأعضاء ،وعندها يصعب دخول أي بضائع من خارج الدول غير الأعضاء ،كما وقد تشترط الدول الأعضاء في المنظمة على الأردن حينئذ إثبات سلامة براءات الاختراع في حالة الأدوية والكمبيوتر قبل تصديرها إليها ،بالإضافة إلى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العديد من الإجراءات والممارسات غير المشروعة التي قد تستخدم ضـــد الأردن إن لـم يكـن عضوا فيها ،حينها لا تستطيع المنظمة أن تحميه عندئذ كونه ليس عضوا فيها.

إن حجم التحديات يتطلب الحركة للأمام ،والصراع يحمل بطياته متطلبات وشروط القـوة بمعناها الواسع القائم على التقدير العقلاني والحسابات المنطقية والانفتاح نحو المزايـــا الممكنـة والإبداع الحقيقي ،لذلك فإن التحدي يخلق الإبداع الذي يخلـــق شـروطا لتجـاوز الصراعـات وحلّها،والإنسان هو المورد الأساسي والأكثر أهمية من الموارد الأخرى في تحقيق كل هذا الـذي نصبو إليه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-8هوامش الفصل الثالث

[1] درجة الانكشاف = الصادرات + الواردات \ الناتج المحلي الإجمالي.

[2] خليل حماد وزكية مشعل، **تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**، مجلة أبحاث اليرموك، م2،ع3،1989، ص167.

[3] نفس المصدر السابق،ص171.

[4] محمد المجالي، **تطور التجارة الخارجية في للأردن (70-1985)**، رسالة ماجستير غير منشـــورة، الجامعـــة الأردنية 1987، ص28.

[5] وذلك حسب التصنيف الجديد للإيرادات المحلية للحكومة المركزية الذي ورد في نشـــرات البنـــك المركـــزي الأردني الجديدة منذ عام 1999م.

[6] إيرادات التجارة الخارجية هي عبارة عن الرسوم الجمركية التي تفرض على الصادرات والواردات .

[7] البنك المركزي، **التقرير السنوي التاسع والعشرون**،1992 ،ص83.

[8] البنك المركزي، **التقرير السنوي الثلاثون**، 1993، ص73.

[9] البنك المركزي، **التقرير السنوي الحادي والثلاثون**،1994،ص76.

[10] البنك المركزي، **التقرير السنوي الثاني والثلاثون**، 1995،ص75.

[11] البنك المركزي، **التقرير السنوي الثالث والثلاثون**، 1996، ص76.

[12] البنك المركزي، **التقرير السنوي الثالث والثلاثون**، 1997، ص87.

[13] البنك المركزي، **التقرير السنوي الخامس والثلاثون**، 1998،ص78.

[14] محمد المجالي، **مرجع سابق**، ص49.

[15] وجدي محمود حسين، **نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية**، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1973، ص ص102-120.

[16] محمد عثمان العجلوني، **النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي في الأردن، دراسة في أثر النمو الاقتصادي في المجتمع الأردني منذ السبعينات وحتى الثمانينات**، ط1، عمان، 1994، ص30.

[17] البنك المركزي، **التقرير السنوي العشرون**، 1993، ص60.

[18] وزارة التخطيط، **خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (86-1990)**، المطبعة الوطنية، عمان، 1990، ص38.

[19] البنك المركزي، **التقرير السنوي الثاني والثلاثون**، 1995، ص32.

[20] البنك المركزي، **التقرير السنوي التاسع عشر**، 1982، ص82.

[21] البنك المركزي ،**التقرير السنوي العشرون** ،1983،ص63.

[22] البنك المركزي، **التقرير السنوي الحادي والعشرون**، 1984، ص61.

[23] البنك المركزي، **التقرير السنوي السابع والعشرون**، 1990، ص64.

[24] البنك المركزي، **التقرير السنوي الحادي والثلاثون**، 1994، ص97 .

[25] محمد الهزايمه، **أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع التحويلية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1993، ص 110.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(26) محمد المجالي، مرجع سابق، ص64.

(27) موسى خميس، **اتجاهات التجارة الخارجية للأردن**، مجلة العمل، ع 36، 1986، ص ص64 –78.

(28) دائرة الإحصاءات العامة،**الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية**،1998،ص250.

(29) محمود الشعلان، **دراسة التوافق في الصادرات والواردات بين الأردن والبلدان العربية المجاورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، 1999، ص 123.

(30) Lant Pritcheh, **"Measuring Out Word Orientation in LDC'S: can it be Done?"** , Journal of development Economics, Vol. 49, (1994) p320.

(31) أحمد قاسم القاسم، **الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن**، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي ، دار السندباد، عمان ، 1996، ص247.

(32) نفس المصدر، ص 248.

(33) نفس المصدر ،ص ص248–249.

(34) أكرم كرمول،الصناعة الأردنية في مواجهة التحديات والمتغيرات،مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي ،دار السندباد ،عمان ،1996،ص ص 200–201.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

التحليل القياسي

4-1 مقدمة:

تحتل التجارة الدولية مكانة هامة في العلاقات الدولية، وذلك بسبب الدور الكبير الذي تلعبه التجارة في اقتصادات هذه الدول، وقد ظهرت الحاجة إلى تظافر الجهود في مجال التجارة الدولية في أعقاب ما حدث أثناء الكساد الكبير في الثلاثينيات، وبعد انصراف كل دولة إلى مكافحة البطالة داخل حدودها، و إقامة الحواجز الجمركية من أجل الاحتفاظ بأسواقها الوطنية لمنتجات مشروعاتها وحدها،وعزل الاقتصاد القومي عن الاقتصاد الخارجي بشتى أنواع وأساليب السياسة النقدية والتجارية .ولما كان للتجارة دور بالغ الأهمية على المستويين المحلي والدولي، فقد استخدمت العديد من النماذج الاقتصادية لوصف تدفقات التجارة الدولية، وبيان العوامل التي تؤثر عليها، وهذه النماذج لم تختلف فقط بالنسبة لدرجة تفاصيلها، بل كذلك إلى أهمية الأسس النظرية في استقصائها، وأحد هذه النماذج التي سنتحدث عنه هو نموذج الجاذبية.

كان أعظم نجاح في التجارة الدولية في عقد الستينات، اكتشاف نموذج الجاذبية **(Gravity Type Model)** ،وقد تم تطبيقه في ذلك الوقت على العديد من السلع والمنتجات التي تنتقل عبر الأقاليم والحدود الوطنية، تحت العديد من الظروف المختلفة . لكن ولسوء الحظ ، وعلى الرغم من الاستخدام الواسع والتقدير الذي لقيه النموذج إلى حد ما ، إلا أن استخدامه لاتخاذ السياسات المختلفة لاقى العديد من العراقيل والصعوبات ، بسبب محدودية خصائص هذا النموذج ، وعدم وجود البراهين والأسس النظرية لإثباته في ذلك الوقت(في الستينات)، فكان إدخاله كأداة في السياسة من أجل إعادة التوازن مثل ليس لها أي تفسير أو أساس نظري ، وكذلك استنتاجاته بخصوص أثر الضرائب عندما تتغير مع الزمن ليس لها أي أساس من الشرعية و الصحة[1]،إلى أن جاءت لاحقا العديد من الدراسات التي عملت على تطوير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا النموذج ،وإيجاد الإطار النظري له ،واشـــتقاق هـــذا النمـــوذج رياضيـــا ،ليصبـــح أكـــثر شمولية ،وبالتالي تكون نتائجه أكثر واقعية.

وفي هذا الفصل سنقوم بإعطاء فكرة عن نموذج الجاذبية ، ومدى استخدامه في التجـــارة الدولية لتحديد أهم العوامل التي تؤثر على حجم التجارة الخارجية ، ثم نبين سبب تســـميته بـــهذا الاسم ، ومن ثم نقوم بتقديم الإطار النظري للنموذج والمتغـــيرات التـــي يســـتخدمها النمـــوذج وأدبيات الدراسة ، وبعدها سنحاول بناء نموذج قياسي لتحديد العوامل التي تؤثـــر علـــى تجـــارة الأردن الخارجية ، ونحلل نتائج التقدير التي سنحصل عليها .

4-1-1 تسمية النموذج:

تعود بدايات استخدام هذا النموذج إلى عقد الستينات ، حيـــث اســـتخدم هـــذا النمـــوذج وبشكل واسع في التجارة الدولية لتفسير اتجاهات التجارة الثنائية بين الدول ،ويعتـــبر كـــل مـــن تينبرغن(Tinbergen) 1962 وفيهونين(Poyhonen) 1963 أول من طور نـــموذج قياســـي يقيس حجم التجارة الثنائية البينية ، وهذا النموذج يفسر تدفقات التجارة بين الـــدول كدالـــة فـــي دخول هذه الدول والمسافة بينهما كالأتي[2]:

$$X_{xy}= \frac{c_x Y_x^{a} \; c_y Y_y^{b}}{(1+c_{xy}D_{xy})^{r}} \qquad \text{.....(1)}$$

حيث أن :-

X_{xy} : مجموع الصادرات من الدولة x إلى الدولة y.

D_{xy} : المسافة بين الدولة x والدولة y .

Y_x : حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدولة x.

Y_y : حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدولة y .

وفي ضوء التشابه بين هذه المعادلة وقانون الجاذبية في الفيزياء[3] من حيث الشـــكل، جاءت تسمية هذا النموذج بهذا الاسم "**نموذج الجاذبية**" .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4-1-2 الإطار النظري للنموذج:

يفترض هذا النموذج أن التوازن في تدفق التجارة بين الدول يتحدد بالعرض والطلب في ظل ظروف المنافسة التامة . فطلب أي دولة على المستوردات ما هو إلا زيادة في الطلب على السلع و الخدمات عن المعروض منها داخليا، وأما عرض الصادرات فهو زيادة في عرض السلع و الخدمات عن حجم الطلب المحلي ،وعلى افتراض أن السلع المصنعة محليا والسلع المستوردة المشابهة لها بدائل كاملة ، فإن الطلب على المستوردات لأي دولة يكون دالة في الدخل الحقيقي لها والأسعار النسبية للمستوردات إلى الصادرات وأسعار عوامل الإنتاج، على أن أسعار عوامل الإنتاج تتحد أصلا بالموارد الطبيعية للدولة، ورأس المال والعمل والتكنولوجيا.

وكذلك فإن عرض الصادرات لأي دولة يعتمد على الإنتاج النهائي لها والأسعار النسبية للمستوردات إلى الصادرات وأسعار عوامل الإنتاج ، وبثبات الأسعار يتغير الإنتاج النهائي وبالتالي يتغير عرض صادرات هذه الدولة بتغير المصادر الفعالة فيها، أو بتغير درجة الاستغلال للمصادر المتاحة . وعند توازن العرض والطلب في ظل المنافسة ، تكون الأسعار العالمية متساوية (قبل إدخال تكاليف النقل والتعرفة الجمركية) ، فالأسعار التي تدفع لنفس السلعة تتغير في الدول المختلفة بسبب اختلاف تأثير العوامل الطبيعية والمصطنعة لعوائق التجارة، وذلك لأن التجارة بين أي بلدين لا تعتمد فقط على ظروف العرض والطلب، إذ أن هنالك أيضا عوائق التجارة بين البلدين ، وهذه العوائق تعمل على تقليل أو حتى تبطل الميزة النسبية، وبالتالي تظهر آثارها على أسعار المنتجين .

فبالنسبة للعوامل التي تؤثر على مستوى التجارة بين أي بلدين فهي كثيرة ومتعددة ،وهذه العوامل قد تكون إيجابية بحيث تساعد على تنشيط حجم التجارة بين البلدين ،أو سلبية بحيث تثبط قيام أي تبادل تجاري بينهما ،وهذه العوامل تضم تكاليف النقل ، والأفضلية أو التمييز التي تمنحها بعض الدول للدول الأخرى ، وهناك عوامل غير كمية لها دور كذلك في التأثير على حجم التجارة بين الدول ،كعائق اللغة ،أو إذا كانت الدولتين جارتين،كما وأن عوائق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التجارة بين أي بلدين ربما تختلف من جهتين ،فهي من جهة تعتمد على طبيعة السلعة ، وعلى الاتفاقات والترتيبات التجارية من جهة أخرى ،وهذه ليس شرطا أن تكون متبادلة بين الدول، بجانب هذه العوائق التي تحدد التجارة من دولة إلى أخرى ،فإن هنالك بعض العوائق والقيود التي تكون متساوية على جميع المستوردات بغض النظر عن مصدرها .

وإذاً فالتجارة بين أي بلدين تعتمد على عوامل العرض والطلب بينهما ، فتعتمد على عرض الدولة الأولى ، وعلى طلب الدولة الأخرى، وعلى العوامل التي تؤثر أو تحد من التجارة بينهما، وعند التوازن تكون التجارة بين الدولتين بشكل مبسط تعتمد على الإنتاج في الدولة المصدرة ، وعلى دخل الدولة المستوردة ،وعلى أية عوامل أخرى تؤثر على التجارة بين هاتين الدولتين ، وبذلك يمكن كتابة الشكل المبسط لنموذج الجاذبية كالاتي [4]:

$$T_{xy} = f(Y_y , Y_x , F_{xy}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن :-

T_{xy}: تمثل حجم التجارة بين الدولة x و y.

Y_x, Y_y : حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدولة x و y على التوالي.

F_{xy} : أي عامل من العوامل التي تؤثر على حجم التجارة بين الدولتين.

فنموذج الجاذبية بشكله المبسط هذا ، يفسر تدفق التجارة بين أي بلدين على أنه دالة في حجم الناتج المحلي لهما (عوامل العرض والطلب ،عرض الأولى وطلب الثانية)، وأية عوامل تؤثر على حجم التجارة بينهما ،بغض النظر عن طبيعة هذه العوامل ،أكانت عوامل إيجابية أم سلبية في التأثير على حجم التجارة .

هذا النموذج المبسط في المعادلة رقم (2) تم بحثه من قبل لينمان(Linnemann) [5] وأجرى عليه العديد من التطورات ، بحيث أضاف إليه متغير المسافة و عدد السكان ليعكس دور اقتصاديات الحجم ، وكذلك تم بحث- وبشكل مفصل - الأسباب التي اعتمد عليها في إدخال بعض المتغيرات إلى النموذج وحذف الأخرى منه ، كما وبين أن نموذج الجاذبية هذا يمكن اشتقاقه نظريا من نموذج ولاراس(Walarase) للتوازن العام[6] .وبذلك فإن حجم التجارة بين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أي بلدين (T_{xy}) ،يعتمد على حجم الناتج المحلي لهما (Y_x) ،(Y_y)وعلى المسافة (D_{xy}) بين البلدين ،والتي تعكس تكاليف النقل[7]، وكذلك على عدد السكان في البلدين(N_x,N_y)،وأي عوامل أخرى تؤثر على حجم التجارة بينهما (F_{xy}) ،وبالتالي يمكننا صياغة الإطار العام لنموذج الجاذبية كالآتي :

$$T_{xy} = f(Y_x, Y_y, N_x, N_y, D_{xy}, F_{xy}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وبأخذ اللوغريتم الطبيعي لكل متغير من متغيراتها تصبح الدالة كالآتي[8]:

$$LT_{xy}=a_0+a_1LY_x+a_2LY_y+a_3LN_x+a_4LN_y+a_5LD_{xy}+a_6LF_{xy}+V_{xy} \quad \ldots\ldots (4)$$

حيث أن :

V_{xy} : الخطأ العشوائي .

3-1-4 متغيرات النموذج :

أما بالنسبة للمتغيرات التي يحتويها النموذج فهي كثيرة ومتعددة، وسوف نتحدث بشيء من التفصيل -كلما اقتضى الأمر – عن كل متغير.

1-حجم الناتج المحلي :

إن الطلب على الصادرات تحدده مستويات الدخول في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية،فهي تعتمد (الصادرات) بشكل كبير على مستويات الدخول لمجموعة الدول التي تدخل معها في التجارة(الشركاء التجاريين)، وذلك لأن صادرات دولة ما ماهي إلا مستوردات للدول الأخرى ،وفي حالة الرفاه الاقتصادي لهذه الدول(أي عند ارتفاع مستويات الدخول لديها)، فإن حجم المستوردات لتلك الدول من هذه الدولة سيزداد، بمعنى أن الطلب على صادرات هذه الدولة سيزداد .

أما المستوردات ،فهي تمثل مشتريات المستهلكين المحليين من السلع والخدمات ،وتعتمد على حجم الدخل المحلي للدولة ،فبزيادة هذا الدخل للدولة ،ستزداد إمكانية الشراء من الخارج للسلع التي لا يوفرها الاقتصاد الوطني .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-عدد سكان الدول :

ومن المتغيرات الأخرى التي تؤثر على حجم التجارة هو عدد السكان ، فعدد السكان يحدد حجم السوق ، وبفرض وجود اقتصاديات الحجم ،فان زيادة عدد السكان يزيد من خطوط الإنتاج وبالتالي زيادة السكان تزيد من حجم السوق المحلي نسبة للسوق الخارجي، وبذلك تقل من عرض الصادرات ، فبزيادة عدد السكان في الدولة يزداد حجم السوق المحلي نسبة للسوق الخارجي، ويقل عرض الصادرات لتلك الدولة[9]. وبعض الباحثين افترضوا أن حجم السكان ليس له أي تأثير[10] ، كما أن بعض الدراسات التي استخدمت نموذج الجاذبية لم تتضمن عدد السكان ضمن متغيراتها[11].

3-المسافة :

كما أن للمسافة دور في التأثير على التجارة بين الدول، وتعتبر المسافة العائق الطبيعي للتجارة[12] ،وهي تمثل تكاليف النقل والوقت ، وقد يشكل إرتفاع تكاليف النقل عائقا دون انتقال السلع عبر الحدود ،رغم اختلاف تكاليف الإنتاج والأسعار ، لكن ارتفاع تكاليف النقل يلغي هذا الفارق في الأسعار وبالتالي يعمل على الحد من انتقال السلع بين الدول ، ولقياس أثر هذا العامل على التجارة يتم اللجوء إلى المسافة كبديل عن تكاليف النقل[13]، وخاصة عندما لا تتوفر معلومات عن تكاليف النقل[14].

4-عوامل أخرى :

وهنالك عدد آخر من العوامل التي تؤثر على حجم التجارة بين الدول،غير تلك التي ذكرناها سابقا ، وهذه العوامل إما أن تعيق انتقال السلع بين الدول وهذه كثيرة ومتعددة ،وإما أن تعمل على تسهيل انتقال السلع وبالتالي تساعد على التبادل التجاري الدولي . فالعوائق التي تواجه التجارة كثيرة ، فقد تكون عوامل كمية أو نوعية ، فالعوامل الكمية مثل الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع عند دخولها للبلد ،وهذه العوامل تكون آثارها سلبية على التجارة ،وقد تكون من الخطورة إذا ما بالغت الدول في استخدامها أن تعمل على إلغاء التبادل الدولي للسلع والخدمات ما بين الدول .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما بالنسبة للعوامل النوعية ، فإن استخدام هذا النموذج يمكننا من أن ندخل في التحليل متغيرات وهمية لتشخيص ظاهرة معينة ، والتي يصعب علينا قياسها[15]، فمثلا حتى نقيس تأثير تشابه الأذواق والمعرفة (أي هل لتشابه الأذواق والمعرفة بين الدول أثر) على حجم التجارة[16]،وهذه الأشياء لا نستطيع قياسها، لذلك نلجأ إلى إدخالها كمتغير وهمي يمثل إذا ما كانت هذه الدول التي نتاجر معها جار أم لا، لأن الدول المتجاورة تكون عادة متشابه في الأذواق والاتجاهات .

كما أن بوسعنا استخدام المتغير الوهمي لقياس أثر تشابه اللغة بين الدول (هل لتشابه اللغة بين الدول أثر على تنشيط حجم التجارة بينها)، أو إذا كانت بين هذه الدول أي اتفاقيات تجارية فيما بينها[17]، فتشابه اللغة بين الدول أو وجود اتفاقيات تجارية بينها، حتماً سيؤثر إيجابيا على العلاقات التجارية بين هذه الدول .

أما الأسعار(أسعار الصادرات وأسعار المستوردات)، فلا نستطيع أن ننكر دورها في التأثير على التجارة ،لكن عند اشتقاق هذا النموذج فإنه يفترض أن تكون الأسعار متساوية عند توازن العرض والطلب في ظل المنافسة ،وبذلك فالأسعار مستثناة من هذا النموذج لأنها تعمل فقط على المساواة بين العرض والطلب[18] .

وأخيرا فنموذج الجاذبية، يمكننا من قياس أثر جميع المتغيرات التي قد تؤثر على التجارة بين الدول سواء كانت متغيرات اقتصادية أو سياسية أو غيرها، حتى أنه في الدراسات الحديثة التي استخدمت نموذج الجاذبية تم إضافة العوامل المتعلقة بالشروط والتعليمات البيئية على تدفقات التجارة الخارجية بين الدول المختلفة[19].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-4 بناء النموذج لقياسي:

يمثل قطاع التجارة الخارجية في هيكل الاقتصاد الوطني الأردني أهمية كبرى ، إذ تلعب التجارة الخارجية دورا بالغ الأهمية في بنيان الاقتصاد الأردني، سواء من حيث الصادرات أو المستوردات وما تعكسه من تطورات في مجال الإنتاج والاستهلاك ،وما تحمله معها من تأثيرات متعددة على اقتصاد الدولة . فحجم التجارة الخارجية يبرز مستوى التطور في الهيكل الإنتاجي ، ومدى ارتباط الإنتاجية بالاقتصاد العالمي ، ودرجة اعتماد الاقتصاد الوطني على التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ،ومدى قدرة الاقتصاد على مواجهة الآثار التي تنشأ نتيجة الأزمات الخارجية .

والأردن شأنه شأن بقية الدول النامية ، حيث تواجه تجارته الخارجية الكثير من الصعوبات والمعوقات الخارجية والتحديات على المستويين الإقليمي والدولي ، ونظرا لما تواجهه تجارة الأردن الخارجية من العديد من العقبات والتحديات التي تحول دون إمكانية توسيع تجارته الخارجية ، وتلاؤمها مع نظام العولمة و الاقتصادات المفتوحة تجاريا ، وكذلك تحد من قدرتها على المنافسة دوليا ، وتمنع من وصولها إلى الكثير من الأسواق، لذلك سنقوم في هذه الدراسة بتحديد أهم العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية، ومعرفة مدى أثر وتأثير هذه العوامل على تجارته الخارجية، وذلك لتوجيه السياسات و الإجراءات التي يجب على الاقتصاد الوطني تبنيها من أجل السيطرة والحد من المستوردات الوطنية (خاصة الاستهلاكية) والتي تتسم بكبر حجمها ،وتشجيع الصادرات الوطنية القليلة مقارنة بالمستوردات و التي تتسم أيضا بضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

1-2-4 معادلة الجاذبية للصادرات الأردنية:

بينا سابقا أن نموذج الجاذبية بشكله العام والذي يفسر التجارة بين أي بلدين على أساس أنها تعتمد على حجم الناتج المحلي والمسافة بينهما ،وكذلك تعتمد على عدد السكان في البلدين، وأي عوامل أخرى تؤثر على حجم التجارة بينهما كالآتي :

$$T_{xy} = f(Y_x, Y_y, N_x, N_y, D_{xy}, F_{xy}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث أن :

T_{xy}: تمثل حجم التجارة بين الدولة x و y.

Y_x, Y_y : حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدولة x و y على التوالي.

N_x: عدد السكان في الدولة x.

N_y: عدد السكان في الدولة y.

D_{xy}: المسافة بين الدولة x و y.

F_{xy}: أي عامل من العوامل التي تؤثر على حجم التجارة بين الدولتين.

وبذلك فإن حجم التجارة بين أي بلدين يعتمد على حجم الناتج المحلي لهما ، فزيادة حجم الناتج المحلي يعني أن هناك وفرة في الإنتاج ،وإذا كان حجم الفائض (الوفرة) في الإنتاج أكبر من حجم الطلب الكلي ، فهذا يعني أن هنالك إمكانية لتصدير هذا الفائض للخارج ، وبذلك فإن تأثير حجم الناتج المحلي سيكون إيجابيا على الصادرات ، فزيادة حجم الناتج المحلي للدولة المصدرة يكون أثره إيجابيا على حجم صادراتها ، وكذلك فإن زيادة حجم الناتج المحلي للدولة المستوردة يعني أن هنالك إمكانية للاستيراد ،أي أن حجم الناتج المحلي للدولة المستوردة يكون أثره إيجابيا على حجم المستوردات أيضا (التي هي صادرات الدولة الأخرى).

وحسب هذا النموذج ، فإن الطلب على صادرات دولة ما تعتمد بشكل رئيسي على حجم الناتج المحلي للدولة المستوردة منها ، وعلى بعد تلك الدولة عنها ، الذي يعكس تكلفة النقل ، فكلما كانت المسافة كبيرة ، فهذا يعني أن تكلفة النقل أكبر ، وبالتالي فهي تزيد من أسعار هذه الصادرات وتقلل من تنافسيتها ، وبذلك فان تأثير هذا المتغير سيكون سلبيا على الصادرات .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كما أن عدد السكان في الدولة المستوردة قد يؤثر على حجم الصادرات إلى تلك الدولة، فنتوقع أن يزداد حجم الصادرات إلى الدول التي عدد سكانها قليل ، فلو افترضنا أن هنالك دولتين ،الدولة (1) وعدد سكانها كبير ،والدولة (2) وعدد سكانها قليل،فنتوقع أن تكون إمكانية التصدير للدولة (2) والتي عدد سكانها قليل أكبر من حجم الصادرات للدولة (1) والتي عدد سكانها كبير، لأنه حسب افتراضات هذا النموذج ، أنه كلما زاد عدد سكان الدولة يزداد حجم الناتج لها على فرض أن دالة الإنتاج تعتمد على العمل ورأس المال ، وبالتالي فإننا نتوقع أن تكون معلمة هذا المتغير سالبة ، لأن زيادة عدد سكان البلد الذي يصدر إليه تعني زيادة الإنتاج في ذلك البلد ، وبالتالي انخفاض مقدار طلبة الخارجي على السلع والخدمات من الدول الأخرى .

وفي هذه الدراسة سنضيف إلى هذا النموذج بالإضافة إلى المتغيرات التي ذكرناها سابقا ، ثلاثة متغيرات أخرى وهي، أولاً: متغير سعر الصرف للدينار الأردني:- فارتفاع سعر الصرف المحلي مقابل العملات الأجنبية ، فإن الصادرات المحلية تصبح أسعارها مرتفعة مقابل الأسعار الخارجية التنافسية ، ولذلك فإن الطلب على الصادرات المحلية سوف ينخفض ، أما في حال انخفاض سعر الصرف المحلي مقابل العملات الأجنبية ، فإن أسعار الصادرات تصبح منخفضة مقارنة بالأسعار الخارجية ، ولذلك يزداد الطلب على الصادرات المحلية .

والمتغير الثاني (**Zij**)، وهو يقيس مستوى الاختلاف الاقتصادي بين الأردن وبين تلك الدول ويمكننا قياسه على النحو التالي[20]:

$$\mathbf{Zij} = (\text{Log } \mathbf{GDP}_i - \text{Log } \mathbf{GDP}_j)^2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)^{(21)}$$

حيث أن :- **GDP** الدخل الفردي للدولة .

i:الأردن .

j :الدول الأخرى المشتركة معه بالتجارة.

فبتقارب المستوى الاقتصادي بين الدول ، تتشابه هياكل أسواقها واحتياجاتها ، وبتالي يزداد حجم التبادل التجاري بينها ، وباختلاف المستوى الاقتصادي بين الدول ينخفض مستوى التبادل التجاري فيما بينها ،لذلك نتوقع أن تكون معلمة هذا المتغير سالبة .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما المتغير الثالث فهو متغير وهمي ويعطى قيمة (1) عندما تكون الدولة التي نصدر لـــها دولة عربية ، وقيمة صفر إذا كانت الدولة غير عربية ، ومن خلال هذا المتغير يمكننـــا قيـــاس مدى ارتباط صادرات الأردن بالدول العربية ، وخصوصا إذا ما علمنا أن أكـــثر مـــن نصـــف صادرات الأردن تذهب للدول العربية ، وعليه نتوقع أن تكون معلمة هذا المتغير موجبة .

وبذلك يمكننا صياغة معادلة الجاذبية للصادرات الأردنية كالاتي :-

$$X_{ij} = f(Y_j, N_j, D_{ij}, E_{ij}, Z_{ij}, H_i) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

حيث أن :-

X_{ij} :- حجم الصادرات الأردنية لكل دولة مشتركة معه بالتجارة .

Y_j :- حجم الناتج المحلي لكل دولة يصدر إليها الأردن .

N_j :- عدد السكان لكل دولة يصدر إليها الأردن .

D_{ij} :- المسافة بين الأردن وبين كل دولة يصدر إليها الأردن .

E_{ij} :- سعر صرف الدينار الأردني مقابل عملة كل دولة يصدر إليها الأردن .

Z_{ij} :- مستوى الاختلاف الاقتصادي بين الأردن وبين كل دولة يصدر إليها الأردن .

H_i :- متغير وهمي يمثل إذا كانت الدولة التي يصدر لها الأردن دولة عربية .

وبأخذ اللوغريتم الطبيعي لكل متغير تصبح المعادلة كالأتي :-

$$LX_{ij} = a_0 + a_1 LY_j + a_2 LN_j + a_3 LD_i + a_4 E_{ij} + a_5 Z_{ij} + a_6 H_i + V_{ij} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

حيث أن :-

V_{ij} : المتغير العشوائي.

ومن المتوقع أن تكون قيمة المعلمات كالآتي:

$a_1, a_6 > 0$, $a_2, a_3, a_4, a_5 < 0$.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4-2-2 معادلة الجاذبية للمستوردات الأردنية: -

يفترض نموذج الجاذبية أن العوامل التي تؤثر على الصادرات هي نفس العوامل التي تؤثر على الواردات، لذلك سنبقي نفس المتغيرات التي وضعناها في معادلة الصادرات في معادلة المستوردات كالاتي :-

$$LM_{ij} = a_0 + a_1 LY_j + a_2 LN_j + a_3 LD_{ij} + a_4 E_{ij} + a_5 Z_{ij} + a_6 H_i + V_{ij} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

حيث أن:-

LM_{ij}:- حجم المستوردات الأردنية من كل دولة.

ومن المتوقع أن تكون قيمة المعاملات كالآتي :-

$a_1, a_4, a_6 > 0$, $a_2, a_3, a_5 < 0$.

4-2-3 تقدير معادلة الجاذبية للصادرات الأردنية: -

تمثل المعادلة رقم (8) معادلة الجاذبية للصادرات الأردنية التي سيتم تقديرها للفترة (1985-1995) وهذه المعادلة تبين لنا مدى تأثر الصادرات الأردنية بالعوامل التي تحتويها في كل سنة من سنوات الدراسة، وذلك لأن التحليل المقطعي الذي يوفره النموذج، يمكننا من دراسة أثر هذه العوامل على صادرات الأردن لهذه الدول في سنة معينة، ولذلك فإن هذا النموذج يبين لنا تأثير هذه العوامل على صادرات الأردن لهذه الدول ولكل سنة من سنوات الدراسة، وبالتالي فهو يمكننا من عزل تأثير هذه العوامل على الصادرات لكل سنة عن السنوات الأخرى.

نلاحظ من الجدول رقم (4-1) أن معلمة المسافة(المسافة بين الأردن وبين كل دولة يصدر إليها) جاءت سالبة وذات دلالة إحصائية جيدة في معظم سنوات الدراسة، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية، وهي تشير إلى العلاقة العكسية بين حجم الصادرات والمسافة، فزيادة المسافة يعني زيادة في تكاليف النقل، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وتقلل من منافستها السعرية.

لذلك نجد أن صادرات الأردن تنخفض كلما زادت المسافة بين الأردن وبين تلك الدول التي يصدر إليها، لأن صادرات الأردن معظمها مواد أولية وسلع استهلاكية ، وهذه السلع تكون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (4-1)

نتائج تقدير معادلة الجاذبية للصادرات الأردنية

خلال الفترة (1985-1995)

year	Constant	LD_{ij}	LY_j	LN_j	LE_{ij}	LZ_{ij}	H_i	F	R^2
1985	3.5 (1.4)***	-0.17 (-0.6)	-0.4 (-1.9)**	0.4 (2)**	0.02 (2.9)*	-0.1 (-0.7)	0.1 (0.2)	4.4	0.56
1986	-1.4 (-0.8)	-0.2 (-1.3)*	0.1 (1.2)	0.3 (3.4)*	0.2 (3)*	-0.8 (-1.07)	0.8 (2)**	9.8	0.84
1987	-0.4 (-1.5)***	-0.03 (-0.01)	0.09 (0.4)	0.6 (3.5)*	0.3 (3.6)*	-0.2 (1.3)***	3 (4.2)*	8.9	0.71
1988	-2.3 (-1.3)***	0.2 (1.4)***	-0.08 (-0.8)	0.4 (4)*	0.16 (2.6)*	-0.08 (-0.6)	0.8 (2.5)**	6	0.7
1989	11.2 (3.2)*	-0.9 (-3)*	-0.4 (-2)*	0.9 (4.2)*	-0.06 (-0.6)	0.2 (1.7)*	0.2 (0.3)	5.7	0.6
1990	7.9 (4)*	-0.8 (-4.8)*	-0.2 (-2.9)*	0.8 (7.4)*	0.04 (0.8)	0.2 (4.3)*	1.7 (4.5)*	14	0.81
1991	5.9 (1.4)**	-0.1 (-0.4)	-0.6 (-2.3)**	0.9 (3.8)*	0.1 (1.1)	0.3 (2.1)**	1.2 (1.2)	3.4	0.47
1992	6.8 (2.8)*	-0.3 (-1.3)***	-0.3 (-2.4)**	0.5 (3.3)*	0.4 (0.5)	0.13 (0.7)	-0.7 (-1.4)***	4.2	0.56
1993	-7.8 (-3.2)*	0.7 (2.7)**	0.09 (0.9)	0.6 (2.8)*	0.06 (0.9)	-0.5 (-3.5)*	1.1 (2.3)**	3.9	0.73
1994	0.2 (0.06)	-0.3 (-0.9)	0.1 (1.5)***	0.08 (0.4)	0.08 (0.7)	0.3 (2)**	2.5 (2.4)**	3.6	0.63
1995	-4.6 (-0.9)	-0.2 (-1.09)	0.5 (2.1)**	0.1 (1.4)	0.1 (1)	0.4 (4)*	2.9 (2.7)**	4.9	0.89

* ذات دلالة إحصائية على مستوى 1% .

** ذات دلالة إحصائية على مستوى 10% .

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى 20% .

**** تم قبول النتائج على مستوى20% بسبب وجود فارق كبير بين الأردن وبين الدول الأخرى المشتركة معه في التجارة ،من حيث حجم الناتج المحلي وحجم الصادرات والمستوردات ومستوى التنمية وغيرها،أدى هذا إلى تشتت النتائج وبالتالي سوف نقوم بقبول النتائج على مستوى 20% .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منافستها عادة في الأسعار، لأن أسعارها محددة وثابتة في السوق الدولي، ولذلك نجد أن معظم صادرات الأردن تتجه للدول القريبة حتى تتجنب مسألة تكاليف النقل.

أما بالنسبة لمعلمة حجم الناتج المحلي للدول التي يصدر لها الأردن ، فقد كانت سالبة لمعظم سنوات الدراسة، وهي مخالفة لما تشير إليه النظرية الاقتصادية، فالنظرية الاقتصادية تشير إلى أن زيادة حجم الناتج المحلي في الدولة يعني أن هنالك زيادة في الدخل، وبذلك تزداد مقدرتها على الشراء من الخارج،و تفسير الإشارة السالبة هنا انه بزيادة الدخل في تلك الدول فلن تكون الصادرات الأردنية قادرة على تلبية هذه الاحتياجات بسبب ضيق القاعدة التصديرية في الأردن ،وصغر حجمها بالنسبة لدول العالم (الشركاء التجاريين)وخاصة المتقدمة التي تتسم بضخامة صادراتها ودخولها المرتفعة ،بالإضافة إلى عدم قدرة الصادرات الأردنية على منافسة الصادرات العالمية التي تعتبر السلع البديلة والمنافسة للصادرات الأردنية.

وبالنسبة لعدد سكان الدول التي يصدر لها الأردن ، فإن معلمة هذا المتغير جاءت موجبة وذات دلالة إحصائية جيدة، أي أنه كلما كان عدد سكان الدول التي يصدر الأردن لها كبيراً، زاد مقدار صادرات الأردن لتلك الدول، لأن زيادة عدد السكان في تلك الدول تعني زيادة في الطلب، وزيادة الطلب تعني وجود سوق كبير، لذلك تصبح إمكانية التصدير إليهم أفضل.

أما تأثير سعر الصرف للدينار على الصادرات، فالعلاقة بين سعر الصرف والصادرات بالأصل علاقة عكسية، فارتفاع سعر الصرف المحلي مقابل العملات الأجنبية، فإن الصادرات المحلية تصبح أسعارها مرتفعة مقابل الأسعار الخارجية التنافسية وبالتالي فإن الطلب على الصادرات المحلية سوف ينخفض، وهنا نجد أن معلمة سعر الصرف لم تكن تحظى بأي دلالة إحصائية بعد عام 1989، حيث قامت السلطات النقدية باتباع سعر صرف ثابت للدينار الأردني ،وبذلك لم يعد لسعر صرف الدينار أي تأثير على صادرات الأردن ما دام أن سعر الصرف للدينار الأردني ثابت .

أما بالنسبة للاختلاف في مستوى التنمية بين الأردن وبين الدول التي إليها يصدر ، فقد كانت معلمته لا تتمتع بأي دلالة إحصائية حتى أواخر الثمانينات، أما في فترة التسعينات فقد كانت معلمة هذا المتغير موجبة وذات دلالة إحصائية، مما يدل على أنه كلما زاد مستوى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاختلاف في التنمية بين الأردن وبين الدول التي يصدر لها، زاد حجم الصادرات الأردنية لتلك الدول. فمستوى الاختلاف في التنمية يعتمد على الدخل الفردي في كلا البلدين، وزيادة مستوى الاختلاف في التنمية بين الأردن وبين تلك الدول يعني أن الدخل الفردي لتلك الدول قد ارتفع، وارتفاع الدخل الفردي لتلك الدول يزيد من طلبهم على السلع والخدمات وبذلك تزداد مقدرتهم على الاستيراد من الأردن.

أما المتغير الوهمي فقد كانت معلمة هذا المتغير موجبة لمعظم سنوات الدراسة، رغم أنها لم تحظى بدلالة إحصائية في بعض السنوات، والإشارة الموجبة هنا تعني أن صادرات الأردن تتأثر إيجابياً كون الدولة التي يصدر إليها دولة عربية، وهذا عائد كون أن أكثر من نصف صادرات الأردن تذهب للدول العربية، وهذا ما شاهدناه عند حديثنا عن التوزيع الجغرافي للصادرات في الفصل الثالث من الدراسة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

4-2-4 تقدير معادلة الجاذبية للمستوردات الأردنية:

يبين الجدول رقم (4-2) نتائج تقدير المعادلة رقم (9) الخاصة بمعادلة الجاذبية للمستوردات الأردنية للفترة (1985-1995)، حيث جاءت جميع معلمات النموذج بشكل عام مطابقة للنظرية الاقتصادية.

فبالنسبة لمعلمة المسافة (المسافة بين الأردن وبين كل دولة يصدر إليها) فقد كانت سالبة وذات دلالة إحصائية لجميع سنوات الدراسة، وهي بذلك مطابقة للنظرية الاقتصادية، فكلما زادت المسافة بين الأردن وبين الدول التي يستورد منها، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكاليف النقل مما ينعكس بالزيادة على أسعار السلع المستوردة، وبذلك ينخفض مقدار استيراد الأردن من هذه الدول.

أما معلمة حجم الناتج المحلي للدول التي يستورد منها الأردن ، فقد كانت موجبة وذات دلاله إحصائية (على مستوى 1%) لجميع سنوات الدراسة، وهي بذلك مطابقة لما تشير إليه النظرية الاقتصادية، فزيادة حجم الناتج المحلي للدول التي يستورد منها الأردن يعني أن هنالك زيادة في الإنتاج وبالتالي تزداد إمكانية الاستيراد من تلك الدول. كما وتدل كذلك على أنه كلما كان حجم الناتج المحلي للدولة التي يستورد الأردن منها كبيراً، كانت حصة الاستيراد من ذلك البلد كبيرة. ولذلك نجد أن جزءاً كبيراً من مستوردات الأردن تأتي من الدول المتقدمة والصناعية لأن معظم مستوردات الأردن هي عبارة عن الآلات والمعدات والمواد الكيماوية والمصنعة التي توفرها اقتصادات تلك الدول.

وجاءت معلمة عدد السكان للدول التي يستورد منها الأردن سالبة، وذات دلالة إحصائية في معظم سنوات الدراسة – ما عدا بعض السنوات لم تكن ذات معنوية إحصائية – وهي تدل على أن مستوردات الأردن تقل كلما زاد عدد سكان الدول التي يستورد منها، لأن زيادة عدد السكان في تلك الدول تزيد من طلبهم على السلع والخدمات وبالتالي يقلل من عرض الصادرات لتلك الدول، وبذلك تنخفض مستوردات الأردن من ذلك البلد.

أما بالنسبة لسعر الصرف للدينار وتأثيره على المستوردات ، فالنظرية الاقتصادية تدل على أن العلاقة القائمة بينهما علاقة طرديةُ، بمعنى أن زيادة سعر الصرف للدينار (تحسن قيمة العملة)، فإن سعر المستوردات تصبح أرخص عما كانت عليه من قبل، وبذلك يزداد حجم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(2-4)

نتائج تقدير معادلة الجاذبية للمستوردات الأردنية

خلال الفترة (1985-1995)

year	constant	LD_{ij}	LY_j	LN_j	LE_{ij}	LZ_{ij}	H_i	F	R^2
1985	-2.9 (1.7)*	-0.6 (-4)*	1.2 (10.4)*	-0.5 (-5.4)*	-0.3 (-0.5)	-0.08 (-0.9)	-1.4 (-3.5)*	28	0.87
1986	-3.3 (-1.9)*	-0.6 (-3.8)*	1.1 (8.9)*	-0.3 (-3.2)*	0.07 (1.2)***	-0.12 (-1.7)**	-0.4 (-1.1)	22	0.84
1987	-3.8 (2.1)*	-0.6 (-4)*	1.1 (7.1)*	-0.2 (-1.7)*	0.07 (1.3)***	-0.2 (-2.4)*	0.4 (1.1)	18	0.89
1988	-7.1 (-4.3)	-0.2 (-1.5)**	1.2 (11.2)*	-0.5 (-4.8)*	-0.07 (-1.3)***	-0.5 (-1.8)*	1.4 (2.7)*	24	0.86
1989	-2.4 (-1.2)	-0.7 (-5.1)*	1.03 (8)*	-0.3 (-3.2)*	0.03 (0.7)	-0.08 (-0.7)	-0.6 (-1.7)**	15	0.82
1990	-1.7 (-0.7)	-0.2 (-1.5)**	0.6 (3.7)*	-0.05 (-0.3)	-0.07 (-1.2)	-0.05 (-0.05)	-0.6 (-1.2)	10	0.72
1991	1 (0.8)	-0.3 (-3.4)*	0.3 (3.6)*	0.1 (2.1)*	0.02 (0.06)	0.2 (3.3)*	-3.8 (-0.01)	22	0.85
1992	-2.3 (-1.8)*	-0.3 (-3.1)*	0.7 (8.6)*	-0.04 (-0.5)	-0.09 (-0.2)	-0.1 (-1.4)***	-0.2 (-0.7)	41	0.91
1993	-2.8 (0.3)	-0.4 (-3.5)*	0.8 (9.3)*	-0.07 (-0.4)	0.01 (0.4)	-0.1 (-1.5)***	0.1 (0.4)	25	0.88
1994	0.03 (0.02)	-0.5 (-4.2)*	0.6 (5)*	0.1 (1)	0.02 (0.5)	0.1 (1)	-0.1 (-0.4)	25	0.86
1995	-2.6 (-2.6)*	-0.4 (-6.1)*	0.8 (13.3)*	-0.1 (-1.7)*	0.03 (1.2)	-0.6 (-1.5)***	0.2 (0.1)	39	0.91

* ذات دلالة إحصائية على مستوى 1% .

** ذات دلالة إحصائية على مستوى 10% .

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى 20% .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستوردات كلما تحسن سعر الصرف، أما هنا فإننا نرى أن معلمة سعر صـــرف الدينـار لـم تتمتع بأي دلالة إحصائية بعد عام 1989، ويعود ذلك للسبب الذي ذكرناه سابقاً وهو ثبات سـعر الصرف للدينار الأردني لأن السلطات النقدية في الأردن تتبع سعر صـــرف ثـابت ، وبالتـالي أصبح سعر الصرف ليس له أي تأثير على حجم المستوردات الأردنية من باقي دول العالم.

أما المعلمة الخاصة بمستوى الاختلاف الاقتصادي بين الأردن وبين الدول التي يســـتورد منها، فقد كانت سالبة لمعظم سنوات الدراسة وذات دلالة إحصائية- ما عدا في بعض السـنوات- وهي تدل على أنه كلما زاد مستوى الاختلاف الاقتصادي بين الأردن وبين تلك الدول انخفضـت مستوردات الأردن من تلك الدول، لأن انخفاض مستوى الدخل الفردي في الأردن، سوف يقلـــل من حجم الطلب، وبالتالي تنخفض مقدرته على الاستيراد من الخارج.

وأخيراً جاءت معلمة المتغير الوهمي الذي يمثل مستوردات الأردن من الدول العربية مـــن دون أي دلالةُ إحصائية، وهذا يعني أن مستوردات الأردن لا ترتبط بالدول العربيـــة، فمعظـم مستوردات الأردن تأتي من دول أوروبا وأمريكيا وغيرها من الدول المتقدمة، وانخفاض حجـــم المستوردات الأردنية من الدول العربية لأنها لا تلبي حاجاتـــه مـــن السـلع المصنعـــة والآلات والمعدات وبالتالي يضطر الأردن لاستيرادها من الدول الغربية وهذا ما وجدناه كذلك في الفصـل الثالث من الدراسة عند حديثنا عن التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-4 هوامش الفصل الرابع

(1) James E Anderson: "**A Theoretical Foundation for Gravity Equations**". American Economic Review, Vol. 69 (1970), P 106.

(2)Peter B. Kenen & Ronald Jones. W: "**Hand Book of International Economics**". North- Holland, Vol .1(1984), p. 503.

(3) حيث ينص قانون الجاذبية في الفيزياء على أن قوة الجـــذب بين أي جسمين تتناسب طرديـــاً مع حجـــم كل منهما وعكسيا مع مربع المسافة بينهما.

(4)Vincent J. Geraci & Wilfried Prewo: "**Bilateral Trade Flows And Transport Costs**". Review of Economics And Statistics, 59 (Feb.1977), p68.

(5)Hans Linnemann: "**An Econometric Analysis of International Trade flows**". North Holland Publishing Company, Amsterdam, (1966).

(6) ظهرت أكثر من دراسة لاشتقاق نموذج الجاذبية وبطرق مختلفة، وعلى سبيل المثال أنظر :

- James E. Anderson. (1970) op, cit. pp105-116.
- Jeffry H. Bergstand, "**The Gravity Equation in International Trade: some Microeconomic Foundation And Empirical Evidence**". Review of Economics & Statistics, vol. 67 (Aug. 1985), pp 474-481.
- Jeffery H. Bergstand: "**the Generalized Gravity Equations, Monopolistic Competition, And the Factor Proportions Theory in International trade**". Review of Economics& Statistics, vol. 71 (1989), pp. 143-153.

(7) سيتم الحديث عن المسافة واستخدامها كبديل عن تكاليف النقل لاحقا عند الحديث عن متغيرات النموذج.

(8) لغايات التقدير ،تكون المعادلة خطية ب اللوغريتم الطبيعي لكل متغير ،حول هذا الموضوع راجع:-

Vincent J. G & Wilfried p(1977) op, cit. p 69.

(9)Norman D. Aitken: "**The Effect of The EEC and EFTA on European Trade: A Temporal Cross Section Analysis**". American Economic Review, 63 (Dec. 1973), pp 881-892.

(10)Jacob A. Bikker: "**An International Trade Flow Model With Substitution An Extension of the Gravity Model**". Kyklos, Vol. 40 (1987), p 315.

(11) راجع :

- Vincent J. G. and Wilfried. P (1977) op, cit. PP 67-74.
- Jeffrey H . B (1985) op, cit. pp 474-481.
- Mathilde Maurel and Guillaume Cheikbossian: "**The New Geograhy of Eastern European Trade**". Kykols. Vol. 51 (1998), pp 45 – 71.

(12)Norman D. Aitken. (1973) op, cit. p 882.

(13)James E. Anderson. (1970) op, cit. p 106.

(14) لمعرفة المزيد حول كيفية حساب تكلفة النقل راجع:

Vincent J. G & Wilfried. p (1977) op, cit. pp 69 – 70.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[15]Norman D. Aitken (1973) op, cit. p 883.

[16]Ibid, p 882.

[17]Vincent J. G & Wilfried .p(1977) op, cit. p 69.

[18]Jeffery H. B (1985) op , cit. p 474.

[19] Cess van Beers & Jeroen C.J. M. vanden Bergh: "**An Empirical Multicountry Analysis of the Impact of Environmental Regulations on Foreign Trade Flow**". Kykols. Vol. 50 (1997), pp 29 – 46.

[20]Arie Arnon, Avia Spivak & j. Weinblatt: **"The Potential for Trade between Israel, The Palestinians and Jordan"**. The World Economy, 19 ,(Jan. 1996). P132.

[21] التربيع هنا حتى نتخلص من القيم السالبة ،ومن ثم نأخذ اللوغريتم الطبيعي لهذا المتغير .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن أن نقسمها إلى قسمين :

1)**نتائج عامة** : وهي نتائج تحليل حجم التجارة الخارجية والتوزيع الجغرافي والتركيب السلعي لتجارة الأردن الخارجية للفترة (1980-1998)وهذه النتاج يمكن أن نجملها بما يلي:

أ- إن التجارة الخارجية تلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، حيث تعتبر أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم، كما وتعمل مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي، وتعمل على رفع مستوى الرفاه الاقتصادي لهذه الدول.

ب- تتصل التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية بعلاقة وثيقة جداً، كونها الوسيلة الرئيسية لتوفير ما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية من مواد خام ووسيطة ورأسمالية للمضي في عملية التنمية، وكذلك لإيجاد أسواق جديدة للإنتاج المتحقق بفضل عملية التنمية لتصريف الفائض عن حاجة السوق المحلي وبالتالي توفير العملات الصعبة لتغطية قيمة المستوردات.

ج- إن أهمية التجارة الخارجية للأردن نابعة من حاجة الأردن للاستيراد لتوفير السلع والخدمات الضرورية، وذلك بسبب عدم قدرة الاقتصاد الأردني على توفيرها، كما وتعتبر الصادرات الوسيلة الرئيسية لتسويق الفائض حيث تشكل أثمان هذه الصادرات المورد الرئيسي للأردن من العملات الصعبة.

د- تطور حجم التجارة الخارجية الأردنية وبشكل ملحوظ، فقد ارتفع حجمها من (836) مليون دينار عام 1980 إلى (3760) مليون دينار عام 1998، شكلت ما نسبته (73.3%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (80-1998)، وارتفاع هذه النسبة دليل على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الأردني من جهة، كما أن ارتفاع هذه النسبة يحمل بطياته

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العديد من المحاذير والخطر، لأنه يجعل الاقتصاد أكثر حساسية إزاء التقلبات الاقتصادية الدولية من جهة أخرى.

هـ- ارتفعت حصة الفرد من التجارة الخارجية من (378) دينار عام 1980 إلى (783) دينار عام 1998، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية خلال الفترة (80-1998) حوالي (620) دينار، وهذا الارتفاع في نصيب الفرد من التجارة الخارجية ناجم عن الارتفاع في نصيب الفرد من المستوردات في تلك الفترة، فقد وصل متوسط نصيب الفرد من المستوردات حوالي (488) دينار بينما كان متوسط نصيب الفرد من الصادرات (142) دينار فقط.

و- شهدت الصادرات الأردنية تطوراً ملموساً خلال الفترة (80-1998)، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الأردنية من (120) مليون دينار عام 1980 إلى (1046) مليون دينار عام 1998، وبمتوسط نمو سنوي بلغ (14.7%)، وكان معدل نمو الصادرات في فترة الثمانينات (21.3%) مقابل (8%) فقط في فترة التسعينات، وبذلك فإن حجم الصادرات الأردنية قد تضاعف حوالي (4.5) مرة في الثمانينات بينما تضاعف حجم الصادرات حوالي مرتين فقط في فترة التسعينات.

ز- ارتفعت قيمة المستوردات الأردنية من (715) مليون دينار عام 1980 إلى (2714) مليون دينار عام 1998 وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (9%)، وكان معدل نمو المستوردات في فترة الثمانينات حوالي (7.5%) مقابل معدل نمو (10.3%) في التسعينات، وهذا يعكس الدور الكبير الذي تلعبه المستوردات في الاقتصاد الوطني من حيث تلبيتها لمتطلباته الاستهلاكية والتنموية على حد سواء.

ح- انخفاض نسبة الصادرات الوطنية إلى الناتج المحلي، حيث بلغت بالمتوسط (16.3%) رغم تحقيق الصادرات معدل نمو بلغ حوالي (14.7%) خلال الفترة (80-1998)، وبالمقابل نجد ارتفاع نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت بالمتوسط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(57%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن جزءا كبيرا من الدخل المحلي يذهب لشراء السلع والخدمات التي يعجز الاقتصاد الوطني عن توفيرها.

ط- يعاني الميزان التجاري الأردني من عجز مزمن طيلة فترة الدراسة، حيث تعتبر سمة العجز في الميزان التجاري من سمات الاقتصاد الأردني، وقد ارتفع حجم هذا العجز من (595.8) مليون دينار عام 1980 إلى (1668) مليون دينار عام 1998 ليشكل ما نسبته (40%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، ويعود هذا الارتفاع في حجم العجز نتيجة ارتفاع حجم المستوردات مقارنة مع حجم الصادرات الوطنية، وجاءت هذه الزيادة في حجم المستوردات الأردنية نتيجة التوسع في استيراد متطلبات التنمية الاقتصادية من السلع الرأسمالية والأولية بالإضافة إلى زيادة حجم المستوردات الاستهلاكية.

ي- يشير التركيب السلعي للصادرات الأردنية إلى أن الصادرات من المواد الخام احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للصادرات، حيث شكلت ما نسبته (58.7%) من إجمالي الصادرات خلال الفترة (80-1998)،وجاءت الصادرات من السلع الاستهلاكية لتشكل ما نسبته (37.8%) من إجمالي الصادرات لتحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، وبذلك فإن المواد الخام والسلع الاستهلاكية تشكلان ما نسبته (97.4%)من إجمالي الصادرات الأردنية.

ك- تشكل المستوردات من المواد الخام المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية من إجمالي المستوردات الوطنية، حيث شكلت ما نسبته (45.1%) من إجمالي المستوردات خلال الفترة (80-1998). وقد ارتفعت نسبة المستوردات من المواد الخام من (37.2%) في فترة الثمانينات إلى (54%) في فترة التسعينات، ويعزى هذا الارتفاع في حجم المستوردات من المواد الخام لتزايد الحاجة لاستيراد المواد الخام والوسيطة اللازمة للمشاريع الاقتصادية المختلفة، وبالمقابل يلاحظ أن نسبة الاستيراد من السلع الاستهلاكية انخفضت من (35.6%) من إجمالي المستوردات في فترة الثمانينات إلى (24.8%) في فترة التسعينات وبقيت بالمرتبة الثانية بعد المستوردات من المواد الخام، ويعود هذا الانخفاض في الأهمية النسبية

© Arabic Digital Library Yarmouk University

للمستوردات من هذه السلع إلى التغير الذي طرأ على تركيبة الاقتصاد الأردني والتركيز على التصنيع وإحلال المنتجات الصناعية محل المستوردات.

ل- أما التوزيع الجغرافي للصادرات، فيلاحظ أن الجزء الأعظم من الصادرات الأردنية تذهب لأسواق الدول العربية، حيث شكلت ما نسبته (48.2%) من إجمالي صادرات الأردن خلال الفترة (80-1998) وتتركز معظم هذه الصادرات في السلع الاستهلاكية الزراعية، يليها من حيث الأهمية النسبية الهند، حيث بلغت نسبة الصادرات للهند خلال نفس الفترة حوالي (12.4%)من إجمالي صادرات الأردن،ثم الدول الأوروبية بنسبة بلغت (11.4%)، وبالتالي فإن حوالي (70%) من صادرات الأردن تتجه إلى الدول العربية والهند والدول الأوروبية.

ويلاحظ أن الصادرات الأردنية قد سادها نوع من التنوع الجغرافي مؤخراً، حيث ارتفعت نسبة صادرات الأردن إلى بقية دول العالم من (14.9%) في فترة الثمانينات إلى (34.1%) في فترة التسعينات لتشكل ما نسبته (23.3%) من مجمل صادرات الأردن خلال الفترة (80-1998).

م- أما التوزيع الجغرافي للمستوردات، فيلاحظ أن (41%) من مستوردات الأردن كمعدل سنوي للفترة (80-1998) كانت من الدول الأوروبية، بينما كانت صادرات الأردن لتلك الدول لم تتعد (11.4%) من مجمل الصادرات الأردنية، وتأتي مستوردات الأردن من الدول العربية بالمرتبة الثانية بمعدل سنوي بلغ (22.8%)، بينما تأتي مستوردات الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الثالثة وبمعدل سنوي (11.4%)، ثم تأتي بعدها اليابان وبمعدل سنوي بلغ حوالي (5.7%) من إجمالي المستوردات الأردنية.

ن- هنالك بعض المشاكل التي تواجه قطاع التجارة الخارجية الأردنية ومنها: ارتفاع تكلفة تمويل التجارة الخارجية وعدم كفاءة الجهاز المصرفي بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى ذلك فإن النظام الجمركي يعاني من بعض الثغرات في تطبيقه مع ارتفاع معدل التعرفة الجمركية خصوصاً وأن الأردن يعتمد بشكل كبير على المستوردات للحصول على السلع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لإشباع رغباته الاستهلاكية وكذلك يعتمد على المستوردات للحصول على السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لمشاريعه الإنتاجية.

وأخيراً فإن مشكلة الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية تحرم المنتجات الأردنية من دخول أجواء المنافسة العالمية التي أصبحت تركز على النوع والجودة أكثر من الأسعار.

2) **نتائج خاصة** : لقد بينت الدراسة ومن خلال تقدير معادلات الجاذبية للتجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة (85-1995) إلى أن تأثير العوامل المستخدمة في النموذج على صادرات ومستوردات الأردن كانت كالتالي:

أ- لقد وجدت الدراسة أن صادرات ومستوردات الأردن كانت تنخفض كلما كانت الدولة التي يصدر أو يستورد منها الأردن بعيدة عنه (المسافة بين الأردن وبين تلك الدولة كبيرة)، لأن زيادة المسافة تعني زيادة في تكاليف النقل وبالتالي ارتفاع الأسعار،ولذلك سيكون تأثيرها سلبيا على حجم التجارة بشكل عام .

ب- إن العلاقة بين صادرات الأردن وحجم الناتج المحلي للدول التي يصدر إليها الأردن علاقة عكسية ،أي أنه بزيادة الدخل في تلك الدول فلن تكون الصادرات الأردنية قادرة على تلبية هذه الاحتياجات بسبب ضيق القاعدة التصديرية في الأردن ،وصغر حجمها بالنسبة لدول العالم (الشركاء التجاريين)وخاصة المتقدمة التي تتسم بضخامة صادراتها ودخولها المرتفعة ،بالإضافة إلى عدم قدرة الصادرات الأردنية على منافسة الصادرات العالمية التي تعتبر السلع البديلة والمنافسة للصادرات الأردنية.أما مستوردات الأردن فقد كانت تتأثر إيجابياً بحجم الناتج المحلي الإجمالي للدول التي يستورد منها، لأن زيادة حجم الناتج المحلي لتلك الدول يعني أن هناك زيادة في الإنتاج وبالتالي تزداد إمكانية الاستيراد من تلك الدول.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ج- لم يعد لسعر الصرف أي تأثير على حجم التجارة الخارجية الأردنيـــة بعدمـا قامت السلطات النقدية باتباع سعر صرف ثابت للدينار الأردني أمام العمـــلات الأجنبية بعد الانهيار الذي حدث للدينار أواخر الثمانينات.

د- كلما ازداد مستوى الاختلاف في التنمية الاقتصادية بين الأردن وبين الـــدول التي يصدر لها، كلما زاد حجم الصادرات الأردنية لتلك الدول، وفي المقـــابل كلما زاد مستوى الاختلاف في التنمية الاقتصادية بين الأردن وبين الدول التي يستورد منها كلما انخفض حجم المستوردات من تلك الدول.

ه- العلاقة بين صادرات الأردن وكون الدولة التي يصدر إليها دولة عربية كـانت علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية مما يدل علـــى أن الأردن يعتمـــد علـــى الدول العربية في تصريف معظم صادراته، بينما لم تكن هنالك علاقـــة بيـــن مستوردات الأردن وكون الدولة التي يستورد منـــها دولـــة عربيـــة، أي أن الأردن يستورد معظم مستلزماته من خارج الدول العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5-2التوصيات:

توصي هذه الدراسة بما يلي :

أ- إن تقليل حجم المستوردات (خصوصا السلعية) وتشجيع الصادرات ضرورة لا بد منها لتقليل حجم العجز في الميزان التجاري الأردني،و لتحقيق هذا الهدف لا بد من السعي إلى دعم الصادرات وتشجيعها بجميع الطرق الممكنة، وذلك من خلال إيلاء الصناعات المعدة للتصدير عناية خاصة وتذليل جميع الصعوبات التي تواجهها بتقديم كل التسهيلات الممكنة من توفير البنى التحتية وإعطاؤهم إعفاءات خاصة، والعمل على إيجاد مصادر دائمة وميسرة للتمويل حيث يقف التمويل عقبة أمام العديد من المشاريع الإنتاجية كما أن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية يحث الحكومة على البحث عن سياسات أكثر واقعية تنسجم مع استحقاقات التغيرات السياسية والاقتصادية وتبني برنامج اقتصادي تصحيحي يشمل هذا البرنامج الإصلاح الضريبي و الإصلاح القطاعي والإصلاح الإداري ،حتى يصبح الاقتصاد الأردني قادرا على مواجهة التحديات التي سيتعرض لها نتيجة انضمامه لهه المنظمة .

ب- وجدت الدراسة أنه بزيادة الدخل في الدول التي يصدر لها الأردن فلن تكون الصادرات الأردنية قادرة على تلبية احتياجات هذه الدول ما دامت على ما هي عليه من ضيق للقاعدة التصديرية وصغر حجمها،واعتمادها على المواد الأولية والبسيطة ،ولذلك يجب العمل على تنويع الصادرات الوطنية ،والاهتمام بتصنيع المواد الخام وعدم تصديرها بصورها الأولية ،وتوسيع أسواق التصدير أمام المنتجات الأردنية .

ج- إن أفضل طريقة لتشجيع الصادرات هو عن طريق الدخول في اتفاقيات التبادل التجاري ،وخاصة مع الدول العربية التي تشكل الأسواق الطبيعية للأردن،حيث وجدت الدراسة أن العلاقة بين الصادرات وكون الدولة التي يصدر إليها دولة عربية ،كانت إيجابية وذات دلالة إحصائية .

د- لم تجد الدراسة أثرا لسعر الصرف على الصادرات والمستوردات ،وذلك لأن السلطات النقدية في الأردن تتبع سعر صرف ثابت للدينار الأردني،حيث عملت هذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السياسة على تحييد أثر سعر الصرف على الصادرات والمستوردات ولم يعد لسعر الصرف أي تأثير، وبما أن مرونة الطلب على الصادرات الأردنية قليلة لأنها تتكون بشكل أساسي من المواد الأولية والاستهلاكية ، وعادة ما يعتمد تصدير هذه المواد على الاتفاقات الثنائية ويكون السعر فيها محدداً حسب الأسعار العالمية ،لذلك فإن تخفيض سعر الصرف وزيادة الطلب على تلك السلع لن يؤثر على جانب العرض نظراً لمحدودية الطاقة الإنتاجية لتلك السلع،وعليه فإن اتباع سعر صرف ثابت للدينار سيعمل على زيادة درجة الثقة والأمان للمستثمرين وبالتالي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات ،وتوسيع حجم القاعدة الإنتاجية والتصديرية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع

المراجع العربية

1. إبراهيم،عبد الرحمن زكي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1981.
2. أحمد، باشي، **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (حالة الدول النامية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986.
3. الباز، محمود، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1994.
4. البيلاوي،حازم ، **نظرية التجارة الدولية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1968.
5. البطاينة، إبراهيم محمد ، **التجارة الخارجية ودورها في تنمية الاقتصاد الأردني للفترة (80 -1995)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 1997.
6. بكري، كامل ، **الاقتصاد الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1985.
7. **البنك المركزي الأردني**، التقرير السنوي ،أعداد مختلفة.
8. **البنك المركزي الأردني**، النشرة الخاصة(64-1995) ،أيار1996.
9. التكريتي، عبد المجيد، **دراسات في سياسات التجارة الخارجية**، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1982.
10. حاتم، سامي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
11. **الحسابات القومية في الدول العربية(1985-1995)**، صندوق النقد العربي ،العدد16،1996.
12. حسين،وجدي محمود ، **نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية**، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1973
13. حشيش،عادل أحمد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1992.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

14. حمد،محمد إبراهيم ، **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الكويت، 70 – 1981**، شركة الربيعيان للنشر والتوزيع، الكويت، 1988.

15. حماد، خليل وزكية مشعل، **تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**، مجلة أبحاث اليرموك، م2،ع3،1989.

16. الحلاق،سعيد ، **تذبذب الصادرات الأردنية، الأسباب والانعكاسات**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 10، 1997.

17. خميس،موسى ، **اتجاهات التجارة الخارجية للأردن**، مجلة العمل، ع 36، 1986.

18. دائرة الإحصاءات العامة،**الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية**، أعداد مختلفة.

19. دويدار،محمد ، **الاقتصاد السياسي**، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية،1972.

20. الشعلان ، محمود ،**دراسة التوافق في الصادرات والواردات بين الأردن والبلدان العربية المجاورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت ، 1999.

21. شهاب، مجدي ، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

22. الصفار، فؤاد ، **جغرافية التجارة الدولية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط 2، 1984.

23. طلافحة، حسين ، **الميزان التجاري الأردني** ،أبحاث اليرموك،ع2م5،1989.

24. عبد الخالق، جودة ، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.

25. عبد سالم، تقي ، **تخطيط التجارة الخارجية مع إشارة إلى تخطيط تجارة العراق الخارجية**، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1979.

26. العجلوني، محمد عثمان ، **النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي في الأردن**، دراسة في أثر النمو الاقتصادي في المجتمع الأردني منذ السبعينات وحتى الثمانينات، ط1، عمان، 1994.

27. عجمية، محمد، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، 1978.

28. عز العرب، مصطفى، **النظرية البحتة في التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987.

29. عساف ،محمود ، وطلعت عبد الحميد، **إدارة التصدير والاستيراد** ،(د،ن) ، 1983.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

30. عفر،محمد عبد المنعم ، وأحمد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

31. عوض الله، زينب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1995 .

32. عوض، فؤاد هاشم، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

33. عوض، طالب ، **التجارة الدولية ، نظريات وسياسات** ، المكتبة الوطنية، عمان، 1995.

34. القاسم،أحمد قاسم ، **الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن**، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي ، دار السندباد، عمان ، 1996.

35. القريشي،محمد ، وفواز الدليمي، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1990.

36. القلعاوي ،أسامة ، **تأثير الصدمات الاقتصادية والتجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك ،1999.

37. كنونة،أمين ، **الاقتصاد الدولي**، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980.

38. المجالي،محمد ، **تطور التجارة الخارجية في للأردن (70-1985)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية 1987.

39. الناشد، محمد ، **التجارة الخارجية والداخلية**، منشورات جامعة حلب، 1977.

40. النقرش، فائق : " **محددات الطلب على الاستيراد وفعالية استخدام القدرة الإستيرادية في الأردن**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1994.

41. الهزايمه،محمد ، **أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع التحويلية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1993.

42. هندرسون،جان ، ويلسون براون، **الاقتصاد الدولي الحديث**،ترجمة سمير كريم، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1984.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

43. هندرسون، جون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه منصـــور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.

44. وزارة التخطيط، **خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (86-1990)**، المطبعة الوطنية، عمان، 1990.

45. اليوسف، يوسف خليفة ، **التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون بدول الخليـــج العربية بين الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 22، العدد الثـــالث / الرابـــع، جامعة الكويت، الكويت،1994.

46. يونس، محمود، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1992.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1. Aitken, Norman D.: "**The Effect of The EEC and EFTA on European Trade: A Temporal Cross Section Analysis**". American Economic Review, 63 (Dec. 1973).
2. Anderson, James E: "**A Theoretical Foundation for Gravity Equations**". American Economic Review, Vol. 69 (1970).
3. Arnon, Arie, Avia Spivak & j. Weinblatt: **"The Potential for Trade between Israel, The Palestinians and Jordan"**. The World Economy, 19, (Jan. 1996).
4. Beers, Cess van & Jeroen C. J. M. vanden Bergh: "**An Empirical Multicountry Analysis of the Impact of Environmental Regulations on Foreign Trade Flow**". Kykols. Vol. 50 (1997).
5. Bikker, Jacob A.: "**An International Trade Flow Model With Substitution An Extension of the Gravity Model**". Kyklos, Vol. 40 (1987).
6. Bergstand, Jeffery H.: "**the Generalized Gravity Equations Monopolistic Competition, And the Factor Proportions Theory in International trade**". Review of Economics & Statistics, vol. 71 (1989).
7. Bergstand, Jeffry H.: "**The Gravity Equation in International Trade: some Microeconomic Foundation And Empirical Evidence**". Review of Economics & Statistics, vol. 67 (Aug. 1985).
8. Caney, R.W & J.E Renolds: "**Reed's Marine Distance Table**". Thomas Reed's publications, UK, 1995.
9. Geraci, Vincent J. i & Wilfried Prewo: "**Bilateral Trade Flows And Transport Costs**". Review of Economics And Statistics, 59 (Feb.1977).
10. I M F, **Balance of Payments statistics**, yearbook, 1993,1996.
11. I M F, **Direction of Trade, yearbook**, 1998.
12. I M F, **International financial statistics**, yearbook, 1998.
13. Ingram, James C.: "**International Economics**", 3ed Edition, New York, 1983.
14. Kenen Peter B. & Ronald Jones. W: "**Hand Book of International Economics"**. North- Holland, Vol. 1(1984).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

15. Linnemann, Hans: "**An Econometric Analysis of International Trade flows**". North Holland Publishing Company, Amsterdam, (1966).
16. Maurel, Mathilde and Guillaume Cheikbossian: "**The New Geograhy of Eastern European Trade**". Kykols. Vol. 51 (1998).
17. Pritcheh, Lant,: **"Measuring Out Word Orientation in LDC'S: can it be Done?"** , Journal of development Economics, Vol. 49, (1994).
18. Summary, Rebecca: "**Apolitical – Economic Model of U.S Bilateral Trade**". Review of Economics and Statistics, 71. (feb. 1989).
19. Todaro, Michel P.: "**Economic Development**", Fifth Edition, longman, NewYork, 1994.
20. Wagfi,M.&Alaeddin Talalygio: "**Structure and Determination of Imports Demand in Small Open less Development Countries: The Case of Jordan**", Dirasat, vol. 21, No.5, 1994.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (1)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1985 (مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (1000م)	عدد السكان	(GDP) بعملتها	سعر الصرف لدولار
1	العراق	65.85	73.364	814	15.58	15369	0.31
2	سوريا	3.901	6.175	177	10.27	83225	3.925
3	اليمن	2.134	0.0002	1905	9.6	39119	7.36
4	ليبيا	0.538	0.002	2545	3.37	8050	0.296
5	مصر	3.032	4.315	556	46.47	37240	0.7
6	لبنان	1.803	10.971	273	2.67	35600	16.41
7	البحرين	1.076	1.1	1564	0.41	1373	0.376
8	الكويت	7.734	9.754	1190	1.72	6450	0.3
9	عمان	0.363	0.523	4528	2	3453	0.345
10	قطر	1.733	2.309	1700	0.36	22398	3.64
11	السعودية	39.084	169.783	1064	12.65	313000	3.622
12	المغرب	0.008	1.113	4606	21.84	129000	10.06
13	السودان	0.093	0.349	1183	22.11	12766	2.3
14	تونس	0.279	2.385	2865	7.26	6910	0.83
15	الإمارات	3.889	1.427	1962	1.38	99000	3.67
16	المملكة المتحدة	0.164	63.276	6704	56.68	357000	0.779
17	اليونان	1.916	6.953	1656	9.93	4617000	138.12
18	إيطاليا	3.654	73.426	3345	57.14	810000000	1909
19	بلجيكا	0.02	21.621	6789	9.86	4838000	59.37
20	فرنسا	5.252	33.937	3517	55.17	4700000	8.98
21	ألمانيا	0.246	65.638	7249	60.97	1826000	2.94
22	هولندا	0.137	26.005	6780	14.48	425000	3.32
23	السويد	0.174	9.987	7602	8.36	866000	8.6
24	النمسا	0.182	12.72	3455	7.56	1369000	20.69
25	سويسرا	0.001	58.888	3556	6.47	237000	2.45
26	رومانيا	10.014	14.667	2535	22.72	817000	17.14
27	كندا	0.031	3.142	9286	25.16	477000	1.36
28	أمريكا	0.086	128.044	10197	238.49	4180000	1
29	استراليا	0.387	11.956	15092	15.79	229000	1.43
30	نيوزلندا	1.389	1.477	16766	3.25	45262	2.02
31	إسبانيا	1	15.926	3658	38.41	28201000	170.04
32	كوريا ج	4.023	8.17	13649	40.81	82062000	870
33	اليابان	5.815	67.813	13997	120.84	320419000	238
34	الصين	2.277	13.582	13157	1070.2	879000	2.93
35	سنغافورة	0.541	2.326	14384	2.48	38924	2.2
36	إندونيسيا	9.081	1.091	9495	164.63	98406000	1111
37	الباكستان	5.941	0.614	5022	96.18	472000	15.92
38	الهند	45.31	1.781	5369	750.86	2622000	12.36
39	تركيا	4.047	28.583	922	50.31	27552000	522
40	قبرص	0.01	2.287	1100	0.67	1482	0.612

المصدر:

1- دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية، 1985-1995 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (2)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1986 (مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (1000م)	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)بعملتها	سعر الصرف /دولار
1	العراق	42.457	80.742	814	16.11	15063	0.31
2	سوريا	4.57	11.647	177	10.61	99933	3.925
3	اليمن	1.593	0.0009	1905	9.88	47694	9.63
4	ليبيا	1.088	0.002	2545	3.52	6577	0.315
5	مصر	3.978	9.166	556	47.81	42563	0.7
6	لبنان	1.032	19.979	273	2.64	102700	38.37
7	البحرين	1.856	3.63	1564	0.44	1147	0.376
8	الكويت	8.812	6.971	1190	1.8	5203	0.29
9	عمان	0.188	0.302	4528	1.46	2800	0.381
10	قطر	1.454	2.235	1700	0.39	18393	3.64
11	السعودية	27.817	59.154	1064	13.36	271000	3.7
12	المغرب	0.034	0.945	4606	22.35	154000	9.1
13	السودان	0.169	0.237	1183	22.8	13979	2.5
14	تونس	0.674	3.057	2865	7.46	7021	0.794
15	الإمارات	4.778	1.809	1962	1.44	79000	3.67
16	المملكة المتحدة	0.928	68.785	6704	56.85	384000	0.682
17	اليونان	1.547	5.269	1656	9.97	5514000	139.9
18	إيطاليا	7.099	50.22	3345	57.25	898000000	1490
19	بلجيكا	0.135	24.355	6789	9.86	5086000	44.67
20	فرنسا	7.07	33.175	3517	55.55	5069000	6.92
21	ألمانيا	1.485	65.114	7249	61.01	1927000	2.17
22	هولندا	0.554	27.382	6780	14.56	437000	2.45
23	السويد	0.472	9.519	7602	8.37	947000	7.12
24	النمسا	0.281	6.576	3455	7.59	1439000	15.26
25	سويسرا	0.003	11.173	3556	6.5	248000	1.79
26	رومانيا	7.523	14.672	2535	22.82	838000	16.15
27	كندا	0.511	3.411	9286	25.35	505000	1.39
28	أمريكيا	0.304	75.528	10197	240.68	4422000	1
29	استراليا	0.584	4.458	15092	16.02	250000	1.49
30	نيوزلندا	0.497	0.527	16766	3.28	54725	1.91
31	إسبانيا	0.002	11.692	3658	38.52	32324000	140.04
32	كوريا ج	3.811	10.292	13649	41.21	95736000	881
33	اليابان	5.69	66.641	13997	121.49	335457000	168.5
34	الصين	7.57	11.243	13157	1086.7	1013000	3.45
35	سنغافورة	0.165	2.271	14384	2.52	39264	2.17
36	إندونيسيا	7.606	3.321	9495	168.35	110697000	1283
37	الباكستان	3.455	0.586	5022	99.54	514000	16.64
38	الهند	34.126	4.926	5369	767.2	2929000	12.61
39	تركيا	3.649	27.466	922	51.43	39288000	674.5
40	قبرص	0.024	2.157	1100	0.65	1599	0.518

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (3)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1987 (مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (1000م)	عدد السكان	(GDP)بعملتها	سعر الصرف /دولار
1	العراق	59.865	99.517	814	16.33	17900	0.31
2	سوريا	7.201	9.556	177	10.97	127712	3.925
3	اليمن	2.284	3.162	1905	10.16	56068	10.34
4	ليبيا	0.978	0.825	2545	3.67	6672	0.294
5	مصر	13.447	9.621	556	49.05	51500	0.7
6	لبنان	0.855	13.908	273	2.6	466667	224.59
7	البحرين	1.905	2.124	1564	0.46	1166	0.376
8	الكويت	8.613	20.77	1190	1.88	6233	0.278
9	عمان	0.35	0.61	4528	1.53	3002	0.384
10	قطر	1.355	3.648	1700	0.41	19825	3.64
11	السعودية	26.204	81.701	1064	13.61	275000	3.74
12	المغرب	0.03	0.669	4606	22.88	156000	8.35
13	السودان	0.674	0.599	1183	23.52	29068	3
14	تونس	1.087	1.67	2865	7.68	7997	0.828
15	الإمارات	4.861	2.876	1962	1.5	87000	3.67
16	المملكة المتحدة	0.094	58.302	6704	57.01	423000	0.611
17	اليونان	0.908	4.747	1656	10	6271000	135.4
18	إيطاليا	9.265	46.647	3345	57.34	982000000	1296
19	بلجيكا	0.808	22.862	6789	9.87	5318000	37.33
20	فرنسا	5.186	34.222	3517	55.82	5336000	6.01
21	ألمانيا	0.191	70.503	7249	61.09	1991000	1.79
22	هولندا	0.265	27.906	6780	14.66	440000	2.02
23	السويد	0.204	10.426	7602	8.4	1023000	6.34
24	النمسا	0.01	8.197	3455	7.6	1494000	12.64
25	سويسرا	0.007	10.068	3556	6.55	257000	1.49
26	رومانيا	6.418	21.191	2535	22.94	845000	14.56
27	كندا	0.043	3.056	9286	25.62	551000	1.32
28	أمريكا	0.937	93.389	10197	242.84	4692000	1
29	استراليا	0.0003	2.739	15092	16.26	282000	1.42
30	نيوزلندا	0.39	0.721	16766	3.3	61461	1.69
31	إسبانيا	1	11.251	3658	38.61	36144000	123.47
32	كوريا ج	3.367	13.817	13649	41.62	112130000	822
33	اليابان	7.435	55.664	13997	122.09	349760000	144.6
34	الصين	10.044	14.362	13157	1104.2	1178000	3.72
35	سنغافورة	0.407	3.591	14384	2.55	43569	2.1
36	إندونيسيا	7.993	3.807	9495	172.01	128630000	1644
37	الباكستان	10.253	0.373	5022	102.7	572000	17.39
38	الهند	22.034	1.437	5369	783.73	3332000	12.96
39	تركيا	5.802	35.02	922	52.56	74416000	857.2
40	قبرص	0.033	1.145	1100	0.66	1781	0.481

2-الحسابات القومية في الدول العربية 1985-1995، صندوق النقد العربي، عدد 16، 1996.

3-IMF, International Financial Statistics, yearbook, 1998.

4-IMF, Balance of Payments, year Book, 1993,1996.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (4)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1988 (مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (1000م)	عدد السكان	(GDP)بعملتها	سعر الصرف /دولار
1	العراق	64.69	117.578	814	16.88	20032	0.31
2	سوريا	3.289	10.305	177	11.34	186047	11.225
3	اليمن	1.547	3.009	1905	10.61	69337	9.77
4	ليبيا	0.697	1	2545	3.82	6967	0.295
5	مصر	7.199	9746	556	50.27	61600	0.7
6	لبنان	1.094	9.528	273	2.56	1356000	409.23
7	البحرين	2.147	3.992	1564	0.47	1280	0.376
8	الكويت	9.399	24.217	1190	1.97	5773	0.279
9	عمان	0.222	0.502	4528	1.63	2925	0.384
10	قطر	1.704	5.835	1700	0.43	21979	3.64
11	السعودية	31.43	76.657	1064	14.02	285000	3.74
12	المغرب	0.385	0.923	4606	23.41	182000	8.2
13	السودان	2.353	0.487	1183	24.24	38139	4.5
14	تونس	2.194	4.382	2865	7.82	8685	0.857
15	الإمارات	6.992	2.832	1962	1.79	86000	3.67
16	المملكة المتحدة	0.568	65.848	6704	57.16	471000	0.562
17	اليونان	1.166	5.503	1656	10.04	9169000	141.8
18	إيطاليا	12.006	45.148	3345	57.44	1090000000	1301
19	بلجيكا	0.77	22.978	6789	9.9	5686000	36.76
20	فرنسا	3.655	39.619	3517	55.12	5735000	5.95
21	ألمانيا	6.395	65.964	7249	61.42	2094000	1.75
22	هولندا	0.357	31.341	6780	14.76	457000	1.97
23	السويد	0.465	11.103	7602	8.44	1114000	6.12
24	النمسا	0.016	9.41	3455	7.62	1565000	12.34
25	سويسرا	0.999	21.137	3556	6.59	272000	1.46
26	رومانيا	7.148	22.811	2535	23.05	857000	14.28
27	كندا	0.014	6.686	9286	26.89	605000	1.23
28	أمريكا	1.208	129.636	10197	245.06	5049000	1
29	استراليا	0.045	6.992	15092	16.53	319000	1.27
30	نيوزلندا	1	2.51	16766	3.32	66454	1.52
31	إسبانيا	0.012	10.957	3658	38.72	40159000	116.48
32	كوريا ج.	6.665	12.789	13649	42.03	133134000	731
33	اليابان	6.635	54.371	13997	122.58	373973000	128.1
34	الصين	15.938	17.575	13157	1121.9	1470000	3.72
35	سنغافورة	1.263	5.355	14384	2.85	51642	2.01
36	إندونيسيا	10.955	4.736	9495	175.59	149395000	1686
37	الباكستان	3.997	0.644	5022	105.97	675000	18
38	الهند	55.426	2.834	5369	800.5	3957000	13.91
39	تركيا	8.785	29.42	922	53.71	125801000	1422.3
40	قبرص	0.259	1.433	1100	0.66	1992	0.466

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (5)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1989

(مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (1000م)	عدد السكان	(GDP)بعملتها	سعر الصرف /دولار
1	العراق	122.366	213.006	814	17.43	21025	0.31
2	سوريا	7.985	20.047	177	11.72	208892	11.225
3	اليمن	4.833	0.003	1905	10.95	65018	9.76
4	ليبيا	1.36	0.002	2545	3.98	7223	0.296
5	مصر	10.461	18.448	556	51.48	76800	0.851
6	لبنان	3.941	6.804	273	2.54	1350500	496.69
7	البحرين	5.43	5.915	1564	0.49	1347	0.376
8	الكويت	15.679	29.983	1190	2.05	7143	0.293
9	عمان	0.436	0.608	4528	1.7	3230	0.384
10	قطر	2.486	6.308	1700	0.46	23616	3.64
11	السعودية	48.983	34.135	1064	14.43	310000	3.74
12	المغرب	0.159	0.508	4606	23.95	193000	8.48
13	السودان	1.548	0.955	1183	24.99	73563	4.5
14	تونس	2.463	2.31	2865	7.97	9590	0.949
15	الإمارات	13.019	1.612	1962	1.86	100000	3.67
16	المملكة المتحدة	1.375	73.849	6704	57.36	515000	0.611
17	اليونان	1.926	6.058	1656	10.09	10895000	162.4
18	إيطاليا	8.592	51.125	3345	57.54	1192000000	1372
19	بلجيكا	0.145	25.572	6789	9.94	6163000	39.4
20	فرنسا	10.308	72.721	3517	56.42	6159000	6.38
21	ألمانيا	0.452	77.36	7249	61.99	2223000	1.88
22	هولندا	1.403	34.833	6780	14.85	484000	2.12
23	السويد	0.036	15.228	7602	8.49	1232000	6.44
24	النمسا	0.012	14.706	3455	7.66	1676000	13.23
25	سويسرا	0.008	18.523	3556	6.65	293000	1.63
26	رومانيا	11.811	12.426	2535	23.15	800000	14.92
27	كندا	0.56	8.593	9286	27.38	650000	1.18
28	أمريكا	3.352	170.007	10197	247.34	5438000	1
29	استراليا	1.595	1.791	15092	16.81	357000	1.26
30	نيوزلندا	0.25	6.85	16766	3.33	70773	1.67
31	إسبانيا	0.33	9.837	3658	38.79	45044000	118.37
32	كوريا ج	9.824	15.612	13649	42.45	149165000	671
33	اليابان	18.161	45.759	13997	123.09	399998000	137.9
34	الصين	10.972	21.994	13157	1139.2	1646000	3.76
35	سنغافورة	0.457	6.21	14384	2.93	59344	1.95
36	إندونيسيا	27.286	4.272	9495	179.14	179608000	1770
37	الباكستان	6.293	1.104	5022	109.14	769000	20.54
38	الهند	94.932	8.732	5369	817.49	4568000	16.22
39	تركيا	11.875	28.55	922	54.89	220152000	2121.7
40	قبرص	0.109	2.151	1100	0.67	2256	0.493

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (6)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1990 (مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (1000م)	عدد السكان	(GDP)معدلها	سعر الصرف /دولار
1	العراق	118.543	273.157	814	18.08	23296	0.31
2	سوريا	8.415	11.988	177	12.12	268328	11.225
3	اليمن	9.7	0.013	1905	11.23	123906	13.92
4	ليبيا	4.174	0.919	2545	4.15	9284	0.283
5	مصر	10.621	19.361	556	52.69	96100	1.55
6	لبنان	8.836	11.021	273	2.55	1991900	695.09
7	البحرين	5.664	5.237	1564	0.5	1506	0.376
8	الكويت	11.056	25.945	1190	2.14	5328	0.288
9	عمان	0.812	0.178	4528	2	4050	0.384
10	قطر	4.234	5.148	1700	0.49	26792	3.64
11	السعودية	46.815	79.518	1064	14.87	391000	3.745
12	المغرب	0.119	1.361	4606	24.49	212000	8.242
13	السودان	5.122	1.024	1183	25.75	100863	4.5
14	تونس	3.296	3.272	2865	8.15	10816	0.878
15	الإمارات	21.453	3.004	1962	1.92	123000	3.67
16	المملكة المتحدة	1.876	89.377	6704	57.56	551000	0.563
17	اليونان	2.763	6.946	1656	10.16	13143000	158.3
18	إيطاليا	4.289	67.62	3345	57.66	1310000000	1198
19	بلجيكا	0.772	50.547	6789	9.97	6550000	33.41
20	فرنسا	6.073	97.892	3517	56.73	6509000	5.44
21	ألمانيا	2.011	96.887	7249	63.23	2429000	1.615
22	هولندا	2.987	47.837	780	14.95	516000	1.82
23	السويد	0.074	13.971	7602	8.56	1359000	5.91
24	النمسا	0.08	15.683	3455	7.73	1813000	11.37
25	سويسرا	0.012	21.403	3556	6.71	317000	1.38
26	رومانيا	3.525	15.596	2535	23.21	857000	22.43
27	كندا	0.063	10.732	9286	27.79	669000	1.16
28	أمريكا	3.515	299.48	10197	249.91	5743000	1
29	استراليا	0.005	5.925	15092	17.06	378000	1.28
30	نيوزلندا	0.135	18.321	16766	3.36	72248	1.67
31	إسبانيا	1.1	18.436	3658	38.85	50145000	101.93
32	كوريا ج	7.568	17.558	13649	42.87	179539000	707
33	اليابان	12.968	54.319	13997	123.48	430040	144.39
34	الصين	18.043	25.019	13157	1155.3	1832000	4.783
35	سنغافورة	5.448	8.568	14384	3.09	67879	1.812
36	إندونيسيا	30.446	7.951	9495	179.83	210866000	1843
37	الباكستان	8.819	1.366	5022	112.4	855000	21.7
38	الهند	129.083	22.134	5369	834.7	5355000	17.75
39	تركيا	15.114	46.109	922	56.1	392580000	2609
40	قبرص	0.51	2.809	1100	0.68	2546	0.458

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٢٣٤٤٩

ملحق رقم (7)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1991 (مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (1000م)	عدد السكان	بعملتها(GDP)	سعر الصرف /دولار
1	العراق	56.661	187.785	814	18.51	20560	0.31
2	سوريا	9.111	39.012	177	12.53	311564	11.225
3	اليمن	8.207	16.749	1905	11.61	147019	22.12
4	ليبيا	12.606	6.774	2545	4.33	10612	0.284
5	مصر	4.233	22.9	556	53.92	111200	3.138
6	لبنان	10.039	21.099	273	2.61	4132100	929.2
7	البحرين	11.621	10.774	1564	0.51	1549	0.376
8	الكويت	0.099	0.363	1190	2.07	3131	0.284
9	عمان	0.752	7.271	4528	1.86	4360	0.384
10	قطر	10.417	6.485	1700	0.5	25056	3.64
11	السعودية	11.022	27.666	1064	16.54	442000	3.745
12	المغرب	1.188	1.562	4606	25.02	242000	8.706
13	السودان	5.887	1.028	1183	26.53	190827	6.95
14	تونس	4.393	3.684	2865	8.32	12029	0.924
15	الإمارات	26.068	2.37	1962	1.98	124000	3.67
16	المملكة المتحدة	0.972	77.57	6704	57.81	575000	0.567
17	اليونان	1.234	15.949	1656	10.25	16230000	182.2
18	إيطاليا	3.51	73.629	3345	56.75	1427000000	1240
19	بلجيكيا	0.582	44.427	6789	9.98	6867000	34.14
20	فرنسا	3.181	73.601	3517	57.05	6776000	5.64
21	المانيا	1.665	133.181	7249	79.98	2853000	1.659
22	هولندا	6.541	57.711	6780	15.07	542000	1.86
23	السويد	0.072	18.161	7602	8.62	1447000	6.04
24	النمسا	0.083	17.515	3455	7.81	1945000	11.67
25	سويسرا	0.014	15.531	3556	6.8	333000	1.43
26	رومانيا	1.806	22.313	2535	23.19	2203000	76.4
27	كندا	0.094	15.824	9286	28.12	676000	1.14
28	أمريكيا	2.27	178.157	10197	252.62	5916000	1
29	استراليا	0.778	25.346	15092	17.28	382000	1.28
30	نيوزلندا	0.194	23.949	16766	3.41	72277	1.73
31	إسبانيا	0.581	18.048	3658	38.92	54927000	103.91
32	كوريا .ج	9.979	24.771	13649	43.3	215743000	733
33	اليابان	10.639	61.114	13997	123.92	458299000	134.71
34	الصين	32.566	29.149	13157	1170.1	2128000	5.323
35	سنغافورة	3.904	13.027	14384	3.18	75266	1.727
36	إندونيسيا	24.209	10.515	9495	182.94	249969000	1950
37	الباكستان	4.586	2.215	5022	115.77	1020000	23.8
38	الهند	109.645	53.48	5369	851.66	6168000	22.74
39	تركيا	13.071	57.14	922	57.31	638130000	4172
40	قبرص	0.16	4.714	1100	0.69	2674	0.464

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (8)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1992 (مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (1000م)	عدد السكان	(GDP)بعملتها	سعر الصرف لدولار
1	العراق	48.823	295.436	814	18.9	57360	0.31
2	سوريا	12.925	21.366	177	12.96	371630	11.225
3	اليمن	11.519	1.124	1905	11.95	183977	28.5
4	ليبيا	8.136	8.969	2545	4.51	10789	0.298
5	مصر	4.086	37.518	556	55.74	139100	3.321
6	لبنان	9.73	30.32	273	2.7	9498000	1712.8
7	البحرين	7.925	2.97	1564	0.52	1666	0.376
8	الكويت	0.185	1.068	1190	1.42	5826	0.293
9	عمان	1.18	0.992	4528	1.94	4787	0.384
10	قطر	8.358	5.057	1700	0.53	27832	3.64
11	السعودية	70.079	39.321	1064	16.96	461000	3.745
12	المغرب	0.888	2.983	4606	25.55	242000	8.537
13	السودان	7.979	2.257	1183	27.32	401840	97.43
14	تونس	2.966	6.089	2865	5.48	13706	0.884
15	الإمارات	25.922	5.957	1962	2.04	130000	3.67
16	المملكة المتحدة	1.63	108.409	6704	58.01	598000	0.569
17	اليونان	1.837	9.381	1656	10.32	18766000	190.6
18	ايطاليا	4.137	110.926	3345	56.86	1502000000	1232
19	بلجيكا	0.538	49.057	6789	10.05	7222000	32.14
20	فرنسا	0.973	78.091	3517	57.37	6999000	5.29
21	ألمانيا	1.184	186.744	7249	80.57	3075000	1.561
22	هولندا	7.832	52.587	6780	15.18	566000	1.75
23	السويد	0.02	21.041	7602	8.67	1441000	5.82
24	النمسا	0.24	22.732	3455	7.91	2057000	10.98
25	سويسرا	0.031	25.356	3556	6.88	342000	1.4
26	رومانيا	3.089	31.84	2535	22.79	6029000	308
27	كندا	0.02	10.374	9286	28.54	690000	1.2
28	أمريكا	4.176	246.152	10197	255.39	6244000	1
29	استراليا	2.56	15.282	15092	17.49	398000	1.36
30	نيوزلندا	1.425	14.295	16766	3.44	74578	1.86
31	اسبانيا	0.667	36.508	3658	39.01	59105000	102.38
32	كوريا ج	12.085	46.723	13649	43.74	240392000	780
33	اليابان	12.05	132.193	13997	124.32	471064000	126.65
34	الصين	14.005	52.147	13457	1183.6	2586000	5.514
35	سنغافورة	1.821	8.996	14384	3.26	80940	1.629
36	إندونيسيا	28.967	15.447	9495	186.04	282395000	2030
37	الباكستان	5.908	4.991	5022	119.23	1211000	25.08
38	الهند	96.371	31.206	5369	867.82	7059000	25.91
39	تركيا	15.269	97.408	922	58.4	1129413000	6872
40	قبرص	0.165	3.903	1100	0.71	3102	0.449

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (9)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1993 (مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (1000م)	عدد السكان	(GDP)بعملتها	سعر الصرف لدولار
1	العراق	77.512	307.006	814	19.26	112142	0.31
2	سوريا	19.108	32.638	177	13.39	413755	11.225
3	اليمن	11.216	2.526	1905	12.3	223965	39.54
4	ليبيا	7.158	20.639	2545	4.7	11353	0.322
5	مصر	4.569	28.612	556	56.49	157300	3.352
6	لبنان	17.526	24.199	273	2.81	13124400	1741.4
7	البحرين	14.182	11.447	1564	0.54	1747	0.376
8	الكويت	0.0003	1.878	1190	1.46	7231	0.301
9	عمان	2.283	1.507	4528	1.99	4803	0.384
10	قطر	9.988	3.271	1700	0.56	26050	3.64
11	السعودية	80.133	48.64	1064	17.35	443000	3.745
12	المغرب	0.474	2.353	4606	26.07	249000	9.298
13	السودان	5.834	3.588	1183	28.13	863526	159.3
14	تونس	3.903	4.089	2865	8.66	14663	1.003
15	الإمارات	30.448	6.033	1962	2.1	130000	3.67
16	المملكة المتحدة	2.478	127.918	6704	58.19	631000	0.666
17	اليونان	3.314	15.211	1656	10.38	21135000	229.2
18	إيطاليا	6.316	134.905	3345	57.05	1550000000	1573
19	بلجيكا	0.539	57.94	6789	10.08	7410000	34.59
20	فرنسا	1.356	98.535	3517	57.65	7077000	5.66
21	ألمانيا	2.387	202.793	7249	81.19	3154000	1.653
22	هولندا	10.773	62.599	6780	15.29	579000	1.85
23	السويد	0.117	25.203	7602	8.72	1446000	7.78
24	النمسا	0.251	24.47	3455	7.99	2125000	11.63
25	سويسرا	0.029	20.082	3556	6.94	349000	1.47
26	رومانيا	2.027	28.387	2535	22.76	20036000	760
27	كندا	0.12	7.841	9286	28.95	712000	1.29
28	أمريكا	7.265	311.492	10197	258.13	6553000	1
29	استراليا	5.554	34.663	15092	17.67	419000	1.47
30	نيوزلندا	4.057	22.101	16766	3.45	80786	1.85
31	إسبانيا	0.325	30.543	3658	39.09	60953000	127.26
32	كوريا ج	7.505	61.314	13649	44.19	267146000	802
33	اليابان	9.839	123.618	13997	124.67	475381000	111.2
34	الصين	16.472	50.585	13157	1196.4	3450000	5.762
35	سنغافورة	1.013	9.423	14384	3.36	94223	1.615
36	إندونيسيا	37.599	22.127	9495	189.13	329776000	2087
37	الباكستان	4.039	4.941	5022	122.79	1341000	28.1
38	الهند	65.891	43.476	5369	883.91	8097000	30.49
39	تركيا	12.593	58.447	922	59.49	2062187000	16985
40	قبرص	0.202	3.816	1100	0.72	3274	0.497

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (10)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1994 (مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (1000م)	عدد السكان	(GDP)بعملتها	سعر الصرف /دولار
1	العراق	105.264	291.342	814	19.65	219244	0.31
2	سوريا	26.705	48.247	177	13.84	502347	11.225
3	اليمن	7.237	3.342	1905	14.86	273871	55.24
4	ليبيا	9.346	15.591	2545	4.9	11700	0.361
5	مصر	5.804	30.025	556	57.85	175000	3.385
6	لبنان	17.888	17.999	273	2.91	15388600	1680.1
7	البحرين	15.972	15.594	1564	0.56	1827	0.376
8	الكويت	1.374	0.054	1190	1.62	7380	0.296
9	عمان	1.904	3.075	4528	2.1	4967	0.384
10	قطر	8.927	3.796	1700	0.59	26843	3.64
11	السعودية	72.263	71.517	1064	17.76	450000	3.745
12	المغرب	0.992	2.321	4606	26.59	279000	9.202
13	السودان	9.199	1.598	1183	28.95	1750967	289.6
14	تونس	4.173	10.437	2865	8.81	15807	1.01
15	الإمارات	39.012	8.315	1962	2.16	134000	3.67
16	المملكة المتحدة	3.42	120.783	6704	58.39	669000	0.653
17	اليونان	4.636	9.386	1656	10.43	23984000	242.6
18	إيطاليا	10.003	139.147	3345	57.2	1638000000	1612
19	بلجيكا	2.348	69.691	6789	10.09	7762000	33.45
20	فرنسا	1.415	111.085	3517	57.9	7389000	5.55
21	ألمانيا	3.995	184.348	7249	81.41	3320000	1.622
22	هولندا	11.839	90.074	6780	15.38	608000	1.82
23	السويد	0.172	21.216	7602	8.78	1531000	7.71
24	النمسا	0.244	16.761	3455	8.03	2239000	11.42
25	سويسرا	0.066	24.287	3556	6.99	357000	1.36
26	رومانيا	2.505	27.488	2535	22.74	49773	1655
27	كندا	0.141	10.852	9286	29.26	747000	1.36
28	أمريكا	8.919	232.544	10197	260.6	6935000	1
29	استراليا	12.476	20.813	15092	17.85	446000	1.36
30	نيوزلندا	5.256	13.064	16766	3.49	86577	1.68
31	إسبانيا	2.56	38.025	3658	39.15	64789000	133.96
32	كوريا ج	14.383	58.233	13649	44.64	305970000	803
33	اليابان	12.562	93.612	13997	124.96	479260000	102.21
34	الصين	8.21	62.518	13157	1208.8	4711000	8.618
35	سنغافورة	2.776	5.983	14384	3.47	108505	1.527
36	إندونيسيا	27.963	24.577	9495	192.22	382220000	2161
37	الباكستان	16.71	5.078	5022	126.47	1573000	30.56
38	الهند	88.057	38.894	5369	899.95	9536000	31.37
39	تركيا	10.302	62.847	922	60.58	4025623000	29609
40	فورص	0.457	4.696	1100	0.73	3648	0.492

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (11)

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج عام1995 (مليون)

الرقم	الدولة	صادرات الأردن	مستوردات الأردن	المسافة (م1000)	عدد السكان	(GDP) بعملتها	سعر الصرف/ دولار
1	العراق	190.834	316.265	814	20.9	329884	0.31
2	سوريا	39.371	54.96	177	14.19	551744	11.225
3	اليمن	10.115	2.54511	1905	15.37	454452	100
4	ليبيا	11.037	11.938	2545	5.41	12474	0.353
5	مصر	8.821	32.404	556	59.23	205000	3.392
6	لبنان	24.172	29.777	273	3.01	18028000	1621.4
7	البحرين	14.925	28.284	1564	0.58	1900	0.376
8	الكويت	0.895	0.131	1190	1.69	7942	0.298
9	عمان	2.937	3.938	4528	2.13	5288	0.384
10	قطر	9.957	5.385	1700	0.55	27355	3.64
11	السعودية	70.348	91.406	1064	18.25	469000	3.745
12	المغرب	1.195	5.186	4606	27.11	281000	8.54
13	السودان	9.743	4.34	1183	26.71	2974010	580.8
14	تونس	4.164	0.412	2865	8.96	17012	0.945
15	الإمارات	43.625	11.193	1962	2.31	147000	3.67
16	المملكة المتحدة	4.2	124.532	6704	58.61	704000	0.633
17	اليونان	6.801	8.167	1656	10.45	26895000	231.6
18	إيطاليا	18.195	138.738	3345	57.3	1772000000	1628
19	بلجيكا	0.493	51.638	6789	10.14	8056000	29.48
20	فرنسا	3.929	119.109	3517	58.14	7662000	4.99
21	ألمانيا	3.885	218.349	7249	81.66	3459000	1.433
22	هولندا	16.488	71.522	6780	15.45	634000	1.6
23	السويد	0.305	24.04	7602	8.83	1649000	7.13
24	النمسا	0.683	16.717	3455	8.05	2334000	10.08
25	سويسرا	0.048	40.424	3556	7.04	363000	1.18
26	رومانيا	5.093	21.499	2535	22.68	72136000	2033
27	كندا	0.151	8.045	9286	29.62	788000	1.37
28	أمريكا	14.676	240.512	10197	263.04	7265000	1
29	استراليا	7.697	28.123	15092	18.07	476000	1.34
30	نيوزلندا	1.967	9.086	16766	3.54	91739	1.52
31	إسبانيا	6.437	40.734	3658	39.21	69761000	124.69
32	كوريا ج.	12.558	76.817	13649	45.09	351975000	771
33	اليابان	13.121	91.441	13997	125.2	483220000	94.06
34	الصين	13.331	58.986	13157	1221.5	5940000	8.351
35	سنغافورة	1.652	9.966	14384	3.61	121081	1.417
36	إندونيسيا	27.335	38.422	9495	195.28	454514000	2249
37	الباكستان	10.931	4.242	5022	130.25	1882000	31.64
38	الهند	114.11	48.688	5369	915.97	11189000	32.42
39	تركيا	19.573	88.989	922	61.64	7890584000	45845
40	قبرص	0.328	3.781	1100	0.73	3976	0.452

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٣٣٤٢٠

Abstract

Factors that affect Jordan Foreign Trade an analogical study using gravity model during(1985- 1995).

Prepared by :

Mohamad Faiz Bany Ahmad.

Supervised by:

Dr. Said Hallaq.

The aim from this study is to measure the most important factors that affect the Foreign trade of Jordan by using gravity model, also by using data drawn from 40 countries that have Trading relations with Jordan.

This model has been used during (1985- 1995) to study the most Important factors that affect Jordan Foreign trade by its two major parts:

1.Exports. 2.Imports.

We have choosed the last five years of the 1980s and the earlier five years of the 1990s as an indicator of the limitations of foreign trade during the 1980s and 1990s in General.

By analyzing the structure and the Improvement of foreign trade of Jordan During (1980-1998), the study found that foreign trade constitutes about (73.3%) of Gross Domestic Product. So this is a proof that indicates the Importance of this sector relevant to other economical activities and it's reliance on trade to get different goods to support economic activities or to satisfy the individual needs through importing or exporting the excess goods to the foreign countries.

Raw materials constitutes the major part of Jordan foreign trade, in which they constitute 58.7% of Jordan exports and 45.1% of Imports. Also

© Arabic Digital Library Yarmouk University

most of Jordan exports are centered in 3 primary market groups: The Arab countries (48. 2%), India (12.4%) and the European countries (11.4%) whereas Jordan Imports are centered in 3 market groups European countries (41%), Arab countries (22.8%), and U.S.A (11.4%).

Through analogical estimation for the equations of gravity for Jordan Foreign trade, the study found that the relationship between Jordan exports and the Gross Domestic Product of the countries which Jordan exports to is negative, (i.e) that if income increases in these countries the jordanian Exports will be unable to meet the needs because of the small export ground in Jordan and it's small size relative to rest of world countries.

Also the study didn't find any impact for exchange rate on exports and import because the monetary authorities in Jordan adopt apolicy of Fixed exchange rate for the Jordanian Dinar.

In addition, the study found that the relationship between exports and the country who import Jordan goods being Arab country is positive Also it has some statistical implications, While there were no relationship with regard to Imports.

At last the study made of presented some recommendations about Jordan Foreign trade issue like:

-To promote encourage exports through making some trade exchange agreements specially with Arab countries.

-The necessary to Diversity national exports.

-Also giving more interest for raw material producing and expanding the export markets.

Also the study found that when the Jordanian monetary authorities follow the policy of Fixed exchange rate for the Jordan Dinar in the market this will result in Increasing the trust of the Investors who like to Invest in Jordan market. And this will lead to expanding the size of Investments in Jordan, and expanding the production base and the exporting base for Jordan.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University